USAID
FROM THE AMERICAN PEOPLE

# WTO NEGOTIATIONS ON TRADE FACILITATION SELF ASSESSMENT GUIDE WORKSHOP TRANSLATION FROM ENGLISH TO ARABIC BY SABEQ

October 15, 2007

This publication was produced for review by the United States Agency for International Development. It was prepared by <Professor David Widdowson, Centre for Customs & Excise Studies, Universtiy of Canberra, for and on behalf of the World Bank>.

# WTO NEGOTIATIONS ON TRADE FACILITATION SELF ASSESSMENT GUIDE WORKSHOP TRANSLATION FROM ENGLISH TO ARABIC BY SABEQ

SUSTAINABLE ACHIEVEMENT OF
BUSINESS EXPANSION AND QUALITY (SABEQ)

CONTRACT NUMBER: 278-C-00-06-00332-00

BEARINGPOINT, INC.

USAID/JORDAN
ECONOMIC OPPORTUNITIES OFFICE (EO)

OCTOBER 15, 2007

AUTHOR: PROFESSOR DAVID WIDDOWSON,
CENTRE FOR CUSTOMS & EXCISE STUDIES,
UNIVERSTIY OF CANBERRA, FOR AND ON BEHALF
OF THE WORLD BANK

TITLE: WTO NEGOTIATION ON TRADE FACILITATION SELF ASSESSMENT GUIDE

DELIVERABLE NO.: 2.1.2.10.9.1_TRADE FACILITATION WORKSHOP TRANSLATION

*DISCLAIMER:*

*The author's views expressed in this publication do not necessarily reflect the views of the United States Agency for International Development or the United States Government.*

منظمة التجارة العالمية TN/TF/W/143 نسخة منقحة رقم 1(7 آب 2007)

**مجموعة التفاوض حول تيسير حركة التجارة** اللغة الأصل: الإنجليزية

# دليل التقييم الذاتي

## لمفاوضات منظمة التجارة العالمية

## حول تيسير حركة التجارة

**نسخة منقحة**

**تم إعداد الدليل من قبل البنك الدولي [1]**

**بالتعاون مع سكرتارية منظمة التجارة العالمية ومنظمات أخرى ضمن الملحق د**

[1] أعد الدليل البروفسور ديفيد ويدوسون من مركز الدراسات الجمركية والمكوس في جامعة كامبيرة بتكليف من البنك الدولي ونيابة عنه.

**يهدف هذا الدليل إلى مساعدة الأعضاء الدول النامية والأقل نمواً على إجراء تقييم لاحتياجاتها وأولوياتها في إطار دعم المساعدة الفنية وبناء القدرات اللازمة لتنفيذ مقترحات الأعضاء بشأن كيفية توضيح وتحسين مواد الاتفاقية العامة حول التجارة والتعرفة (الجات) ذوات الأرقام 5 و 8 و 10.**

**المحتويات**

**رقم الصفحة**


**الجزء الأول**

**مقدمة** **7**

**استخدام هذا الدليل** **8**

**نبذة** **8**

تنسيق 8

إجراء التقييم 9

الفئات المؤثرة والمتأثرة 12

عدم وجود "مقاس واحد يناسب كل الأحجام" 13

**دليل التنفيذ** **14**

**أ. نشر المعلومات وإتاحتها** **15**

**ب. الفترات الزمنية الفاصلة بين نشر المعلومات وتنفيذها** **19**

**ج. إجراء المشاورات وإصدار تعليقات على الأحكام الجديدة والمعدلة** **20**

**د. الأحكام المسبقة** **21**

**ه. إجراءات الاستئناف** **22**

**و. تدابير أخرى لتعزيز الحيادية وعدم التمييز والشفافية** **25**

**ز. الرسوم والأتعاب المتصلة بالاستيراد والتصدير** **30**

**ح. الإجراءات الرسمية المتصلة بالاستيراد والتصدير** **35**

**ط. الثبوتيات القنصلية** **43**

**ي. التنسيق بين الدوائر والمؤسسات الحدودية** **44**

**ك. الإفراج والتخليص على البضاعة** **46**

**ل. تصنيف التعرفة** **52**

**م. الأمور المتصلة بعبور البضاعة** **53**

**الملحق (أ): أداة التقييم** **59**

**الملحق (ب): مثال التقييم** **114**

**الملحق (ج): مادة اضافية (تكميلية) لدليل التقييم الذاتي** **118**

## مسرد

| | |
|---|---|
| **الملحق د** | أحد ملاحق حزمة تموز / يوليو لمنظمة التجارة العالمية الذي يحدد نماذج مفاوضات تيسير حركة التجارة في إطار منظمة التجارة العالمية. |
| **البند الخامس** | بند في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة حول حرية عبور السلع. |
| **البند الثامن** | بند في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة حول الرسوم والإجراءات الرسمية المتصلة بالاستيراد والتصدير. |
| **البند العاشر** | بند في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة يشترط نشر جميع تعليمات التجارة بوضوح وإدارتها بعدالة. |
| **جدول أعمال جولة الدوحة** | المفاوضات التجارية متعددة الأطراف الحالية والتي أطلقت أثناء انعقاد المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في الدوحة ـ قطر في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 |
| **تحليل الفجوات** | أسلوب يتم استعماله لتحديد المسافة الفاصلة بين الوضع الحالي لدولة ما والوضع المطلوب من أجل الالتزام والتقيد بمحتوى إلزامي لقاعدة ما أو في هذه الحالة الالتزام بالمعايير المحددة في هذا الدليل المستندة إلى مقترحات أعضاء منظمة التجارة العالمية |
| **حزمة تموز / يوليو** | برنامج العمل المتفق عليه لتحقيق نتائج تم التفاوض بشأنها في جدول الأعمال التنموي لجولة الدوحة |
| **العضو** | عضو في منظمة التجارة العالمية |
| **تحليل الموقف** | أسلوب يمكن استخدامه لتحديد فيما إذا كانت التشريعات الوطنية، والإجراءات الحالية، والوثائق ملائمة من حيث مسألة التقيد بمقترح أو اتفاقية |
| **WCO** | منظمة الجمارك العالمية |
| **WTO** | منظمة التجارة العالمية |

## الجزء (أ)

## مقدمة

تسعى مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول تيسير حركة التجارة إلى توضيح وتحسين السمات الخاصة بالبنود الخامس، والثامن، والعاشر وذلك بهدف تسريع حركة البضائع والإفراج والتخليص عنها بما في ذلك بضائع العبور (الترانزيت). [2]

ومن أجل تيسير هذه العملية، فقد قامت سكرتارية المنظمة بطباعة ونشر مجموعة مقترحات الأعضاء. [3] ورغم أن العديد من التدابير لا تزال قيد التفاوض في مسعى منظمة التجارة العالمية لتحسين النظم والإجراءات الجمركية، فإن إدارة الجمارك ليست الهيئة الحكومية الوحيدة المعنية في عمليات عبور وتخليص شحنات البضائع ما بين الدول. وبالتالي فإن سياسات وإجراءات عدد آخر من الدوائر والهيئات الحكومية تكون مشمولة بوضوح في جدول أعمال التفاوض.

الهدف الواضح لهذا الدليل هو تزويد الأعضاء من الدول النامية والأقل نمواً بوسيلة عملية لتقييم نوع ومستوى دعم المساعدة الفنية وبناء القدرات المطلوبة لتنفيذ مجموعة مقترحات الأعضاء. وكما لاحظت مجموعة التفاوض حول تيسير حركة التجارة، هناك دور أساسي للمساعدة الفنية وبناء القدرات لتنفيذ نتائج المقترحات العديدة في تنمية اقتصاديات الأعضاء من الدول النامية والأقل نمواً:

> "لإنهاء المفاوضات بنجاح، يجب إيلاء عناية خاصة إلى دعم المساعدة الفنية وبناء القدرات والذي يسمح للدول النامية والأقل نمواً من المشاركة بفاعلية في المفاوضات، وكذلك في المساعدة الفنية وبناء القدرات لتنفيذ نتائج المفاوضات وبطريقة دقيقة، وفاعلة، وعملية، ويعكس احتياجات وأولويات الدول النامية والأقل نمواً في إطار تيسير التجارة ". [4]

وفي هذا السياق، يذكر البنك الدولي:

> "من منطقيات أي شكل من أشكال المساعدة الفنية طويلة المدى ودعم بناء القدرات المقدم لتحقيق الالتزام بمعيار قانوني أساسي بحيث يدمج بفاعلية ضمن محاولات أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً للإصلاح والتحديث.". [5]

وبالتالي، ومن هذا المنطلق يأتي إنتاج هذا الدليل. فهو يلخص أبرز النقاط الواردة في مقترحات الأعضاء من خلال تحديد **معايير أساسية** وعملية للتدابير المقترحة ويقدم توجيهاً وإرشاداً مفيداً حول تقييم احتياجات وأولويات الدعم الفني وبناء القدرات للدولة العضو بموجب كل معيار من تلك المعايير.

---

[2] الملحق د لحزمة تموز / يوليو.

[3] الوثيقة TN/TF/W/43/Rev. 10

[4] WT/MIN(05)DEC

[5] البنك الدولي (2006) "الاحتياجات والأولويات والكلف المرتبطة بالمساعدة الفنية وبناء القدرات لتنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية لتيسير حركة التجارة – دراسة مقارنة لأوضاع ست دول نامية"، البنك الدولي، واشنطن دي. سي. الصفحتان 6 و 7.

## استخدام هذا الدليل

## نبذة

يقدم هذا الدليل إلى الأعضاء:

- ملاحظات عامة حول عملية التقييم (الجزء أ).
- ملخص لعناصر الإصلاح الرئيسية (الجزء ب، والملاحق والمواد الإضافية).
- أسلوب مقترح لتقييم احتياجات وأولويات المساعدة الفنية وبناء القدرات (الجزء أ، والملاحق والمواد الإضافية).
- أداة تشخيص لتيسير عملية التقييم الذاتي (الملحق أ).

ولأغراض عملية، يقدم الدليل عدداً من الفرضيات الأساسية حول المقترحات العديدة ويحدد المتطلبات المحتملة بناءً على استراتيجيات تنفيذ نموذجية وتهج الممارسات الفضلى. ويعتبر هذا ضرورياً نظراً لعدم وضوح عدد من المقترحات، إضافة إلى أن جميع المقترحات تبقى خاضعة للتغيير في سياق المفاوضات الجارية.

وعبر صفحات هذا الدليل، توجد إشارات مرجعية للأقسام ذات الصلة في الوثيقة TN/TF/W/43، كما يوجد جدول في القسم ب من المواد الإضافية مع إشارات مرجعية للمقترحات العديدة مقارنة مع العناصر الأساسية لاتفاقية كويوتو المعدلة لمنظمة الجمارك العالمية. [6]

الموضوعات الواردة داخل أقواس مربعة [ ] تمثل النقاط المذكورة في مقترحات الأعضاء وتتطلب مزيداً من التوضيح أثناء عملية المفاوضات الجارية.

**التنسيق**

في كثير من البلدان، توجد عدة هيئات ومؤسسات حكومية معنية بحركة البضائع بما في ذلك المؤسسات المسؤولة عن الصحة والسلامة، وفحص الأغذية، ورخص الاستيراد، وتحصيل الضرائب، واختبار الجودة، وإنفاذ القانون. وفي غياب آلية تنسيق فاعلة، سوف يخفق التقييم في التعامل مع جميع النواحي المتعلقة بمسؤولية الحكومة.
لذا، فإنه يوصى أن يتم تكليف وزارة واحدة أو هيئة حكومية واحدة بالمسؤولية الكاملة لتنسيق عملية التقييم. وفي الوضع المثالي، يكون لدى مثل هذه الوزارة أو الهيئة سياسة أو مسؤوليات إدارية ملائمة لأجندة تيسير حركة التجارة. في غالبية الحالات، تتولى تلك الهيئة المسؤولية الكاملة فيما يتصل بسياسات التجارة. مع ذلك، فإن العامل الأكثر أهمية في وضع ترتيبات التنسيق هو تحديد هيئة التنسيق واحدة تكون لديها القدرة والإمكانيات لدعم وتوجيه عملية التقييم.

وبعد تعيين هيئة التنسيق، يكون من الملائم تفويض صلاحيات معينة في عملية التقييم إلى الدائرة المسؤولة عن المسائل الجمركية، نظراً لأن برنامج تيسير حركة التجارة يولي تركيزاً خاصاً على إدارة الجمارك ذاتها و/أو ذوي مصالح آخرين (فئات مؤثرة ومتأثرة) ذات صلة بالإجراءات الجمركية.

[6] الاتفاقية الدولية لمنظمة الجمارك العالمية حول تبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (مع التعديلات).

**إجراء التقييم**

يبحث الجزء ب من هذا الدليل بكل فئة فرعية واردة في مقترحات الدول الأعضاء كما هو محدد في وثيقة منظمة التجارة العالمية رقم TN/TF/W/43 وذلك بإعطاء:

- وصف عام للمقترحات التي تم تقديمها.
- المعيار الأساسي الذي يمكن تطبيقه على الأعضاء في حال تم تبني المقترحات.
- نطاق المقترحات التي تقع ضمن تلك الفئة الفرعية تحديداً.
- المتطلبات الواجب على العضو تأمينها بحيث تلبي المعيار الأساسي.
- عدد من المراجع المفيدة مع نقاط إضافية لمراعاتها تم إيرادها في الجزء (أ) من المواد الإضافية.

يتكون **النهج المقترح للتقييم** من عملية ذات ثماني مراحل كما يلي:

1. تحديد ذوي المصالح (الفئات المؤثرة والمتأثرة) من القطاعين العام والخاص الذين يجب التشاور معهم خلال فترة عملية التقييم. وطريقة تحديد هذه الفئات موضحة بالمزيد من التفاصيل أدناه.
2. تحديد الواقع الحالي في الدولة العضو مقارنة مع المتطلبات الضرورية للإيفاء بالمعيار الأساسي. وهذا يتطلب من العضو إجراء تحليل موقف كما هو موضح في الشكل التالي: [7]

**الشكل رقم 1: تحليل الموقف**

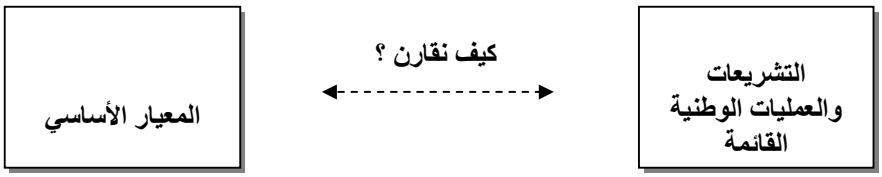


3. تحديد فيما إذا كان الموقف الحالي يمثل التزاماً كاملاً أو التزاماً جزئياً أو عدم التزام بالمعيار الأساسي والمتطلبات.
4. التشاور مع الفئات المؤثرة والمتأثرة لتحديد المعيقات الرئيسية لتحقيق الالتزام بالمعيار الأساسي والمتطلبات.
5. تحديد الأعمال الواجب القيام بها من أجل تحقيق الالتزام التام بالمعيار الأساسي والمتطلبات. وفي هذا السياق يجب مراعاة الموضوعات التالية:

| التصنيف | ما يجب التعامل معه |
|---|---|
| إدارة التغيير، بما فيها مسائل السياسة والإدارة | ما هي مبادرات إدارة التغيير المطلوبة لتنفيذ هذا المقترح ؟ **رجاء الاطلاع على المناقشة المذكورة أدناه حول هذه المسألة الهامة.** |
| التنظيمي: إطار عمل قانوني | ما هي التعديلات التشريعية المطلوبة للإيفاء بالمعيار الأساسي ؟ |
| التنظيمي: السياسة الإدارية والنظم والإجراءات | ما التعديلات على السياسة والنظام والإجراءات المطلوبة للإيفاء بالمعيار الأساسي ؟ |

[7] طريقة تدريجية خطوة تلو أخرى لتحليل الموقف مذكورة في الوثيقة TN/TF/W/51 دليل دعم مفاوضات تيسير حركة التجارة لمنظمة التجارة العالمية مقدم من قبل البنك الدولي.

| | |
|---|---|
| الاحتياجات من الموارد البشرية | ما هي الاحتياجات من الموارد البشرية اللازمة للإيفاء بالمعيار الأساسي، بما في ذلك أية مضامين غير مباشرة في إدارة الموارد البشرية؟ |
| الاحتياجات التدريبية (للقطاعان العام والخاص) | ما هو التدريب المطلوب للإيفاء بالمعيار الأساسي، بما في ذلك أية احتياجات تنمية موارد بشرية غير مباشرة ؟ |
| المعدات/البنية التحتية | ما هي المتطلبات المطلوبة من الموارد للإيفاء بالمعيار الأساسي، بما في ذلك تنفيذ أنظمة وبرمجيات جديدة في تكنولوجيا المعلومات أو تعديل ما هو موجود حالياً ؟ |
| الأمور المؤسسية | ما هي التغييرات التنظيمية أو الهيكلية المطلوب القيام بها للإيفاء بالمعيار الأساسي ؟ |

6. تحديد الهيئة أو الدائرة الرئيسية التي ستتولى مسؤولية تنفيذ أعمال معينة، وتحديد الفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى التي ستقدم المساعدة.
7. تحديد الأعمال / الإجراءات الإصلاحية التي يمكن القيام بها باستخدام الموارد الخاصة للدولة العضو، وكذلك تحديد أية مساعدة فنية / دعم بناء قدرات مطلوبة للإيفاء بالمعيار الأساسي والمتطلبات.
8. تحديد الأولويات الرئيسية من ضمن مجموعة الأعمال ومبادرات المساعدة الفنية التي تم تحديدها. يتم تحديدها على أنها الأولوية (أ) أو (ب) أو (ج) استناداً إلى مدى أهميتها من وجهة نظر العضو، مع مراعاة أن الأولوية (أ) هي الأهم.

يجوز استخدام أداة التقييم في الملحق (أ) لتيسير القيام بهذه العملية (انظر الشكل 3). يوجد مثال توضيحي حول كيفية تعبئة أداة التقييم في الملحق (ب).

الشكل رقم 3: أداة التقييم

**د-1 توفير أحكام مسبقة**

**المعيار الأساسي:** يقوم العضو بإصدار أحكام قانونية ملزمة في وقت مناسب قبل موعد المعاملة التجارية المعنية بناءً على طلب شخص معني قام بتقديم جميع المعلومات الضرورية إلى العضو.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق

**الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي | معيقات الإيفاء بالمعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة للإيفاء بالمعيار الأساسي والمتطلبات | الإجراء /العلاج المحلي المطلوب | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة/ الفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |

الفئات المؤثرة والمتأثرة التي استشيرت حلال فترة التقييم:

ملاحظات: (مثل فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها)

## الفئات المؤثرة والمتأثرة[8]

### الحاجة لإشراك الفئات المؤثرة والمتأثرة وأصحاب المصالح في عملية التقييم

تمثل مفاوضات حركة تيسير التجارة في الواقع إحدى المراحل الأولى في عملية إصلاح هامة، ويعتمد نجاحها على تكون شعور عام في أوساط الفئات المؤثرة والمتأثرة بأنها هي التي تملك العملية كلها. . ويعتبر التشاور الفااعل مع الجهات المؤثرة والمتأثرة من القطاعين العام والخاص أساسياً لتحقيق هذه الملكية؛ وهو ما اعتمد عليه النهج المتبع في تطوير هذا الدليل.

يعمل التشاور الفعال مع الجهات المؤثرة والمتأثرة على التأكد من حصول المفاوضين الذين مقر عملهم في جنيف على المعلومات الكاملة والضرورية إضافة إلى المشورة الفضلى للمشاركة في المفاوضات. كما يشجع هذا التشاور على تبادل المعلومات والخبرة ووجهات النظر من قبل أولئك الذين من المحتمل أن يتأثروا بنتائج المفاوضات. وهذا بالمقابل يفيد عملية تقييم أثر المقترحات المحددة، ويسلط الضوء على صعوبات التنفيذ المحتملة، ويحدد الوسائل الأكثر ملاءمة للتنفيذ والتطبيق. وبالتالي، يؤدي التشاور الفاعل إلى تيسير عملية تحديد الاحتياجات والأولويات اللازمة للدعم الفني وبناء القدرات.

### تحديد الفئات المؤثرة والمتأثرة

الفئات المؤثرة والمتأثرة هي الأشخاص والمجموعات والمؤسسات الذين قد يساهمون أو يؤثرون في نتائج عملية التفاوض والتنفيذ، والذين من أجلهم يجب إعداد استراتيجيات اتصال.

إن تيسير حركة التجارة تتطلب ما هو أكثر من مجرد تقديم تسهيلات جمركية. بل تتصل بأعمال كافة الهيئات والمؤسسات التنظيمية والتجارية ذات الصلة بسلسلة التوريد العالمية. كما يكون من المهم إشراك العديد من مؤسسات الحكومة والأعمال في عملية التقييم.

ومن أجل تيسير عملية تحديد الفئات المؤثرة والمتأثرة في السياق الحالي، فإنه من المفيد تصوّر كامل سلسلة التوريد العالمية والتفكير بأولئك الذين يمكن إشراكهم في أية لحظة في التعامل مع البضائع وما يرافقها من توثيق ودفعات ونقل سواء من منظور تنظيمي أو تجاري.

#### مجتمع الأعمال

ولتحقيق نتائج ناجحة من تيسير حركة التجارة، فإنه من الضروري إشراك مجتمع الأعمال وأخذ وجهات نظر ممثليه بعين الاعتبار. وبالتالي، فإنه من المهم وجود فهم واضح لمصالح القطاع الخاص والتواصل مع تلك الجهات بانتظام نظراً لاحتمالية التأثر بنواح معينة للمفاوضات وتطبيقاتها.

[8] بتصرف من الوثيقة TN/TF/W/51 دليل دعم مفاوضات تيسير حركة التجارة لمنظمة التجارة العالمية مقدم من قبل البنك الدولي.

وتظهر أهمية إشراك مجتمع الأعمال من خلال الإشارة إلى الاتفاقيات التجارية حيث عمل المفاوضون على تأمين الدخول إلى أسواق التصدير، وبالتالي تبين لهم عدم قدرة القطاع الخاص على إيجاد تلك الأسواق. وبالمقابل، قد يكون هناك أثر معاكس محتمل على الصناعات المحلية لم يتم التركيز عليه أو توقعه أثناء مراحل التفاوض، مما يشير إلى أهمية إشراك الفئات المؤثرة والمتأثرة في مرحلة مبكرة.

من المهم أن نتذكر أن مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول تيسير حركة التجارة قد تكون فنية في مجملها. وبالتالي، من المهم إشراك خبراء في أعمال الدراسة والتحليل للعديد من الموضوعات التي تنشأ عن المفاوضات، وأن يكون بين هؤلاء الخبراء ممثلون عن القطاع الخاص.

تقع مسؤولية تحديد الفئات المؤثرة والمتأثرة ومن ثمّ التواصل معها لاحقاً على الهيئة أو المؤسسة التي تم تكليفها رسمياً بسياسة وإدارة الموضوع المعني مدار البحث. على سبيل المثال بالنسبة لموضوعات جمركية محددة مثل بيانات الاستيراد، تتولى دائرة الجمارك مسؤولية تحديد مصالح الأعمال المتعددة وضمان الحصول وسماع وجهات نظر ممثليها.

**عدم وجود "مقاس موحد يناسب الجميع"**

لقد أفضت المفاوضات حول تيسير التجارة إلى وجود إجماع بين الأعضاء من حيث مقترحات الإصلاح العديدة. مع ذلك، فقد عززت المفاوضات مقولة أنه لا يوجد حل واحد "عام" يناسب الجميع لتطبيقه على مبادئ تيسير حركة التجارة. وفي الحقيقة، يمكن للدول منفردة أن تتبنى عدداً من طرق التنفيذ الممكنة بحسب ظروفها الخاصة وأولوياتها ضمن برامج الإصلاح والتحديث التي تختارها.

وبالتالي، وبالرغم من أن هذا الدليل يحدد عدداً من الأفكار المتشابهة ضمن مجموعة مقترحات الأعضاء ويقدم الإرشاد حول طرق تنفيذ الممارسات الفضلى، فإنه لا يزال يستدعي من كل دولة عضو أن تعمل على تقييم ظروفها الخاصة بشكل انفرادي. [9] وإن مثل أعمال التقييم هذه، والتي تتضمن تحديد الأولويات الوطنية والإقليمية، سوف تفيد الدولة العضو في معرفة نوع ومستوى المساعدة الفنية وبناء القدرات المطلوب، وبالتالي إمكانية تحديد كلفة التنفيذ.

وبالطبع فإن ظروفاً مختلفة تتطلب مناهج عمل مختلفة سواء من حيث توفر الموارد أو السرعة. لقد ثبت نجاح أعمال الإصلاح في الدول أو في أقاليم محددة في حال استندت إلى الخبرات والتجارب المحلية وتعاملت مع المتعاملين المحليين بشؤون التجارة إضافة إلى أنها تراعي عند تصميمها الحقائق المؤسسية المحلية. [10]

[9] يستطيع الأعضاء والمراقبون الحصول على مساعدة فنية للتقييم الذاتي من برنامج المساعدة الفنية لتقييم احتياجات تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية.

[10] منظمة UNCTAD وثيقة TD/B/COM.3/EM.17/227 سبتمبر / أيلول 2002

## الجزء ب

## دليل التنفيذ

**ملاحظة**: العناوين التالية تتوافق مع تلك الواردة في وثيقة منظمة التجارة العالمية TN/TF/W/43/Rev.10 .

### أ- نشر المعلومات وتوفرها

### أ-1 نشر وإبلاغ تعليمات التجارة وأحكام العقوبات

وصف عام

الشفافية والوصول إلى المعلومات أمران مهمان بالنسبة للمتعاملين بالتجارة ليكونوا قادرين على القيام بالأعمال بكفاءة. فالشفافية "ترتبط بقدرة المشاركين في السوق والفئات المؤثرة والمتأثرة على فهم ظروف السوق ومعيقات دخوله والعمل فيه، وتكوين صورة دقيقة للكلف والعوائد المتحققة من مشاركتهم، وأن يكون لديهم الوقت والمرونة اللازمة لتلبية المتطلبات والتكيف مع المتغيرات المحتملة، وأن يكونوا مؤهلين وقادرين على التعامل مع أية معاملة تمييزية أو عشوائية". [11]

تسعى هذه المقترحات لتوفير الشفافية في تعليمات التجارة من خلال النشر الفوري وتزويد جميع الأطراف المهتمة بالقوانين والأحكام والأنظمة الإدارية وأية معلومات تخص حركة تجارة البضائع العالمية أو تؤثر عليها.

المعيار الأساسي

على الدولة العضو أن تضمن أن جميع المعلومات المناسبة التي تتصل بقوانين وإجراءات التجارة متوفرة وموجودة عند الطلب من قبل أي شخص مهتم.

نطاق المقترحات [12]

جميع القوانين المعنية والتعليمات والتوجيهات الإدارية وقرارات المحاكم والأحكام الإدارية ذات التطبيق العام والتي تتعلق بـ:

- عمليات وإجراءات الهيئات والمؤسسات العاملة على المعابر الحدودية بما فيها إجراءات الموانئ البحرية والمطارات وأية معابر حدودية أخرى، إضافة إلى النماذج والوثائق بما فيها إجراءات ومتطلبات وثائق العبور (الترانزيت)؛
- معدلات الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على السلع والبضائع المصدرة والمستوردة (بما فيها معدلات التعرفة المطبقة)؛
- قرارات ونماذج عن التصنيف الجمركي؛

[11] www.oecd.org/ech/tradepolicy/tradefacilitation . وثيقة TD/TC/WP(2003)12/FINAL صفحة 5

[12] تتضمن موضوعات مشابهة تتعلق بالعبور في مقترحات م-3 (أ)

- القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير؛
- الرسوم والأتعاب المفروضة على إجراءات الاستيراد والتصدير والعبور بما فيها أسباب فرض تلك الرسوم والأتعاب (الخدمة المقدمة) والجهة المسؤولة ومتى وكيف يكون الدفع؛
- أحكام العقوبات في حال ارتكاب مخالفات شروط استيراد وتصدير؛
- إجراءات الطعن أو الاستئناف؛
- إجراءات التفتيش المسبق على شحنات البضائع؛
- إجراءات التفتيش على بضاعة التصدير؛
- أمور تخص قيود مرتبطة بالتجارة؛
- معلومات حول مكان وكيفية الاستفسار (مثل عنوان إلكتروني) يمكن بواسطته نشر المعلومات؛
- الشروط الخاصة بالنماذج والمعاملات الجمركية المختلفة؛
- الأحكام المسبقة ذات الطبيعة الملزمة والتطبيق العام.
- الخطط الإدارية للهيئات والمؤسسات فيما يتعلق بتنفيذ التزامات منظمة التجارة العالمية؛
- الاتفاقيات والترتيبات مع أية دولة أو مجموعة دول مرتبطة بالموضوعات أعلاه.
- مخطط الإجراءات الرئيسية الخاصة بالتجارة؛
- جميع التعديلات الدالة أو البارزة في ما هو مذكور أعلاه.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تعمل الدولة العضو على توفير جميع المعلومات التي يغطيها نطاق المقترحات إلى الحكومات والتجار:

- بشكل غير تمييزي ومتناسب مع بيان مصدر محدد رسمي مثل الجريدة الرسمية.
- أو عبر عنوان موقع إلكتروني رسمي ، حيثما كان مناسباً من الناحية العملية.
- وتتضمن مخططاً للإجراءات التجارية الرئيسية (باللغات الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية).

كما يجب نشر جميع التعديلات على تلك المعلومات للجمهور بذات الوسيلة التي تم نشر المعلومة الأصلية عبرها.

يعمل العضو على وضع آليات تنظيمية مناسبة لضمان توفير المعلومات بشكل كامل ودقيق وملائم وفي الوقت المناسب.

### أ-2 النشر على شبكة الانترنت

### أ-2 (أ) نشر العناصر الواردة في المادة العاشرة من الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة لعام 1994 على شبكة الانترنت

وصف عام

يوفر نشر المعلومات الملائمة على موقع عنوان انترنت رسمي مستويات عالية من الشفافية والنفاذ. كما يسمح بنشر المعلومات الجديدة والتعديلات في الوقت المناسب.

تسعى هذه المقترحات لتوفير الشفافية والقدرة على النفاذ إلى تعليمات التجارة من خلال النشر الفوري وتوفير القوانين والقواعد والأنظمة الإدارية وأية معلومات تخص حركة تجارة البضائع العالمية إلى جميع الأطراف المهتمة على شبكة الانترنت.

المعيار الأساسي

تعمل الدولة العضو على تعزيز توفير المعلومات من خلال استخدام شبكة الانترنت.

نطاق المقترحات

جميع القوانين المعنية والتعليمات والتوجيهات الإدارية وقرارات المحاكم والقواعد الإدارية ذات التطبيق العام والتي تتعلق بـ:

- تشريعات التجارة ذات الصلة؛
- التعليمات، والإجراءات، والوثائق، والنماذج، والقواعد الصادرة عن دائرة الجمارك حول أمور التصنيف والقيمة ومنشأ البضاعة؛
- معدلات الرسوم الجمركية والضرائب وأية رسوم أخرى؛
- متطلبات استيراد وتصدير البضائع، مع إمكانية الوصول إلكترونياً للمتطلبات الإجرائية والمواد، مثل الوثائق الضرورية لاستكمال معاملة استيراد أو تصدير.

وحيثما كان مجدياً و ممكناً، نشر معلومات حول جميع الرسوم والأتعاب المفروضة على بضائع العبور/ الترانزيت وتشمل:

- جميع الإجراءات والوثائق المطلوبة للترانزيت؛
- اتفاقيات أو ترتيبات الترانزيت الإقليمية؛
- مبررات فرض أية رسوم أو أتعاب ترانزيت (الخدمة المقدمة)؛
- الهيئة أو المؤسسة الحكومية المسؤولة.
- متى و كيفية إتمام عملية الدفع.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تعمل الدولة العضو على توفير جميع المعلومات التي يغطيها نطاق المقترحات إلى الحكومات والفعاليات التجارية على موقع عنوان انترنت رسمي، إضافة إلى:

- تقوم الدول الأعضاء المتقدمة بتوفير نسخة عن تشريعات التجارة باللغات الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية.
- تقوم الدول الأعضاء النامية بتوفير نسخة عن تشريعات التجارة باللغة الرسمية للدولة.
- تقوم جميع الدول الأعضاء بتوفير معلومات عن تشريعات التجارة فيها باللغات الإنجليزية أو الفرنسية أو الاسبانية.

يعمل العضو على وضع آليات تنظيمية مناسبة لضمان توفير المعلومات بشكل كامل ودقيق وملائم وفي الوقت المناسب. وقد يشمل ذلك استحداث نقطة تنسيق وطنية.

**أ-2 (ب) النشر على شبكة الانترنت لمعلومات معينة تحدد تسلسل الإجراءات والمتطلبات الأخرى لاستيراد بضاعة إلى أراضي الدولة العضو.**

وصف عام

يوفر نشر المعلومات الملائمة على موقع عنوان انترنت رسمي وبشكل كبير مستويات عالية من الشفافية والنفاذ. كما يسمح بنشر المعلومات الجديدة والتعديلات في الوقت المناسب.

تسعى هذه المقترحات لتوفير مستوى أعلى من الشفافية والقدرة على النفاذ إلى تعليمات التجارة وذلك بوضع تسلسل الإجراءات والمتطلبات الأخرى لاستيراد بضاعة إلى أراضي الدولة العضو على الموقع الإلكتروني الرسمي لها.

المعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بنشر تسلسل الإجراءات والمتطلبات الأخرى لاستيراد بضاعة إلى أراضيها على موقعها الرسمي لها على شبكة الانترنت.

نطاق المقترحات

تحدد المعلومات تسلسل الإجراءات والمتطلبات الأخرى لاستيراد بضاعة إلى أراضي الدولة العضو.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تعمل الدولة العضو على توفير جميع المعلومات التي يغطيها نطاق المقترحات إلى الحكومات والفعاليات التجارية على موقعها الرسمي على شبكة الانترنت.

يعمل العضو على وضع آليات تنظيمية مناسبة لضمان توفير المعلومات بشكل كامل ودقيق وملائم وفي الوقت المناسب.

### أ-3 الإبلاغ عن تعليمات التجارة

وصف عام

تسعى هذه المقترحات لتزويد الأعضاء بالمعلومات حول تشريعات تجارة جديدة مقترحة أو تعديلات تقوم دول أعضاء أخرى بدراستها والتي قد يكون لها تأثير كبير عليها.

المعيار الأساسي

عند إدخال تشريعات تجارة جديدة أو إجراء تعديلات قد يكون لها تأثير هام على تجارة أعضاء آخرين، تقوم الدولة العضو بإبلاغ الأطراف المهتمة وسكرتارية منظمة التجارة العالمية بشأن إدخال تشريعات جديدة أو إجراء تعديلات في أقصر وقت ممكن قبل استكمال الإجراءات الرسمية.

نطاق المقترحات [13]

أية تعليمات تجارة جديدة أو معدلة مقترحة [أو "تدابير أساسية"] قد يكون لها تأثير هام على تجارة دول أعضاء أخرى.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

لدى العضو آليات رسمية تضمن أن أية تعليمات تجارة جديدة أو معدلة مقترحة قد يكون لها تأثير هام على أعضاء آخرين سيتم في أبكر مراحل ممكنة وقبل وضعها في صيغتها النهائية:

[13] وتشتمل على موضوعات مماثلة تتعلق بالترانزيت في مقترحات م3(أ)

- إبلاغها إلى الأطراف المهتمة.
- إبلاغها إلى منظمة التجارة العالمية بإحدى اللغات المعتمدة رسمياً في المنظمة.

### أ-4 تأسيس نقاط استفسار/ نقاط SNFP [14]/ مراكز استعلامات

وصف عام

الشفافية وسهولة الوصول إلى المعلومات أمران مهمان للمتعاملين بالتجارة من أجل تيسير قيامهم بأعمالهم بكفاءة. تسعى هذه المقترحات لتوفير إمكانية أكبر للنفاذ إلى المعلومات والوثائق المرتبطة بالتجارة من خلال نقاط استعلام إلى الجهات المعنية وعلى أساس غير تمييزي.

المعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بتأسيس نقاط استفسار و/أو نقاط اتصال وطنية مفردة تكون مسؤولة عن تأمين أو تيسير الوصول إلى المعلومات والوثائق المرتبطة بالتجارة إلى الجهات المعنية وعلى أساس غير تمييزي.

نطاق المقترحات

تأسيس نقاط ومراكز استعلامات تكون مسؤوليتها:

- الإجابة على الاستفسارات ذات الصلة من الأطراف المعنية.
- توفير معلومات ووثائق ملائمة مرتبطة بإجراءات التجارة بشكل غير تمييزي ومناسب وفي الوقت المناسب.

تأسيس نقطة استعلام أساسية تعمل على تيسير التنسيق بين المؤسسات والدوائر العاملة على المعابر الحدودية حيثما كان هذا ملائماً من الناحية العملية.

إبلاغ منظمة التجارة العالمية بمعلومات الاتصال الخاصة بمراكز الاستعلامات.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

قام العضو بتأسيس وإدامة مراكز استعلامات تغطي نطاق المقترحات.

يقوم العضو بتأمين الموظفين الأكفاء للعمل في مراكز الاستعلامات تلك.

لدى الدولة العضو الآليات الرسمية لإبلاغ منظمة التجارة العالمية وتحديث معلومات وعناوين الاتصال بمراكز الاستعلامات تلك بشكل دوري.

### أ-5 تدابير أخرى لتعزيز توفير المعلومات

تم الاقتراح أن يعمل الموقع الإلكتروني الرسمي لمنظمة التجارة العالمية على تزويد روابط مع المواقع الإلكترونية الرسمية للدول الأعضاء. توجد إجراءات ملائمة متعلقة بهذه المقترحات في البندين أ2(أ) و أ2(ب).

[14] نقاط اتصال وطنية مفردة

## ب الفترات الزمنية الفاصلة بين نشر المعلومات وتنفيذها

### ب-1 الفترة الزمنية الفاصلة بين النشر والإنفاذ

وصف عام

تنص الفقرة الثانية من المادة العاشرة على: "لا يجوز إنفاذ أي تدبير بشأن تطبيق عام يقوم به الطرف المتعاقد ويشتمل على رفع مبلغ رسم ما أو رسم آخر على الواردات بموجب ممارسة محددة وموحدة، أو فرض متطلب جديد أو أكبر عبئاً، أو قيد أو حظر على الواردات، أو على تحويل الدفعات اللازمة لها قبل أن يتم نشر هذا التدبير بشكل رسمي."

تسعى هذه المقترحات لضمان نشر القوانين والتعليمات والأنظمة المقترحة وغيرها ("القواعد") قبل اعتمادها ودخولها حيز التنفيذ من أجل المساهمة في عملية الالتزام المبني على المعرفة، وإعطاء الفرصة إلى أصحاب المصالح والفئات المؤثرة والمتأثرة الذين قد يتأثرون بتلك القواعد ليدركوا التغيرات وبالتالي تحسين قدراتهم واستعدادهم للالتزام.

المعيار الأساسي

يتأكد العضو من أن المعلومات المتصلة بالقواعد الجديدة المقترحة والمعدّلة والتي تطبق بشكل عام قد تم توفيرها، من حيث المبدأ، للأشخاص المهتمين بها قبل تطبيقها.

نطاق المقترحات [15]

القوانين والتعليمات والأنظمة الإدارية المقترحة الجديدة والمعدلة ذات التطبيق العام أو مسوداتها أو ملخصاتها.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

يقوم العضو بتأمين الترتيبات التشريعية والإدارية التي تحدد بشكل واضح الأطر الزمنية والإجراءات المتعلقة بنشر القواعد الجديدة والمعدلة قبل دخولها حيز التنفيذ.

الدليل الملموس على مراعاة مثل هذه الترتيبات.

[15] وتشتمل على موضوعات مماثلة تتعلق بالترانزيت في مقترحات م3(أ) و م4(ب)

## ج التشاور وإبداء الملاحظات حول القواعد الجديدة والمعدلة

### ج-1 التشاور المسبق وإبداء الملاحظات حول القواعد الجديدة والمعدلة

وصف عام

يؤدي التشاور مع الجمهور واستلام الملاحظات والتغذية الراجعة إلى تحسين إمكانية التنبؤ بالبيئة التنظيمية، كما يزيد من ثقة الجمهور ودعمه ويساعد على تحسين مستوى الالتزام. ويمكن تنظيم القيام بعملية التشاور واستلام الملاحظات من قبل وزارة أو دائرة تنظيمية ذات صلة.

تسعى هذه المقترحات لضمان التشاور الفعال حول القوانين والتعليمات والأنظمة الإدارية وغيرها المتصلة بالتجارة المقترحة من أجل إعطاء الأشخاص المهتمين فرصة التعليق وإبداء ملاحظات حول المقترحات، وأن يأخذ الأعضاء تلك الملاحظات بعين الاعتبار، ما أمكن، قبل التنفيذ.

المعيار الأساسي

يعمل العضو على إيجاد وإدامة آليات تشاور لتلقي ملاحظات حول المقترحات من الأشخاص المهتمين وأخذها بعين الاعتبار بخصوص قواعد التجارة سواء الجديدة أو المعدلة قبل التنفيذ.

نطاق المقترحات [16]

آليات التشاور حول المقترحات لإدخال قوانين وتعليمات وأنظمة إدارية للتطبيق العام بما فيها تلك المتعلقة بما يلي:

- الواردات والصادرات
- بضائع العبور (الترانزيت)

المشاورات مع القطاعين العام والخاص.

توفير أطر زمنية مناسبة لتلقي الملاحظات ودراستها.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

يقوم العضو بإجراء مشاورات رسمية منتظمة مع القطاعين العام والخاص حول الترتيبات التشريعية والإدارية الجديدة أو المعدلة المقترحة. ومن هذه الآليات:

- إجراءات تلقي الملاحظات من الأشخاص المهتمين؛
- إجراءات مراعاة تلك الملاحظات وأخذها بعين الاعتبار قبل تنفيذ المقترحات، وتقديم الملاحظات والتغذية الراجعة للجمهور حول قبول الملاحظات المستلمة أم لا؛
- أطر زمنية معقولة.

يعمل العضو على توفير الموظفين المؤهلين للقيام بعملية التشاور.

[16] وتشتمل على موضوعات مماثلة تتعلق بالترانزيت في مقترحات م4(ب)

### ج-2 معلومات حول أهداف السياسة المطلوبة

وصف عام

تسعى هذه المقترحات للتأكد أن لدى الأشخاص المهتمين معرفة بأهداف السياسة المعنية والتي يتم متابعتها عندما يتقدم عضو بمقترحات لإدخال قوانين وتعليمات وقواعد إدارية مرتبطة بالتجارة سواء كانت جديدة أو معدلة. ومن خلال الإفصاح عن الأسباب الموجبة للتعليمات المقترحة، تقوم السلطات الحكومية بمساعدة الفئات المؤثرة والمتأثرة على فهم المتطلبات بشكل أفضل وبالتالي استشراف كيفية التطبيق وضمان الاستعداد الكافي للالتزام.

المعيار الأساسي:

عند السعي لإدخال قواعد تجارة جديدة أو معدلة، يقوم العضو بتوجيه المشورة إلى الأشخاص المعنيين حول أهداف السياسة المعنية التي تتم متابعتها.

نطاق المقترحات

إبلاغ أهداف السياسة المعنية التي تتم متابعتها فيما يتعلق بالقوانين والتعليمات والقواعد الإدارية المتعلقة بالتجارة الجديدة أو المعدلة المقترحة.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

عند السعي لإدخال قواعد تجارة جديدة أو معدلة، يقوم العضو بتوجيه المشورة إلى الأشخاص المعنيين حول أهداف السياسة المعنية التي تتم متابعتها.

## د الأحكام المسبقة

### د-1 توفير الأحكام المسبقة

وصف عام

من أجل تزويد مجتمع التجارة العالمية بإمكانية أكبر للتنبؤ والتيقن في العمل التجاري ومن أجل تيسير الالتزام بالمتطلبات التنظيمية، قامت إدارات عديدة بتنفيذ نظام قواعد مسبقة. تطبق تلك القواعد عادة على تصنيف التعرفة والقيمة والمنشأ. مثل تلك القواعد تقوم دائرة الجمارك بتزويدها عند الطلب وهي في كثير من الحالات ملزمة قانونياً شريطة أنها تستند إلى معلومات كاملة ودقيقة. تسعى تلك المقترحات لإنشاء نظام قواعد ملزمة قانوناً.

المعيار الأساسي

يقوم العضو بإصدار قواعد ملزمة قانوناً في الوقت المناسب وبشكل سابق للمعاملة التجارية المعنية بناءً على طلب الشخص المعني الذي قدم للعضو جميع المعلومات الضرورية.

نطاق المقترحات

قواعد ملزمة قانوناً مسبقة تتصل بـ:

- تصنيف التعرفة؛
- معدلات رسوم وضرائب جمركية قابلة للتطبيق؛
- أفضليات التعرفة؛
- إرجاء الرسوم؛
- [استرداد الرسوم]؛
- التسعير الجمركي؛ [17]
- المنشأ. [18]

متطلبات المعلومات، والتطبيق، والوقت المناسب، والسريان، والإبلاغ، والنشر/السرية ومراجعة القواعد المسبقة.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

قام العضو بوضع ترتيبات تشريعية وإدارية وطنية تحدد إجراءات شفافة وقابلة للتنبؤ من أجل تطبيق وإصدار وتعديل وإلغاء أحكام مسبقة تشمل:

- الإجراءات والأمور الرسمية الواجب إتباعها بما في ذلك إجراءات المراجعة، والطعن (الاستئناف)، والنقض؛
- أمور محددة يجب على صاحب الطلب تقديمها؛
- الأطر الزمنية بما فيها الفترات الزمنية اللازمة لاتخاذ قرار وسريان القواعد؛
- الشكل الذي يقدّم فيه الحكم، إذ يجب بيان أسباب القرار؛
- الظروف التي لا يكون فيها للحكم أثر نافذ.

وكحد أدنى، يجب أن ينطبق نظام الأحكام المسبقة على الأمور المحددة في نطاق المقترحات.

ويجب على السلطة المصدرة احترام مثل تلك الأحكام فيما يتعلق بالبضاعة المعنية لصاحب الطلب، أياً كان المعبر الحدودي، وذلك للفترة الزمنية المحددة، شريطة عدم تغيير الحقائق والظروف التي استندت إليها القاعدة.

يوجد دليل ملموس يشير إلى أن الدولة العضو قامت بملاحظة الترتيبات المتعلقة بالأحكام المسبقة على نحو ملائم. وهذا يشتمل على إدامة سجلات شاملة تتعلق بجميع الأمور الخاصة بنظام الأحكام المسبقة.

## هـ إجراءات الطعن (الاستئناف)

### هـ-1 حق الطعن

وصف عام

يكون لقرارات السلطة الحكومية تأثير مباشر وحاسم على التجار الخاضعين لتلك القرارات ومتأثرين بها. تسعى هذه المقترحات لإدخال إجراءات طعن فعالة تساعد التجار المتأثرين على مراجعة القرارات المتخذة وتلقي ردود سريعة ومدروسة على طعونهم.

[17] لا يتصل بقيمة البضاعة وإنما بالتعامل مع المناحي المحددة للمعاملات لأغراض التسعير.

[18] تقديم قواعد مسبقة حول المنشأ هو أحد التزامات منظمة التجارة العالمية (راجع اتفاقية قواعد المنشأ).

يجب أن تكون الإجراءات مبسطة ومباشرة وملائمة زمنياً ما أمكن. ويجب أن تحدد جميع المتطلبات التي يتعين على المستأنف الإيفاء بها وكذلك دائرة الجمارك بشكل واضح في التشريع إضافة إلى سهولة النفاذ إليها من قبل جميع الأطراف. يجب على دائرة الجمارك إبلاغ المستأنف بالقرارات خطياً وأن يتم تنفيذ القرارات النهائية بسرعة. [19]

المعيار الأساسي

يؤمن العضو حق الطعن (الاستئناف) القانوني فيما يتعلق بالمسائل الجمركية وغيرها مما يتصل بالتجارة.

نطاق المقترحات

حق طعن قانوني دون غرامات ضد قواعد وقرارات تتعلق بالاستيراد والتصدير والترانزيت بحيث أنه:

- لا يكون تمييزياً؛
- يمكن النفاذ إليه بسهولة وبكلفة معقولة؛
- يوفر للمستأنف والأشخاص المهتمين الآخرين إجراءات واضحة وشفافة؛
- يوفر للأشخاص المتأثرين الأسباب الداعية لاتخاذ قرار معين؛
- يقدم إمكانية مراجعة داخلية أولية من قبل مؤسسة اتخاذ قرار أصلية، مع الاستئناف لاحقاً أمام هيئة خارجية؛
- يتضمن حق التمثيل؛
- يحدد أطراً زمنية مناسبة للمراجعات؛
- يسمح بنشر القرارات الإدارية والقضائية الكبرى حول حالات الاستئناف؛
- يقدم إطاراً زمنياً قياسياً لحل الطعون (الاستئنافات) الصغرى على المستوى الإداري؛
- يتضمن فرصة لتقديم الشكاوى بشكل غير رسمي من خلال إجراءات تقديم الشكاوى ومعالجتها.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

يقوم العضو بإعداد تشريعات وطنية تعطي الحق للشخص المتضرر، بناءً على طلب خطي، معرفة موجبات القرار المرتبط بالتجارة، وتسمح للشخص صاحب الحق بالاستئناف أن يتقدم إلى سلطة حكومية مختصة قد تكون الدائرة المعنية، أو إلى سلطة إدارية أخرى، أو هيئة تحكيم، أو محكمة خاصة أو إلى سلطة قضائية كملاذ أخير.

تكون إجراءات الاستئناف / الطعن موضحة في التشريعات الوطنية، وتكون المتطلبات القانونية وإجراءات تقديم الطعن متاحة أمام جمهور المتعاملين التجاريين والجمهور عموماً، وتتطرق إلى جميع العناصر الواردة في نطاق المقترحات وتشمل:

- متطلبات تقديم الاستئناف المكتوب مع ذكر الأسس التي يستند إليها الطعن أو الاستئناف؛
- الفترة الزمنية المتاحة للاستئناف؛
- متطلبات القرار المتصل بالاستئناف والمقدمة إلى المستأنف خطياً، مع موجبات ذلك القرار وتقديم النصح للمستأنف حول حقوقه الأخرى في الطعن والمحددات الزمنية الملائمة.

[19] اتفاقية كويوتو المعدلة لمنظمة الجمارك العالمية ، الملحق العام، الفصل 10 – 5 الاستنتاج.

تحدد التشريعات الوطنية الأنواع الخاصة من القرارات التي تخضع للطعن مثل قرارات تصنيف التعرفة، والقيمة، والمنشأ، والرخصة، وتصاريح الاستيراد والتصدير، واسترداد البدلات المدفوعة مقدماً، وغيرها.

وحيثما يتم تقديم طعن إلى سلطة معنية، تقدم الدولة العضو حق الطعن في تشريعاتها الوطنية إلى سلطة مستقلة عن تلك السلطة.

يوجد إثبات ملموس يبين أنه تمت مراعاة الترتيبات المتعلقة بالطعون من قبل السلطات المعنية.

### هـ-2 الإفراج عن البضاعة في حال الطعن

وصف عام

حيثما يكون قرار متنازع عليه هو موضوع الاستئناف، يجب الإفراج عن البضاعة بشكل طبيعي مع إمكانية إرجاء دفع الرسوم الجمركية المتحققة. تسعى هذه المقترحات إلى إيجاد مثل هذا النظام والذي يجب أن يستند إلى تقديم كفالة ضمان أو تأمين نقدي حيثما يكون ذلك متطلباً بموجب التشريعات الوطنية.

المعيار الأساسي

عندما يكون هناك قرار متنازع بشأنه هو موضوع الاستئناف، يقوم العضو بالسماح للبضاعة موضوع القرار بالدخول، وحيثما كان مناسباً من ناحية عملية، حجز قيمة الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى بانتظار صدور قرار الاستئناف النهائي.

نطاق المقترحات

جميع البضائع والسلع التي تم تقديم استئناف بشأنها ضد قاعدة أو قرار يتصل باستيراد أو تصدير أو عبور بضاعة.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

يقوم العضو بإعداد تشريع وطني و/أو ترتيبات إدارية تسمح للبضاعة في حال كانت موضوع طعن أن يتم الإفراج عنها، وتحديد الحالات التي يتم فيها حجز قيمة الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى حتى يصدر قرار الاستئناف النهائي. قد يتطلب ذلك تقديم ضمان سواء كان كفالة أو مبلغ تأمين.

يوجد إثبات ملموس يبين أنه تمت مراعاة مثل هذه الترتيبات من قبل إدارة الجمارك والسلطات المعنية الأخرى.

### هـ-3 آليات الطعن في منطقة اتحاد جمركي

وصف عام

هذه الآليات مصممة لوضع آليات لترتيب عمليات الاستئناف ضد القرارات المتعلقة باستيراد بضاعة إلى منطقة اتحاد جمركي من خلال تلك العمليات والنظر فيها وإصدار قرار البت فيها على مستوى الاتحاد الجمركي.

المعيار الأساسي

عندما يكون هناك قرار متنازع بشأنه يتعلق باستيراد بضاعة إلى منطقة اتحاد جمركي وهو موضوع الاستئناف، يوافق العضو أن يتم النظر بالموضوع واتخاذ القرار على مستوى الاتحاد الجمركي.

نطاق المقترحات

آليات الاستئناف المتعلقة بالاعتراض على استنتاجات هيئات التفتيش (الفحص)، خصوصاً قرارات فحص المواد الغذائية في نقاط الاستيراد في مناطق الاتحاد الجمركي وتشمل:

- الطعون ضد قرارات دولة عضو يتم الاستماع إليها والبت فيها على مستوى الاتحاد الجمركي؛
- قرارات الاستئناف الملزمة إلى سلطات التفتيش والفحص لدى جميع دول الاتحاد الجمركي.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تعمل التشريعات الوطنية والاتفاقيات الجمركية المعنية على توفير آليات طعن محددة في نطاق المقترحات.

يوجد إثبات ملموس يبين أنه تمت مراعاة مثل هذه الترتيبات وبشكل سليم من قبل الدولة العضو. [20]

## و- تدابير أخرى لتعزيز الحيادية وعدم التمييز والشفافية

### و-1 توحيد تعليمات إدارة التجارة

الوصف العام

تسعى هذه المقترحات لتزويد التجار والفئات المؤثرة والمتأثرة بمعلومات مؤكدة وواضحة تتعلق بقرارات التصنيف والقيمة وأية أمور أخرى متعلقة بالتجارة من خلال ضمان إدارة موحدة لتعليمات التجارة.

المعيار الأساسي

يقوم العضو بإدارة تعليمات التجارة بأسلوب موحد غير متحيز.

نطاق المقترحات

تأسيس نقطة مركزية في الحكومة مسؤوليتها تفسير تعليمات التجارة مثل تلك المتعلقة بالتصنيف الجمركي والقيمة وغيرها.

[20] يمكن الإيفاء بالمعيار الأساسي فقط من خلال التعاون التام بين جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي المعني.

تجميع وتوزيع دراسات حالة (حالات دراسية) للمساعدة في تدريب الموظفين والمعنيين وخصوصاً المتعلقة بالتصنيف الجمركي والقيمة.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

يقوم العضو بإعداد تشريع وطني و/أو ترتيبات إدارية تعمل على دعم الإدارة الموحدة وغير المتحيزة لتعليمات التجارة وتشمل:

- يتم توفير جميع معلومات التطبيق العام المناسبة المتعلقة بقوانين وإجراءات الجمارك إلى الجمهور بشكل علني (راجع 5-أ)؛
- يتم تأسيس مجالات خبرة في الدوائر ذات العلاقة التي تتولى مسؤولية إدارية وتكون مسؤولة عن تفسير تعليمات التجارة مثل تلك المتعلقة بالتصنيف الجمركي والقيمة الجمركية والقيود على المستوردات/الصادرات وغيرها؛
- دراسات الحالة تستخدم لدعم تدريب التصنيف الجمركي والقيمة الجمركية؛
- لدى الدولة العضو إجراءات تدقيق تضمن إدارة معيارية موحدة وقرارات غير منحازة.

## و-2 إدامة وتعزيز النزاهة والسلوك القويم ما بين المسؤولين الحكوميين

### و – 2(أ) إعداد مدونة سلوك

وصف عام

يعتبر الفساد المعيق الرئيس للتجارة من خلال تأخير الشحن، ودفع رشاوى، والتصنيف الجمركي الخطأ، وتخمين قيمة البضاعة بشكل غير صحيح. كما أن الفساد في الجمارك يؤثر سلباً على الاستثمار ويؤثر سلبياً على سمعة الدولة والحكومة التي يمثلها هؤلاء الموظفون الحكوميون.

المعيار الأساسي

يقوم العضو بإعداد، وإدامة، وتطبيق مدونة سلوك تتطرق إلى واجبات ومسؤوليات الموظف الحكومي.

نطاق المقترحات [21]

إعداد مدونة سلوك لموظفي مؤسسات المعابر الحدودية يحدد فيها واجباتهم والتزاماتهم.

إيجاد آليات تنسيق ومراقبة ما بين الإدارات الجمركية والمؤسسات المعنية بوضع سياسات سلوك للموظفين الحكوميين.

تكليف عدد من كبار الموظفين يكونون مسؤولين عن ضمان تقديم برامج تدريبية حول النزاهة إلى الموظفين الحكوميين.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

يقوم العضو بإعداد تشريع وطني و/أو ترتيبات إدارية تعمل على إيجاد مدونة سلوك متوافقة مع المبادئ المحددة في إعلان Arusha المعدل[22] وتشمل:

[21] تتضمن موضوعات واردة في و-2(و) و و-2(ز).

- إدخال مبادئ النزاهة والأخلاقيات في البرامج التدريبية للموظفين الحكوميين.
- برامج تنسيق ومراقبة مناسبة لتعزيز أحكام المدونة.

**و – 2(ب) نظام حاسوب لخفض / التقليل من الاجتهاد الشخصي**

وصف عام

سوف يكون لحوسبة أية عمليات جمارك محددة مثل عملية التخليص الجمركي على البضاعة أثر في التقليل من الاجتهاد الشخصي لموظف الجمرك وبالتالي مثل هذه العملية تؤثر على ممارسات الفساد.

المعيار الأساسي

يقوم العضو باستخدام تكنولوجيا المعلومات للتقليل من الاجتهاد الشخصي لموظف الجمارك ما أمكن.

نطاق المقترحات

إدخال نظم حاسوبية لخفض (أو القضاء على) الاجتهاد الشخصي للمسئولين والموظفين الحكوميين فيما يتعلق بالقرارات الجمركية الأساسية.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو، ما أمكن، باستخدام تكنولوجيا المعلومات للتخفيف من الاجتهاد الشخصي من قبل الموظف.

**و – 2(ج) نظام العقوبات**

وصف عام

يؤدي إدخال نظام عقوبات مناسب في مدونة السلوك الرسمية وفي التشريعات الوطنية إلى توفير وسائل ضرورية لمعاقبة سلوك الفساد ويمكن أن يكون رادعاً فاعلاً.

المعيار الأساسي

يقوم العضو بإدخال أحكام عقوبات في تشريعاته الجمركية.

نطاق المقترحات

إدخال نظام عقوبات في التشريعات الجمركية للدولة العضو.

يجب اعتبار المخالفات التي يرتكبها موظفو الجمارك أفعالاً جرمية.

---

[22] موضوعات النزاهة والفساد ذات أهمية كبيرة. وقد أدركت منظمة الجمارك العالمية ذلك من خلال إعداد إعلان Arusha (إعلان مجلس التعاون الجمركي حول الحوكمة الرشيدة والنزاهة في الجمارك)، وتبقى مبادئ الإعلان هي أساس الممارسات الفضلى في هذا المجال.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بإدخال نظام عقوبات في تشريعاتها الجمركية.

**و – 2(د) مساعدة فنية لإيجاد / بناء قدرات لمنع المخالفات الجمركية ومراقبتها**

يتعلق هذا المقترح بتقديم مساعدة فنية إنشاء وبناء قدرات لدى الدولة العضو لتقليل المخالفات الجمركية ومنعها. وبالتالي، فهو وارد في مقترحات أخرى في البند و-2.

**و – 2(هـ) تعيين موظفين للتعليم والتدريب**

تم بحث هذا الموضوع في المقترح و-2(أ) .

**و – 2(و) آليات التنسيق والمراقبة**

تم بحث هذا الموضوع في المقترح و-2(أ) .

**و – 3 تحذيرات المستوردات / تحذيرات عاجلة**

وصف عام

تشكل نظم إنذار الواردات/الإنذار السريع إحدى آليات مراقبة الحدود التي يتبناها عدد من الدول والاتحادات الجمركية لمراقبة المنتجات الغذائية المستوردة وضمان جودتها. يتم فرضها في حال تبين وجود مستوردات ملوثة أو استيراد بضاعة لا تفي بالمعايير المطلوبة. ونتيجة لمثل هذا التحذير، يتم إخضاع عدد من شحنات التصدير اللاحقة لذلك المستورد للتفتيش الكلي عند معابر حدود الدولة / الاتحاد الجمركي. تسعى هذه المقترحات إلى التأكد من أن الإنذار ذاته لن يشكّل عائقاً أمام التجارة.

المعيار الأساسي

لا يقوم العضو بتشغيل نظام إنذار الواردات/الإنذار العاجل بطريقة تتسبب في إنشاء معيقات لحركة التجارة.

نطاق المقترحات

تطبيق نظام إنذار الواردات/الإنذار العاجل يشتمل على:

- معايير موحدة وموضوعية؛
- تطبيق موحد في جميع دول الاتحاد الجمركي؛
- يتم فرضه فقط على أساس وجود دليل على عدم الإيفاء بمعايير الأهداف الموصوفة؛
- استخدام ترتيبات أقل تقييداً للتجارة حيثما كان ذلك ملائماً؛
- إرشادات عامة لإنهاء عملية الاستيراد بما في ذلك وضع أطر زمنية و طريقة الإعلان عن هذا الإنهاء.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

عندما تقوم الدولة العضو و/أو الاتحاد الجمركي بفرض نظام إنذار واردات / إنذار عاجل، يجب أن يعكس هذا النظام المتطلبات المحددة في نطاق المقترحات.

يوجد إثبات ملموس يبين أنه تمت مراعاة مثل هذه الترتيبات من قبل الدولة العضو. [23]

## و – 4 الحجز

وصف عام

يسعى هذا المقترح لضمان حصول المستوردين أو وكلائهم المعتمدين على المعلومة في الوقت المناسب عندما يتم احتجاز البضاعة ليتم التفتيش عليها وفحصها.

المعيار الأساسي

عندما يتم احتجاز بضاعة للتفتيش والفحص من قبل سلطة مكلفة، يقوم العضو بتزويد المستورد أو وكيله المعتمد بالمعلومات في الوقت المناسب حول احتجاز البضاعة.

نطاق المقترحات

احتجاز البضاعة لأغراض التفتيش والفحص من قبل دائرة الجمارك أو أية سلطة معنية أخرى.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بإعداد تشريع وطني أو ترتيبات إدارية تحدد بوضوح إجراءات إعلام المستوردين و/أو وكلائهم في الوقت المناسب في الحالات التي يتم فيها حجز البضاعة لأغراض التفتيش.

يوجد إثبات ملموس يبين أنه تمت مراعاة مثل هذه الترتيبات من قبل الدولة العضو. [24]

## و – 5 إجراءات الفحص

وصف عام

يجوز لدائرة الجمارك ولسلطات معنية أخرى إجراء اختبار عينات كلما كان ذلك ضرورياً من أجل تحديد وصف تعرفة البضاعة المصرح بها أو لضمان تطبيق أحكام أخرى من التشريعات الوطنية. يسعى هذا المقترح لإعطاء المتعاملين بالتجارة حق إجراء اختبار مطابقة ثان في الحالات التي تكون فيها نتائج الاختبار الأول عكسية.

[23] في حال الاتحاد الجمركي، يمكن الإيفاء بالمعيار الأساسي فقط من خلال التعاون الكامل مع أعضاء الاتحاد الجمركي المعني.
[24] في حال الاتحاد الجمركي، يمكن الإيفاء بالمعيار الأساسي فقط من خلال التعاون الكامل مع أعضاء الاتحاد الجمركي المعني.

المعيار الأساسي

عندما يتم إجراء اختبار عينات بضاعة من قبل سلطة حكومية معنية لضمان التطبيق المناسب للتشريعات الوطنية، يقوم العضو بإعطاء المستوردين أو المصدرين أو وكلائهم المعتمدين حق إجراء اختبار مطابقة ثانياً.

نطاق المقترحات

اختبار مطابقة المستوردات أو الصادرات يتضمن:

- إجراءات واضحة بما فيها طريقة فحص موثقة؛
- قائمة منشورة بأسماء المختبرات المعتمدة؛
- قبول نتائج فحص التثبّت من قبل جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بإعداد تشريع وطني أو ترتيبات إدارية تحدد بوضوح إجراءات القيام بفحوصات التثبّت (من نتائج فحص سابق) حسبما هو مطلوب في نطاق المقترحات.

يوجد إثبات ملموس يبين أنه تمت مراعاة مثل هذه الترتيبات من قبل الدولة العضو. [25]

## ز الرسوم والأتعاب المرتبطة بالاستيراد والتصدير

### ز-1 الضوابط العامة للرسوم والأتعاب المفروضة على أو المرتبطة بالاستيراد والتصدير

#### ز – 1(أ) معايير محددة للرسوم / الأتعاب

وصف عام

تحدد الفقرة 1(أ) من المادة الثامنة من الاتفاقية عدداً من الالتزامات المعينة فيما يتعلق بالرسوم والأتعاب. فهي تسمح فقط بالرسوم والأتعاب التي تقتصر على الكلفة التقريبية مقابل خدمات مقدمة، وتمنع فرض رسوم وأتعاب هدفها حماية بضاعة محلية أو يكون لها تأثير ضريبة استيراد/تصدير.

تسعى هذه المقترحات لضمان مراعاة مبادئ المادة الثامنة.

المعيار الأساسي

تضمن الدولة العضو أن قيمة الرسوم والأتعاب لا تتجاوز الكلفة التقريبية للخدمات المقدمة ولها علاقة مباشرة/غير مباشرة بمتطلبات محددة لشكليات الاستيراد أو التصدير أو تجارة العبور.

[25] يمكن الإيفاء بقبول النتائج في الاتحاد الجمركي فقط من خلال التعاون الكامل مع أعضاء الاتحاد الجمركي المعني.

نطاق المقترحات [26]

تحديد الخدمات التي يمكن للدائرة الحكومية فرض رسوم وأتعاب مقابلها. [27]

قياس (حساب) الكلفة المعنية مباشرة.

استرداد الكلف الفعلية (التقريبية) فقط.

الرسوم والأتعاب التي تم تحصيلها من قبل دوائر حكومية و/أو أية مؤسسات أخرى بالنيابة عنها.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

الرسوم والأتعاب المفروضة تعكس الكلفة التقريبية للخدمات المقدمة من قبل الدائرة الحكومية المعنية. التشريعات و/أو الترتيبات الإدارية المعنية تتضمن:

- آليات الدائرة أو الهيئة الحكومية في تحديد واستلام (قبض) الكلف المعنية؛
- منع فرض رسوم وبدلات حسب قيمة البضاعة (المثبتة في الفاتورة)؛
- دمج الرسوم والبدلات كلما كان ذلك ممكناً من الناحية العملية [28]؛
- عملية تحقق مستقلة.

**ز – 1(ب) نشر / الإشعار بالرسوم / الأتعاب**

وصف عام

تسعى هذه المقترحات لزيادة الشفافية وتوقع حركة التجارة من خلال طلب نشر جميع الرسوم والبدلات المرتبطة بالتجارة.

المعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بنشر معلومات حول الرسوم والبدلات في الأوقات المناسبة قبل تنفيذها أو تعديلها.

نطاق المقترحات [29]

نشر معلومات حول الرسوم والبدلات المتعلقة بالتجارة تتضمن:

- نشر المعلومات قبل التنفيذ؛
- إتاحتها للجمهور (للعامة)؛
- عمليات نشر المعلومات بما فيها شبكة الانترنت؛
- الإفصاح عنها إلى منظمة التجارة العالمية.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بجعل المعلومات حول الرسوم والبدلات متاحة بشكل علني للجمهور وتشمل:

---

[26] تتضمن مسائل مشابهة تتعلق بالترانزيت في مقترحات م-2(ج).

[27] تتضمن المهام المقدمة نيابة عن دوائر حكومية أخرى.

[28] راجع مقترحات ز-2 أيضاً.

[29] تتضمن مسائل مشابهة تتعلق بالترانزيت في مقترحات م-2(أ)

- إشعار مسبق بوقت مناسب قبل التنفيذ أو التعديل؛
- وصف واضح للخدمات المقدمة، والأساس القانوني لاستيفاء تلك الرسوم والبدلات، مقدار الرسوم والبدلات المطبقة، وكيفية الدفع، والجهة الحكومية المسؤولة؛
- النشر من خلال وسيلة نشر معتمدة رسمياً وعبر أية وسيلة أخرى ملائمة وممكنة بما فيها الموقع الإلكتروني الرسمي للدولة العضو؛

تقوم الدولة العضو بإعلام منظمة التجارة الدولية عن مكان وجود المعلومات حول الرسوم والبدلات.

### ز – 1(ج) منع تحصيل رسوم وأتعاب غير معلن عنها

وصف عام

تسعى هذه المقترحات لزيادة الشفافية والتنبؤ في حركة التجارة وخفض ممارسات الفساد من خلال منع تحصيل أية رسوم أو أتعاب لم يتم الإبلاغ عنها علانية.

المعيار الأساسي

لن تقوم الدولة العضو بتحصيل أية رسوم وأتعاب لم يتم الإبلاغ عنها علانية.

نطاق المقترحات [30]

جميع الرسوم والبدلات غير المنشورة.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تشريع وطني يحدد بوضوح الخدمات التي تخضع للرسوم والبدلات.

تقوم الدولة العضو بتطبيق:

- تشريع وترتيبات إدارية تمنع صراحة تحصيل أية رسوم أو بدلات لم يتم الإبلاغ عنها علانية؛
- إجراءات رسمية للشكاوى التي ستقدم ضد فرض رسوم وبدلات غير مسموح بها في القانون؛
- عمليات مراجعة إدارية [31] مناسبة لضمان الالتزام بالمعيار الأساسي.

### ز – 1(د) المراجعة الدورية للرسوم/البدلات

وصف عام

تسعى هذه المقترحات لضمان استمرارية ملاءمة الرسوم والبدلات المفروضة على مدار الفترة الخاضعة للمراجعة.

---

[30] تتضمن مسائل مشابهة تتعلق بالترانزيت في مقترحات م-2(أ)

[31] لاحظ الربط مع المقترحات و-2 حول النزاهة والسلوك الأخلاقي.

المعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بمراجعة كافة الرسوم والبدلات بانتظام لضمان التقيد بالتزامات منظمة التجارة العالمية.

نطاق المقترحات [32]

عمليات مراجعة حكومية منتظمة لمراجعة مستويات وأعداد الرسوم والبدلات المتعلقة بالتجارة وتشمل مراجعة:

- القوانين والتشريعات؛
- الإجراءات الإدارية.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

قامت الدولة العضو بإنشاء آليات مراجعة إدارية لدى هيئاتها المعنية لضمان ملاءمة الرسوم والبدلات وتشمل:

- مراجعة مستمرة للتشريعات والقوانين والقواعد الإدارية؛
- معايير مراجعة تتضمن كافة العناصر المشمولة ضمن الالتزامات التي تفرضها منظمة التجارة العالمية؛
- آليات للتحقق بشكل مستقل حول مدى ملاءمة الرسوم والبدلات.

يوجد دليل ملموس يدل على نجاعة آليات المراجعة.

## ز – 1(هـ) الدفع الآلي

وصف عام

تسعى هذه المقترحات لتشجيع استخدام نظم الدفع الآلي للتقليل من حجم التعامل الورقي ومنح المتعاملين خدمة أسرع وأكثر كفاءة. وفي هذا ما يساعدهم على المنافسة مع المحافظة على قدرة العضو على تحصيل الإيرادات.

المعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بالسماح بدفع الضرائب الجمركية والرسوم والبدلات المتعلقة بالتجارة بواسطة وسائل الدفع الآلي (حيثما تتوفر المرافق الضرورية لذلك لدى الهيئات والمؤسسات).

نطاق المقترحات

الدفع الآلي للضرائب والرسوم والبدلات الأخرى؛

نظم وطرق الدفع ذات الصلة (المرتبطة بالدفع الآلي).

[32] تتضمن مسائل مشابهة تتعلق بالترانزيت في مقترحات م-2(ب)

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تقبل الدولة العضو الدفع الآلي لكافة الضرائب الجمركية والرسوم والأتعاب الأخرى المتعلقة بالتجارة في المواقع التي يتوفر فيها نظم وأجهزة الدفع الآلي ونظم المحاسبة.

### ز – 2 خفض / التقليل من عدد وأنواع الرسوم والبدلات

وصف عام

تسعى هذه المقترحات للطلب من الأعضاء مراجعة، وإن لزم، دمج أو خفض عدد وأنواع الرسوم والبدلات المتعلقة بالتجارة.

المعيار الأساسي

تكون الرسوم والأتعاب المتعلقة بالتجارة لدى الدولة العضو في حدها الأدنى ما أمكن من حيث العدد والنوع. تسمح الدولة العضو بدفع الضرائب الجمركية والرسوم والأتعاب المتعلقة بالتجارة بواسطة وسائل الدفع الآلي (حيثما تتوفر المرافق الضرورية لذلك لدى الهيئات والمؤسسات).

نطاق المقترحات [33]

نشر الرسوم والأتعاب المسموح بها.

خفض عدد وأنواع الرسوم والضرائب بحيث تكون ضمن أقل عدد ممكن.

آليات مراجعة لدى الهيئة الحكومية المعنية.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بنشر جميع الرسوم والبدلات المسموح بها.

عند السعي لوضع رسوم أو بدلات جديدة أو معدلة، وفي أثناء المراجعة الدورية لتلك الرسوم والبدلات [34]، تقوم الدولة العضو بـ:

- إدارة عدد وأنواع الرسوم والبدلات من خلال اختبار الطرق العملية الكفيلة بتقليلها وتوحيدها؛
- مراجعة التشريعات والقواعد الإدارية المعنية؛
- إلغاء أو تعديل أو تغيير عند تغير الظروف أوعندما تتوفر بدائل أقل تقييداً.

### ح الشكليات المرتبطة بالاستيراد والتصدير

[33] تتضمن مسائل مشابهة تتعلق بالترانزيت في مقترحات م-2(ج).

[34] انظر مقترحات ز-1(د).

## ح-1 الضوابط حول الشكليات/الإجراءات، ومتطلبات البيانات/ التوثيق المرتبطة بالاستيراد والتصدير

### ح – 1(أ) عدم التمييز.

وصف عام

صممت الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة لضمان عدم التمييز ضد البضائع على أساس بلد المنشأ. تسعى هذه المقترحات للتأكد من حصول جميع البضائع على معاملة موحدة من حيث المتطلبات والإجراءات التنظيمية على الرغم من أنه بالإمكان معاملة البضائع بشكل مختلف وفقاً لمعايير موضوعية لتقييم المخاطر.

المعيار الأساسي

تضمن الدولة العضو أن تصميم وتطبيق وأثر ممارسات وإجراءات الاستيراد والتصدير لا تؤدي إلى التمييز ضد البضائع على أساس بلد المنشأ و/أو أسلوب النقل.

نطاق المقترحات

عدم التمييز في تصميم وتطبيق وأثر متطلبات وإجراءات وشكليات الاستيراد والتصدير فيما يتعلق بـ:

- منشأ البضاعة/المنتجات الشبيهة؛
- طريقة النقل.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تنفّذ الدولة العضو تشريعات وترتيبات إدارية :

- تنصّ صراحة على مبدأ عدم التمييز؛
- تطبق مبادئ إدارة المخاطر على تعريف البضائع التي تستدعي تدخلات محددة، وتستثني تحديداً التعريف على أساس منشأ البضاعة و/أو طريقة النقل فقط؛
- تضمن تفسير وتطبيق تلك الترتيبات بشكل موحد وعلى مستوى الدولة العضو.

يوجد دليل ملموس أن الدولة العضو تراعي تلك الترتيبات بالشكل الصحيح.

## ح – 1(ب) المراجعة الدورية للشكليات / الإجراءات والمتطلبات [35]

وصف عام

تسعى هذه المقترحات لضمان استمرارية ملاءمة الإجراءات الرسمية المتصلة بالتجارة ومتطلباتها على مدار الفترة الخاضعة للمراجعة.

المعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بالمراجعة الدورية للإجراءات الرسمية والمتطلبات المتعقة بالاستيراد والتصدير فيها بالتشاور مع القطاع الخاص، وتوقف العمل بتلك الإجراءات والمتطلبات في حال انتفت الظروف والأهداف التي تدعو إلى اعتمادها.

نطاق المقترحات [36]

مراجعات دورية منتظمة للإجراءات الرسمية ومتطلبات التوثيق المتعلقة بالمستوردات والصادرات والترانزيت (العبور) تأخذ بالاعتبار:

- معلومات جديدة وممارسات أعمال ذات صلة؛
- توفر واعتماد أساليب وتكنولوجيا جديدة؛
- ممارسات عالمية فضلى؛
- آراء القطاع الخاص وغيره من الفئات المؤثرة والمتأثرة (ذوي المصالح).

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

لدى الدولة العضو آليات مراجعة إدارية قائمة لدى الهيئات ذات الصلة لضمان استمرارية ملاءمة الإجراءات الرسمية ومتطلبات التوثيق التي تشتمل على جميع العناصر التي تم تحديدها في نطاق المقترحات.

ترتيبات التشاور مع الفئات المؤثرة والمتأثرة مطبّقة مما يمكنّ الأطراف المهتمة من توفير المدخلات اللازمة لعملية المراجعة.

يوجد دليل ملموس على أن الدولة العضو تراعي تلك الترتيبات بالشكل الصحيح.

## ح – 1(ج) خفض/التقليل من الشكليات الرسمية/الإجراءات ومتطلبات البيانات / التوثيق [37]

وصف عام

إذا زادت المتطلبات الإجرائية والتوثيقية في إطار التجارة عن حدّها، فإنها قد تتسبب في تأخير التخليص على البضائع. تسعى هذه المقترحات للتأكد أن الشكليات والمتطلبات المتعلقة بالتجارة هي في حدها الأدنى لضمان الالتزام بأهداف السياسات المشروعة.

---

[35] لاحظ أن مسائل مشابهة تتعلق بالرسوم والأتعاب في مقترحات ز-1(د).

[36] تتضمن مسائل تتعلق ببضائع الترانزيت المحددة في مقترحات م-3(ب).

[37] لاحظ أن مسائل مشابهة تتعلق بالرسوم والأتعاب في مقترحات ز-2.

المعيار الأساسي

تتأكد الدولة العضو أن الإجراءات الرسمية ومتطلبات التوثيق لا تشكل عبئاً أو معيقاً للتجارة أكثر مما هو ضروري لتحقيق أهداف السياسات المشروعة.

نطاق المقترحات [38]

إجراءات رسمية ومتطلبات توثيق تتصل بالتجارة بما فيها تلك المتعلقة بالمستوردات والصادرات وبضائع الترانزيت.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بإعداد تشريعات و/أو وضع ترتيبات إدارية لضمان اقتصار الإجراءات الرسمية ومتطلبات التوثيق على ما هو ضروري لتقييم وتحصيل الضرائب والرسوم الجمركية، وجمع البيانات الإحصائية التجارية وتحقيق أهداف السياسات المشروعة الأخرى بحيث تشمل إشارة صريحة إلى:

- آليات تشاور تتطلب الاتصال المنتظم ما بين المؤسسات الحكومية المعنية وقد تم تصميمها لوضع والاتفاق على حد أدنى من الإجراءات والمعلومات الضرورية لإبراء مسؤولياتها الإدارية المعنية؛
- استخدام المعلومات التجارية المتوفرة لتلبية المتطلبات الحكومية حيثما كان ممكناً؛
- آليات تلزم المستوردين والمصدرين بمتطلب واحدً ولمرة واحدة لتقديم معلومات؛
- ترتيبات تفتيش وفحص منسقة لتلك البضائع التي تعرّف على أنها عالية الخطورة، مما يقضي على الازدواجية في العمل ويضمن إجراء جميع عمليات التفتيش في الوقت ذاته، وحيثما كان ذلك ممكناً؛
- ترتيبات تسمح بتقديم البيان الجمركي للبضاعة إلى أي مكتب جمركي معين باستخدام الوسائل الإلكترونية حيثما كان متوفراً.

يوجد دليل ملموس على أن الدولة العضو تراعي تلك الترتيبات بالشكل الصحيح.

**ح – 1(د) إتباع المعايير الدولية**

وصف عام

تسعى هذه المقترحات لتبسيط إجراءات التجارة وتعزيز تيسير التجارة من خلال طلب وثائق تتوافق مع المعايير الدولية.

المعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بإتباع المعايير الدولية المناسبة كأساس لإجراءاتها في أعمال التصدير والاستيراد والترانزيت.

نطاق المقترحات [39]

قوانين وتعليمات وإجراءات متعلقة بالمستوردات والصادرات وبضائع الترانزيت.

[38] تتضمن مسائل تتعلق ببضائع الترانزيت المحددة في مقترحات م-3(ج).

[39] تتضمن مسائل تتعلق ببضائع الترانزيت المحددة في مقترحات م-3(د).

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

قامت الدولة العضو بتبني معايير دولية ملائمة تشمل ما يلي دون أن تقتصر عليه:

- معاهدة كويوتو المعدلة الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية؛
- اتفاقية القيمة الجمركية لمنظمة التجارة العالمية؛
- اتفاقية النظام المنسق؛
- اتفاقية اسطنبول؛
- UNEDIFACT - آلية الأمم المتحدة لتعاطي البيانات إلكترونياً لإدارة التجارة والنقل ومفتاح مخطط الأمم المتحدة لوثائق التجارة.

**ح – 1(هـ) الرمز الجمركي الموحد**

وصف عام

يسعى هذه المقترح لتبسيط إجراءات التجارة وتعزيز تيسير التجارة من خلال الطلب من كل دولة عضو أو اتحاد جمركي أن يكون لديه مجموعة متناسقة من التشريعات الوطنية وإعلان واحد للاستيراد والتصدير ورسالة إدارية أو مجموعة بيانات.

المعيار الأساسي

تقوم كل دولة عضو أو اتحاد جمركي بالتأكد من أن التشريعات الجمركية الوطنية موحدة أو متناسقة وتقدم إعلان استيراد وتصدير واحداً ورسالة إدارية أو مجموعة بيانات.

نطاق المقترحات

رموز جمركية موحدة / تشريع جمارك متناغم .

إعلان استيراد وتصدير واحد، أو رسالة إدارية، أو مجموعة بيانات.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

رموز جمركية موحدة / تشريع جمارك متناغم.

- تشريع جمارك وطني أو متطلبات اتحاد جمركي تكون واردة ضمن إطار تشريعي متماسك.

تستخدم الدولة العضو:

- إعلان استيراد وتصدير واحد؛
- رسالة إدارية واحدة بشان الاستيراد والتصدير؛
- أو مجموعة بيانات للاستيراد والتصدير.

**ح – 1(و) قبول المعلومات أو النسخ المتوفرة تجارياً**

وصف عام

تقر هذه المقترحات أن لدى المجتمع التجاري العالمي وثائقه التجارية الخاصة به، وتسعى إلى ضمان قيام السلطات المعنية باستخدام مثل تلك المعلومات ما أمكن بهدف الإيفاء بالمسؤوليات التنظيمية. وفي السياق ذاته، تسعى هذه المقترحات إلى تحقيق قبول نسخ تلك الوثائق من قبل السلطات.

المعيار الأساسي

لأغراض تيسير التجارة سوف تستخدم الدولة العضو المعلومات المعنية المتوفرة في سياق المعاملات التجارية ونسخ الوثائق المعنية حيثما كان ذلك مناسباً من الناحية العملية.

نطاق المقترحات [40]

استخدام المعلومات المعنية المتوفرة في سياق المعاملات التجارية.

قبول نسخ الوثائق الملائمة في ظروف معيّنة.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

عندما تكون المعلومات جاهزة في وثائق تجارية تم إرسالها إلى دائرة الجمارك ومؤسسات أخرى عاملة على المعابر الحدودية (مثل كمية البضاعة والوصف التجاري)، فإن السلطات المعنية تعتمد على تلك المعلومات لأغراض القيام بمسؤولياتها ولا تطلب تقديم المعلومات ذاتها بشكل مختلف.

وتكون نسخ عن تلك الوثائق مقبولة لدى المؤسسات المعنية تحديداً:

- الوثائق التجارية (فواتير، بوالص الشحن، وغيرها).
- عندما تطلب دائرة حكومية النسخ الأصلية وهناك دوائر أخرى مشاركة، في هذه الحالة تقبل الدولة العضو نسخاً مصدقة من قبل الدائرة التي لديها النسخة الأصلية حيث تصادق عليها بموجب ذلك.

## ح – 1(ز) الحوسبة

وصف عام

تدعم هذه المقترحات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال كونها وسيلة هامة لتشجيع تيسير حركة التجارة وخفض الكلفة على التجار.

المعيار الأساسي

سوف تستخدم الدولة العضو تكنولوجيا المعلومات ووسائل التجارة الإلكترونية في حوسبة إجراءات الاستيراد والتصدير لديها (لأقصى حد ممكن).

نطاق المقترحات

عمليات بيانات الاستيراد، والتصدير، والتخليص الجمركي، ودفعات الإيرادات، والعمليات.

تقييم البدائل لممارسات الأعمال المتغيرة باستخدام التكنولوجيا.

[40] تتضمن مسائل تتعلق ببضائع الترانزيت المحددة في مقترحات م-3(د).

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

التشريعات النافذة لدى الدولة العضو تسمح بالإجراءات إلكترونياً.

الإجراءات الحالية آلية (محوسبة).

خطط تطوير الأعمال المستقبلية/والخطط الإستراتيجية/ وخطط تكنولوجيا المعلومات تراعي البدائل الإلكترونية.

**ح – 1(ح) النافذة الواحدة / تقديم الوثائق مرة واحدة**

وصف عام

تسعى هذه المقترحات إلى تيسير حركة التجارة وذلك بإدخال مبدأ "النافذة الواحدة" لتقديم كافة الوثائق والمعلومات المتعلقة بإجراءات الاستيراد/التصدير مرة واحدة فقط إلى دائرة حكومية واحدة.

المعيار الأساسي

سوف تقوم الدولة العضو (بتقدم تدريجي مع الأخذ بالاعتبار إمكانيات الدولة) بتنفيذ متطلب تقديم وثائق الاستيراد والتصدير والبيانات (وتشمل نسخة إلكترونية منها) مرة واحدة إلى دائرة حكومية واحدة.

نطاق المقترحات [41]

نقاط / نظم محددة للمكان.

متطلبات بيانات مناسبة.

تنسيق واتفاقيات ما بين الدوائر المختلفة.

إجراءات التخليص الجمركي، تشتمل على نظم إلكترونية.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

قامت الدولة العضو بـ:

- تصميم مواقع / أماكن / نظم نافذة واحدة.
- طلب تقديم وثائق وبيانات الاستيراد والتصدير كاملة مرة واحدة.
- تحديد ترتيبات تنسيق ما بين الدوائر الحكومية.
- تحديد جميع متطلبات البيانات/الوثائق للدائرة الحكومية المعنية.

**ح – 1(ط) إلغاء أعمال التفتيش المسبق على الشحنة**

وصف عام

تسعى هذه المقترحات إلى إلغاء ممارسات التفتيش الإلزامي المسبق على الشحنة والتي تعتبر مكررة في حال قيام دائرة الجمارك ودوائر حكومية أخرى بأدوارها بشكل فعال.

[41] لاحظ أيضاً أن مقترحات ي-1 تتعلق بتنسيق أعمال التفتيش ، والمقترح ح-1(ز) تتعلق بالحوسبة.

المعيار الأساسي

لن تطلب الدولة العضو بموجب أي تشريع أو ترتيب إداري القيام بأعمال نظام تفتيش مسبق على الشحنة أو ما شابهه.

نطاق المقترحات

تفتيش مسبق على الشحنة أو ما شابهه.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

ليس لدى الدولة العضو أي متطلب بحسب تشريع أو ترتيب إداري لإجراء تفتيش مسبق على الشحنة أو ما شابهه.

**ح – 1(ي) إلغاء إلزامية استخدام الوسطاء الجمركيين**

وصف عام

تسعى هذه المقترحات إلى إلغاء إلزامية استخدام الوسطاء الجمركيين في حال رغب المتعاملون بالتجارة التعامل مباشرة مع دائرة الجمارك.

المعيار الأساسي

لن تطلب الدولة العضو الاستعانة بشكل إجباري بالوسطاء الجمركيين. وفي حال تطلب ترخيص الوسطاء الجمركيين، يجب أن تكون قواعد عملية الترخيص شفافة وغير تمييزية وتناسبية.

نطاق المقترحات

ترخيص واستخدام وسطاء جمركيين.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

ليس لدى الدولة العضو أي متطلب بحسب تشريع أو ترتيب إداري للاستخدام الإلزامي للوسطاء الجمركيين.

وفي حال أن التشريع أو القواعد الإدارية تقر استخدام خدمات الوسطاء الجمركيين، يجب أن يكون:

- استخدام مثل تلك الخدمات بناء على الرأي الشخصي.
- لا يتم التمييز ضد التجار على أساس اختيارهم لخدمات وسيط جمركي أو التعامل مباشرة مع السلطات المعنية.
- قواعد الترخيص شفافة وغير تمييزية وتناسبية.

**ح – 1(ك) إجراءات حدودية متماثلة في الاتحاد الجمركي**

وصف عام

تسعى هذه المقترحات للطلب من الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي أن تتبنى إجراءات حدودية متماثلة للتخليص الجمركي خصوصاً التخليص على المنتجات الغذائية والزراعية.

المعيار الأساسي

سوف يتبنى أعضاء الاتحاد الجمركي الإجراءات الحدودية والمعايير المتصلة بشأن التخليص على البضائع.

نطاق المقترحات [42]

إجراءات التخليص و المعايير المرتبطة بما فيها المواصفات والمصطلحات والتعريفات والتفتيش وطرق أخذ العينات والاختبارات.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

اتفاقيات الاتحاد الجمركي والتشريعات والترتيبات الإدارية لدى الدولة العضو توفر إجراءات ومعايير التخليص ذاتها حسبما هو موضح في نطاق المقترحات.

يوجد دليل ملموس أن الدولة العضو تراعي تلك الترتيبات بالشكل الصحيح. [43]

**ح – 1(ل) طرق الاختبار تستند إلى خصائص خاصة للمنتج**

وصف عام

يسعى هذا المقترح للتأكد أن طرق الاختبار المستعملة من قبل السلطات التنظيمية تستند إلى خصائص محددة للمنتج.

المعيار الأساسي

سوف تستخدم الدولة العضو طرق اختبار تستند إلى خصائص محددة للمنتج والحالة المادية للمنتج عند لحظة الاستهلاك.

نطاق المقترحات

يجب أن تستند طرق الاختبار إلى ما يلي:

- خصائص محددة للمنتج؛
- الحالة المادية للمنتج عند الاستهلاك مثل: "طازج" أو "مجفف" أو "تم تصنيعه خلافاً لذلك".

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تتفاوت طرق فحص المنتج المتبعة من قبل الدولة العضو طبقاً إلى خصائص محددة للمنتج.

**ح – 1(م) متطلبات توثيق ونماذج موحدة تتعلق بالتخليص على المستوردات في الاتحاد الجمركي.**

وصف عام

يسعى هذا المقترح للطلب من الدول الأعضاء في اتحاد جمركي اعتماد متطلبات توثيق ونماذج موحدة للتخليص على البضائع.

[42] أنظر أيضاً مقترح ح-1(م) بخصوص متطلبات النماذج الموحدة والتوثيق ضمن الاتحاد الجمركي.

[43] لاحظ أن الالتزام بالمعيار الأساسي يتطلب التعاون التام بين أعضاء الاتحاد الجمركي المعني.

المعيار الأساسي

سوف تتبنى الدول الأعضاء في اتحاد جمركي متطلبات توثيق ونماذج موحدة للتخليص على البضائع.

نطاق المقترحات [44]

متطلبات توثيق ونماذج موحدة للتخليص على المستوردات.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

اتفاقيات الاتحاد الجمركي وتشريعات الدولة العضو وإجراءاتها الإدارية تطلب متطلبات توثيق واعتماد نماذج موحدة.

يوجد دليل ملموس أن الدولة العضو تراعي تلك الترتيبات بالشكل الصحيح.[45]

### ح – 1(ن) خيار إرجاع البضائع المرفوضة إلى المصدّر

وصف عام

يسعى هذا المقترح لإعطاء التجار خيار إرجاع شحنات المواد الغذائية إلى المصدّر في حال تم رفضها من قبل المستورد نتيجة عدم تلبيتها لمقاييس معينة.

المعيار الأساسي

تسمح الدولة العضو بإرجاع شحنات المواد الغذائية إلى المصدّر في حال تم رفضها من قبل المستورد أو الهيئات الحكومية نتيجة فشلها في تلبية مواصفات تجارية معينة.

نطاق المقترحات

شحنات مواد غذائية مرفوضة نتيجة فشلها في تلبية مواصفات معينة.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

لدى الدولة العضو تشريع و/أو أحكام إدارية تسمح بإرجاع شحنات المواد الغذائية إلى المصدّر، وتقديم إرشادات من حيث التوقيت الذي يمكن فيه تطبيق مثل هذه الأحكام.

## ط أعمال التصديق القنصلي للوثائق

### ط-1 منع متطلب معاملات قنصلية

وصف عام

تطلب بعض الإدارات الجمركية من المصدرين إصدار فاتورة قنصلية أو فاتورة تجارية مختومة بخاتم قنصلي أو أية وثيقة تجارية أخرى كإثبات أن بضاعة معينة من منشأ معين أو أن البضاعة وصلت إلى

[44] أنظر أيضاً مقترح ح-1(ك) بخصوص توحيد الإجراءات على المعابر الحدودية ضمن الاتحاد الجمركي.

[45] لاحظ أن الالتزام بالمعيار الأساسي يتطلب التعاون التام بين أعضاء الاتحاد الجمركي المعني.

دولة مصدّرة معينة أو أنها مخصصة لاستخدام نهائي محدد. تسعى هذه المقترحات لمنع مثل هذه الممارسات.

المعيار الأساسي

لن تقوم الدولة العضو بفرض أية متطلبات في إطار التصديقات القنصلية للوثائق.

نطاق المقترحات

إلغاء أية متطلبات للتصديقات القنصلية للوثائق.

إلغاء الرسوم المرتبطة بأعمال التصديقات القنصلية.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

ليس لدى الدولة العضو أي تشريع أو متطلبات إدارية للتصديقات القنصلية للوثائق.

يوجد دليل ملموس على أن الدولة العضو تراعي تلك الترتيبات بالشكل الصحيح.

**ي التنسيق بين الدوائر والمؤسسات الحدودية**

**ي-1 تنسيق الأنشطة والمتطلبات ما بين جميع المؤسسات العاملة على المعابر الحدودية**

**- نافذة واحدة لجميع المعاملات**

**- التنسيق ما بين مكاتب جمركية متجاورة**

**نافذة واحدة لجميع المعاملات**

وصف عام

عندما تكون عدة مؤسسات حكومية تنظيمية مشاركة بشكل مباشر في التخليص على البضاعة، يعتبر طلب القيام بعدة خطوات لإجراء عملية التخليص معيقاً للتجارة. تسعى هذه المقترحات إلى تحقيق إمكانية الانتهاء من المعاملة الجمركية في نافذة واحدة ومن خلال التنسيق بين المؤسسات المعنية.

المعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بتوحيد متطلبات البيانات والتوثيق الوطنية وتوفير نقطة واحدة للمستوردين وللمصدرين يستكملون فيها معاملاتهم. وفي حال استوجب تفتيش الشحنة من قبل أكثر من مؤسسة حكومية، يتم تنسيق أعمال التفتيش تلك وإنجازها في وقت واحد ما أمكن.

نطاق المقترحات [46] [47]

توحيد متطلبات الاستيراد والتصدير والترانزيت.

متطلبات التنسيق ما بين المؤسسات الحكومية.

[46] أنظر أيضاً مقترح ح-1(ح) بخصوص تقديم الوثائق إلى نافذة واحدة / في وقت واحد.

[47] تتضمن مسائل مشابهة بخصوص الترانزيت في مقترحات م-3(ز)، م-3(ط) و م-4(أ).

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

لدى الدولة العضو تشريعات وطنية و/أو ترتيبات إدارية تعمل على:

- تحديد متطلبات التوثيق والبيانات الموحدة للاستيراد والتصدير والترانزيت.
- إعطاء المستوردين والمصدرين فرصة تقديم الوثائق والمعلومات مرة واحدة وفي نقطة واحدة فقط.
- إعطاء المستوردين والمصدرين فرصة تقديم الوثائق في نقطة واحدة سواء كانت إلكترونية أو ورقية.
- إيجاد ترتيبات تفتيش منسقة لشحنات البضائع المطلوب تفتيشها مما يقلل ازدواجية العمل ويضمن القيام بأعمال التفتيش في وقت واحد ما أمكن.
- إيجاد مختبرات معتمدة لتلبية متطلبات الدوائر الحكومية المتعددة.

يوجد دليل ملموس على أن الدولة العضو تراعي ترتيبات النافذة الواحدة بالشكل الصحيح.

## التنسيق ما بين مكاتب جمركية متجاورة

وصف عام

على الحدود البرية، يجد التجار أنفسهم في أغلب الأحيان مطالبين باستكمال عمليات تخليص مختلفة على البضاعة بالإضافة إلى وجود مرافق جمركية على جانبيْ الحدود. تسعى هذه المقترحات لتحسين التنسيق ما بين الهيئات الحدودية للدول المتجاورة من أجل التخفيف من الإجراءات المطلوبة والفترة الزمنية اللازمة للتخليص على البضاعة عند المعبر الحدودي.

المعيار الأساسي

تقوم الدولتان العضوان المتجاورتان بتنسيق الإجراءات وإيجاد مرافق حدودية مشتركة ما أمكن.

نطاق المقترحات [48]

إجراءات منسقة مثل مطابقة ساعات العمل وإيجاد مرافق حدودية مشتركة.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

لدى الدولة العضو تشريع وطني و/أو ترتيبات إدارية تحدد التدابير اللازمة لتنظيم عمل الضوابط الحدودية المنسقة بحيث تشمل ما يلي، دون أن تقتصر عليه:

- التعاون المتبادل؛
- مطابقة وتنسيق الإجراءات والإجراءات الرسمية؛
- مطابقة ساعات العمل وكفاءة تلك المكاتب؛
- تطوير وتشغيل مرافق مشتركة؛
- نظم إدارية تحدد أدوار ومسؤوليات كل هيئة؛
- اتفاقية وإجراءات لتبادل المعلومات؛

[48] تتضمن مسائل مشابهة بخصوص الترانزيت في مقترحات م-4(أ).

- تنسيق عملية تحليل المخاطر حيثما كان ذلك ممكناً.

يوجد دليل ملموس على أن الدولة العضو تراعي تلك الترتيبات بالشكل الصحيح.

**ك- الإفراج والتخليص على البضاعة**

**ك-1 تسريع / تبسيط الإفراج والتخليص على البضائع**

وصف عام

تتضمن المادة رقم (8) مختلف المفاهيم المرتبطة بالإجراءات المسرّعة والمبسطة للتخليص على البضائع وإطلاقها . وتنص الفقرة 1-ج تحديداً على "الحاجة للتخفيف من نسبة وتعقيد شكليات/إجراءات الاستيراد والتصدير وكذلك خفض وتبسيط متطلبات توثيق الاستيراد والتصدير". ومن خلال تسريع وتبسيط إجراءات الإفراج والتخليص على البضاعة سوف تزداد كفاءة عملية الاستيراد والتصدير ككل وتنخفض التكاليف ويتحسن الالتزام.

**ك-1(أ) التخليص على البضاعة قبل وصولها**

وصف عام

تسعى هذه المقترحات إلى إدخال مفهوم التخليص على البضاعة قبل وصولها مما يسمح للتجار بتقديم وثائق المستوردات والمعلومات المطلوبة الأخرى إلى دائرة الجمارك والدوائر الحدودية الأخرى المعنية قبل وصول البضاعة. وفي حال أنه لا يلزم القيام بأية اختبارات أخرى، وأن جميع الشروط قد تحققت (مثل ضمان دفع الرسوم)، يتم التخليص على البضاعة فوراً حال وصولها.

المعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بتوفير المكان اللازم لعملية التخليص واستقبال وثائق وبيانات التخليص والتعامل معها قبل وصول البضاعة.

نطاق المقترحات

تقديم وإجراء اللازم على وثائق وبيانات التخليص قبل وصول البضاعة.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

لدى الدولة العضو تشريعات وطنية و/أو ترتيبات إدارية نافذة تنص بوضوح على:

- السماح للتجار تقديم بيانات التخليص لإجراء اللازم قبل وصول البضاعة.
- السماح للتجار باستلام بضائعهم فور وصولها إلى مكان المعبر الحدودي عندما لا يكون ضرورياً إجراء أعمال تحقق أو تفتيش أخرى.

يوجد دليل ملموس على أن الدولة العضو تراعي تلك الترتيبات بالشكل الصحيح.

**ك-1(ب) تسريع إجراءات الشحنات السريعة**

وصف عام

تقر هذه المقترحات بوجود هناك شحنات بضاعة ذات طبيعة عاجلة لا تحتمل التأخير، وتسعى لضمان وجود ترتيبات تخليص سريعة لمثل تلك الشحنات. يهدف المبدأ المحدد إلى أن تحظى الشحنات العاجلة عادة بإمكانية الإفراج/التخليص الفوري شريطة تلبية الشروط المفروضة من قبل دائرة الجمارك والهيئات الحكومية الأخرى إضافة إلى تقديم المعلومات والوثائق المطلوبة مسبقاً قبل وصل البضاعة.

المعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بتوفير إجراءات سريعة للتخليص على شحنات البضاعة العاجلة.

نطاق المقترحات

ترتيبات بخصوص التخليص على الوثائق، والشحنات منخفضة القيمة التي لا يترتب عليها رسوم جمركية، والشحنات منخفضة القيمة ويترتب عليها رسوم جمركية والشحنات عالية القيمة وتشمل:

- إجراءات سريعة، بما فيها التخليص السريع؛
- ترتيبات متفق عليها بشكل متبادل ما بين المشغلين والإدارات الجمركية؛
- إجراء التخليص مسبقاً قبل وصول البضاعة؛ [49]
- تزويد قائمة شحن مفردة ويفضل أن تكون إلكترونياً؛
- معاملة لا تهتم بالأمور التافهة[50].

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

لدى الدولة العضو تشريعات وطنية و/أو ترتيبات إدارية تحدد المبادئ الواردة في إرشادات منظمة الجمارك العالمية بخصوص الإفراج الفوري عن الشحنات من قبل الجمارك (إرشادات الإفراج الفوري).

يوجد دليل ملموس على أن الدولة العضو تراعي تلك الترتيبات بشكل صحيح.

**ك-1(ج) تحليل / إدارة المخاطر، التجار المفوضون**

- تحليل / إدارة المخاطر
- التجار المفوضون

**تحليل / إدارة المخاطر**

وصف عام

تسعى هذه المقترحات إلى ضمان تطبيق مبادئ إدارة المخاطر على الاختبارات وأعمال التفتيش المتعلقة بالتجارة.

[49] انظر أيضاً مقترحات ك-1(أ)

[50] شحنات بضاعة ذات قيمة محددة لا ضرائب أو رسوم عليها، ولا تتطلب وثائق إدخال رسمية.

المعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بإجراء اختبارات وفحوصات استناداً إلى تطبيق إدارة المخاطر.

نطاق المقترحات [51]

اختيار شحنات من أجل فحص الوثائق والتفتيش عليها استناداً إلى تطبيق مبادئ إدارة المخاطر.

استخدام نظم إدارة المخاطر المنسقة في أرجاء الاتحاد الجمركي.

مسائل محددة لبضاعة الترانزيت وتشمل:

- معاملة بضاعة الترانزيت المعدلة بحسب درجة الخطر وطبيعته المتوقعة وإيجاد إجراءات وطنية لفئات محددة من البضاعة (مثل بضاعة خطرة، بضاعة سريعة للتلف، بضاعة حساسة).
- رقابة الجودة بناء على المخاطر، وإجراء الفحوصات البيطرية، والصحية الطبية، وغيرها من فحوصات الصحة والصحة النباتية؛
- متطلبات مستندة إلى المخاطر لبضائع تتبع مخططاً محدداً أو أنه سيتم تسليمها بوجود مراقب جمركي مرافق لها؛
- استخدام أختام بما فيها أختام إلكترونية.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

لدى الدولة العضو تشريعات وطنية و/أو ترتيبات إدارية نافذة تتطلب تطبيق مبادئ إدارة المخاطر استناداً إلى معايير وممارسات دولية ملائمة مثل الفصل السادس من الملحق العام لاتفاقية كويوتو المعدلة لمنظمة الجمارك العالمية والإرشادات المتصلة بها. ويتضمن ذلك أدلة واضحة حول:

- إعداد واستخدام ومراجعة مستمرة لخطط إدارة مخاطر رسمية.
- استخدام منهجيات رسمية لتحليل المخاطر لتحديد الأشخاص وشحنات البضائع ووسائل النقل التي يجب فحصها ودقة مثل ذلك الفحص.
- آليات وسجلات مرافقة توضح مدى القدرة على تحديد أي شحنات من البضائع بالتحديد التي تم أو سيتم اختيارها لأغراض تدخل معين.

يوجد دليل ملموس على أن الدولة العضو تراعي تلك الترتيبات بشكل صحيح.

## التجار االمفوضون

وصف عام

تسعى هذه المقترحات لضمان إجراءات استيراد وتصدير مبسطة لاعتمادها من قبل التجار مع سجل التزام ملائم بمتطلبات الاستيراد والتصدير يعرف بـ "التجار االمفوضون".

المعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بتوفير إجراءات مبسطة للاستيراد والتصدير للتجار الذين يظهرون مستوى عالياً من الالتزام بقوانين وتعليمات التجارة.

[51] تتضمن مسائل مشابهة بخصوص الترانزيت في مقترحات م-3(و) ، م-3(ز) ، م-3(ح).

نطاق المقترحات [52]

يتم تحديد حالة المتاجرين االمفوضين بموجب أسس غير تمييزية باستخدام معايير موضوعية وشفافة وتستند إلى المخاطر ومعلنة للجمهور.

شكليات استيراد وتصدير وترانزيت مبسطة لاستخدام المتاجرين االمفوضين وتشمل:

- التخليص على البضاعة والإفراج عنها بشكل أسرع؛
- حالات تفتيش عيني أقل؛
- مزيد من خطوات التيسير بخصوص البيانات الجمركية، ودفع الرسوم، والوثائق، وتفتيش وفحص الوثائق والبيانات.

تطبيق موحد لأنظمة التجار االمفوضين واعتراف متبادل بحالة التاجر االمفوض في أرجاء دول الاتحاد الجمركي.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

لدى الدولة العضو تشريعات وطنية و/أو ترتيبات إدارية تسمح بتطبيق إجراءات استيراد وتصدير مبسطة من قبل التجار الذين يعملون على تلبية معايير محددة من خلال تقديم خدمة أسرع للتخليص على البضائع والإفراج عنها؛ وعدد أقل من التفتيش الظاهري (الحسّي).

يوجد دليل ملموس على أن الدولة العضو تراعي تلك الترتيبات بالشكل الصحيح.

**ك-1(د) تدقيق لاحق ما بعد التخليص**

وصف عام

تسعى هذه المقترحات لتيسير حركة التجارة من خلال زيادة إتباع أسلوب التدقيق اللاحق. يعتبر التدقيق اللاحق أحد أساليب إدارة الالتزام حيث تقوم إدارة الجمارك بالإفراج عن غالبية شحنات البضاعة في وقت وصولها وتقوم بأعمال التدقيق لتجار مختارين في وقت لاحق.

المعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بتقديم خدمة التدقيق اللاحق حيث يتم الإفراج عن البضاعة في وقت وصولها، والتحقق من الالتزام في وقت لاحق.

نطاق المقترحات

تدقيق لاحق ما بعد التخليص للشركات المشاركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في أعمال التجارة الدولية.

استخدام برامج تدقيق دورية وأعمال تدقيق مستهدفة استناداً إلى إدارة المخاطر.

إدخال نتائج التدقيق اللاحق في عملية إدارة المخاطر.

اعتماد معايير وأدوات دولية ملائمة.

[52] تتضمن مسائل مشابهة بخصوص الترانزيت في مقترحات م-3(و) ، م-3(ز) ، م-3(ح).

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

لدى الدولة العضو تشريعات وطنية و/أو ترتيبات إدارية تقدم وتسمح بتطبيق التدقيق اللاحق ما بعد التخليص كعنصر مقبول لإدارة الالتزام (الامتثال). ويشمل:

1. استخدام أساليب تدقيق تركز على الشركات إضافة إلى وسائل تحقق تستند إلى المعاملات التجارية.
2. وجود مدققين مؤهلين.
3. وجود تشريع ينص صراحة على صلاحيات هؤلاء المدققين.
4. إيجاد قاعدة بيانات التزام (امتثال) للمساعدة في تحديد مجالات المخاطر المحتملة حيث يتم تسجيل نتائج التدقيق وتحليلها.
5. متطلبات حفظ الدفاتر والسجلات للتجار.

يوجد دليل ملموس على أن الدولة العضو تراعي تلك الترتيبات بالشكل الصحيح.

**ك-1(هـ) فصل إجراءات الإفراج عن التخليص**

وصف عام

تعمل هذه المقترحات على دعم نظام يمكن من خلاله الإفراج عن البضاعة من عهدة الجمارك قبل القيام بدفع الرسوم والضرائب، أو قبل صدور قرار من دائرة الجمارك (مثل التصنيف الجمركي أو التخمين) وذلك باستخدام ضمان مالي مثل كفالات بنكية أو سندات جمركية أو أمانات مستردة حيثما كان ضرورياً.

المعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بإعداد الشروط التي بموجبها يمكن الإفراج عن البضاعة من الجمارك قبل سداد الرسوم والضرائب المطلوبة.

نطاق المقترحات

استخدام ضمانات مالية:

- على شكل كفالات ضمان أو أية أداة مناسبة أخرى لضمان سداد كامل الضرائب والرسوم الجمركية المطلوبة؛
- لمعاملة جمركية واحدة أو عدة معاملات؛
- القواعد التي تحكم نظم الضمانات منشورة وشفافة؛
- شروط إعادة قيمة الضمانات لا تستخدم كوسيلة لجمع إيرادات تتجاوز الرسوم المدفوعة.

شروط تطبيقها تشتمل على ما يلي:

- حالات التأخير في استكمال إجراءات التخليص النهائية (مثل حالات بانتظار قرار حول تصنيف صحيح للتعرفة)؛
- حالات يتم فيها استيراد البضاعة لتلبية غرض محدد وسوف تدفع الضريبة المترتبة لاحقاً أو سيتم إعادة تصديرها بعد الاستخدام؛

تتضمن التزامات المستوردين أو مشغلي المستودعات أو الشركات الدولية لنقل البضائع.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

لدى الدولة العضو تشريعات وطنية و/ ترتيبات إدارية نافذة تحدد الشروط التي يمكن من خلالها الإفراج عن البضاعة من عهدة الجمارك (الحرم الجمركي) قبل دفع الرسوم والضرائب المطلوبة. مثل هذه الترتيبات تتطرق للعناصر المحددة في نطاق المقترحات وتشمل:

- الحالات التي يمكن فيها الإفراج عن البضاعة قبل سداد الرسوم والضرائب المطلوبة.
- القواعد التي تحكم نظام الضمان بما فيها أشكال الضمانات والكفالات المقبولة وقيمة كل ضمان أو كفالة، وشروط إعادة دفع الكفالة.

يوجد دليل ملموس أن الدولة العضو تراعي تلك الترتيبات بالشكل الصحيح.

**ك-1(و) تدابير أخرى لتبسيط إجراءات الإفراج والتخليص الجمركي**

وصف عام

تعمل هذه المقترحات على تحديد وسائل أخرى لتبسيط متطلبات الإفراج عن البضائع والتخليص الجمركي عليها.

المعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بتبني تدابير أخرى لتبسيط الإفراج عن البضائع والتخليص الجمركي عليها حيثما كان ذلك ممكناً.

نطاق المقترحات

إجراءات إفراج سريع مثل الإفراج عن البضاعة فور تقديم وثيقة مبسطة وإجراء توفيق أوضاع لاحق بتقديم الوثائق ودفع الرسوم.

التخليص الجمركي أو السيطرة على المستوردات الملائمة في موقع المصدر أو المستورد حيثما كان مناسباً.

تقديم البيانات الجمركية ودفع الرسوم الجمركية على أساس دوري بدلاً من إتباع أساس كل معاملة على حده وذلك باعتماد التدقيق اللاحق ما بعد التخليص ما أمكن.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تطبق الدولة العضو ترتيبات مبسطة للتخليص على البضائع والإفراج الجمركي عنها حسبما هو محدد في نطاق المقترحات.

لدى العضو إجراءات مبسطة للمراجعة صممت لتحديد طرق أخرى يمكن بواسطتها التخليص الجمركي على البضائع والإفراج عنها.

يوجد دليل ملموس على أن الدولة العضو تراعي تلك الترتيبات بالشكل الصحيح.

### ك-2 حساب ونشر معدل الوقت المطلوب للإفراج والتخليص

وصف عام

تسعى هذه المقترحات إلى تقليل الوقت المطلوب للتخليص الجمركي على البضائع والإفراج عنها من خلال الطلب من الأعضاء حساب ونشر معدل الوقت المطلوب للتخليص الجمركي على البضائع والإفراج عنها مع السعي المستمر إلى تخفيض هذا المعدّل.

المعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بحساب ونشر معدل الوقت اللازم للإفراج والتخليص الجمركي بالإضافة إلى سعيها المتواصل إلى خفض الوقت اللازم للتخليص الجمركي على البضائع والإفراج عنها.

نطاق المقترحات [53]

حساب ونشر معدل الوقت اللازم للتخليص الجمركي على البضاعة والإفراج عنها:

- على أساس دوري؛
- بطريقة مستمرة (ثابتة)؛
- بناء على معيار موحد مثل الدراسة الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية بشأن الوقت المطلوب للإفراج عن البضائع.

خفض مستمر لمعدل وقت الإفراج والتخليص على البضاعة.

توضيحات إلى التجار حول الأسباب وراء فترات التأخير الطويلة ما أمكن.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

لدى العضو ترتيبات تنص على قياس دوري لمعدل وقت الإفراج والتخليص على البضاعة المستوردة والمصدرة طبقاً لنطاق المقترحات.

تقوم الدولة العضو بنشر نتائج أعمال ذلك القياس على أساس دوري.

## ل تصنيف التعرفة

### ل-1 المعايير الموضوعية لتصنيف التعرفة

وصف عام

البندان الثامن والعاشر من الاتفاقية غير واضحين من حيث كيفية تصنيف البضاعة لأغراض استيفاء الرسوم الجمركية على الحدود. تسعى هذه المقترحات لتقديم منهج موضوعي لتصنيف التعرفة، وتحسين الشفافية والتنبؤ لدى التجار لضمان الابتعاد عن العشوائية في أعمال التصنيف التي يجب أن تكون مبررة ولا تشكل عائقاً خفياً أمام حركة التجارة العالمية.

[53] وتشمل مسائل مشابهة بخصوص الترانزيت في المقترحات م-3(أ).

المعيار الأساسي

تطبق الدولة العضو معايير موضوعية لتصنيف التعرفة.

نطاق المقترحات

تصنيف التعرفة

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

لدى الدولة العضو تشريع وطني وترتيبات إدارية مستندة إلى أحكام اتفاقية منظمة الجمارك العالمية حول وصف السلعة المنسق ونظام الترميز (اتفاقية النظام المنسق لمنظمة الجمارك العالمية).

يوجد دليل ملموس على أن الدولة العضو تراعي بالشكل الصحيح الترتيبات المتصلة بالأحكام المسبقة.

**م مسائل تتعلق ببضاعة العبور / الترانزيت**

يعتبر وجود إجراءات ترانزيت فعالة مسألة هامة بالنسبة للتجار في الدول التي لا منافذ لها على البحر. تحدد المادة الخامسة من الاتفاقية القواعد الخاصة بحرية تجارة العبور بحيث شريطة الالتزام بالإجراءات الرسمية وعلى أساس معاملة الدولة الأولى بالرعاية. تنص الفقرة الثالثة على أن تجارة العبور للبضاعة الواردة إلى أو الصادرة من أراضي أطراف متعاقدة أخرى لن تتعرض لأي تأخير أو تقييد غير ضروري، وسوف يتم إعفاؤها من الرسوم الجمركية باستثناء المصاريف التي تغطي خدمات تم تقديمها لتلك البضائع. ومع ذلك، تفتقر المادة (5) إلى التفاصيل المطلوبة مما يعيق تطبيقها بفاعلية.

**م-1 عدم التمييز وأهداف السياسات**

**م-1(أ) تعزيز عدم التمييز**

وصف عام

تحدد المادة الخامسة من الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة قواعد حرية تجارة الترانزيت على أساس معاملة الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية. تهدف هذه المقترحات إلى تقوية مبدأ عدم التمييز من أجل منع تطبيق قوانين التجارة التي تقيد حرية تجارة الترانزيت ووسائل النقل بين الدول الأعضاء لأسباب غير تجارية.

المعيار الأساسي

فيما يتعلق بكافة البدلات/الرسوم، والتعليمات، والإجراءات الرسمية، توافق الدولة العضو على منح معاملة غير تمييزية، ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، ومعاملة وطنية لحركة السير بالعبور من أو إلى منطقة أي دولة عضو.

نطاق المقترحات

كافة القوانين والتعليمات والمتطلبات والإجراءات والرسوم والبدلات على تجارة الترانزيت أو مرتبطة بها بخصوص:

- ممرات العبور الداخلية للبضاعة عبر منطقة الدولة العضو؛
- عبور الترانزيت إلى أو من منطقة أي عضو آخر؛
- المنتجات التي تم نقلها بالترانزيت عبر أراضي دولة أخرى عضو في الاتفاقية؛
- جنسية واسطة النقل.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

لدى الدولة العضو تشريعات وطنية وترتيبات إدارية نافذة تعمل على:

- تقديم بوضوح مبادئ عدم التمييز ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية والمعاملة الوطنية إلى تجارة الترانزيت من أو إلى منطقة دولة عضو، وذلك فيما يتصل بجميع الأتعاب والتعليمات والإجراءات الرسمية؛
- تطبيق مبادئ إدارة المخاطر على تحديد البضاعة لأغراض تدخلات خاصة بخصوص بضاعة الترانزيت، وخصوصاً استثناء مثل ذلك التحديد على أساس المنشأ و/أو طريقة النقل وحدهما؛

يوجد دليل ملموس على أن الدولة العضو تراعي تلك الترتيبات بالشكل الصحيح.

**م-1(ب) أهداف سياسة مشروعة**

تقر هذه المقترحات بأنه يجب عدم التنازل بشأن أهداف السياسة العامة المشروعة المحددة في المادتين 20 و 21 من الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة مهما كانت الأحوال. تتعلق هاتان المادتان بموضوعات مثل الأمن الوطني، والصحة، والسلامة، والبيئة. وللملاءمة، تشتمل المادة التكميلية (لهذه الورقة) على المواد ذات الصلة بهذا البند.

**م-2 أحكام حول الرسوم والأتعاب**

**م-2(أ) نشر الرسوم والبدلات وحظر غير المنشور منها**

تم بحث هذه الموضوعات بموجب المقترحات التالية:

- ز – 1(ب) نشر / إعلام للرسوم / البدلات
- ز – 1(ج) حظر تحصيل رسوم وأتعاب غير معلن عنها

**م-2(ب) المراجعة الدورية للرسوم والأتعاب**

تم بحث هذه الموضوعات بموجب المقترحات التالية:

- ز – 1(د) المراجعة الدورية للرسوم / البدلات

**م-2(ج) أحكام أكثر فعالية حول بدلات (أجور) الترانزيت ـ خفض / تبسيط**

تم بحث هذه الموضوعات بموجب المقترحات التالية:

- ز – 1(أ) معايير محددة للرسوم / البدلات

- ز-2 خفض / تقليل عدد وأنواع الرسوم / البدلات إلى الحد الأدنى.

**م-2(د) أحكام أكثر فعالية حول أتعاب الترانزيت ـ خفض / تبسيط**

وصف عام:

تسعى هذه المقترحات إلى إنشاء اتصال منتظم ما بين السلطات في البلدان المتجاورة بخصوص رسوم وبدلات الترانزيت الجديدة أو المعدلة قبل البدء بالتطبيق ودخولها حيز التنفيذ.

المعيار الأساسي:

يقوم العضو بالتشاور مع السلطات في الدول المجاورة بخصوص أية رسوم وبدلات جديدة أو معدلة للترانزيت قبل البدء بالتطبيق ودخولها حيز التنفيذ.

نطاق المقترحات

آليات تشاور حول مقترحات إدخال رسوم وأتعاب جديدة أو تعديل ما هو قائم حالياً بخصوص تجارة الترانزيت.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تقوم الدولة العضو بإجراء مشاورات رسمية منتظمة مع سلطات البلدان المجاورة حول رسوم وبدلات جديدة أو معدلة مقترحة للترانزيت.

تكلف الدولة العضو موظفين مؤهلين للقيام بمهمة التشاور هذه.

**م-3 أحكام حول شكليات الترانزيت ومتطلبات التوثيق**

**م-3(أ) النشر**

تم بحث هذه الموضوعات بموجب المقترحات التالية:

- أ – 1(أ) نشر تعليمات التجارة وأحكام العقوبات والإشعار بها؛
- أ –3 الإشعار بتعليمات التجارة؛
- ب-1 الفترة الفاصلة ما بين النشر والدخول حيز التنفيذ؛
- ك-2 حساب ونشر معدل الوقت اللازم للتخليص الجمركي على البضاعة والإفراج عنها.

**م-3(ب) المراجعة الدورية**

تم بحث هذه الموضوعات بموجب المقترحات التالية:

- ح – 1(ب) المراجعة الدورية للإجراءات الرسمية والمتطلبات.

**م-3(ج) الخفض / التبسيط**

تم تناول هذه المسائل تحت المقترحات التالية:

- ح – 1(ج) خفض / الحد من متطلبات الإجراءات الرسمية والتوثيق

**م-3(د) التنسيق / التوحيد**

تم تناول هذه المسائل تحت المقترحات التالية:

- ح – 1(د) استخدام المعايير الدولية؛
- ح -1(و) قبول البيانات والمعلومات التجارية المتوفرة ونسخ عنها.

**م-3(هـ) تشجيع اتفاقيات أو ترتيبات الترانزيت الإقليمية**

وصف عام

تسعى هذه المقترحات إلى تشجيع الدول الأعضاء على التعاون على أساس إقليمي للتوصل إلى اتفاقيات ترانزيت إقليمية أو ثنائية. كما تسعى للحصول على المساعدة من مجموعة التفاوض لإعداد قائمة عناصر غير طويلة تستطيع الدول الأعضاء الاستعانة بها وإدخالها عند التفاوض على مثل هذه الاتفاقيات.

المعيار الأساسي

تعمل الدولة العضو على تشجيع اتفاقيات أو ترتيبات الترانزيت الإقليمية والثنائية التي تكون متوافقة مع كافة الالتزامات الأخرى بخصوص تيسير حركة التجارة بهدف التقليل من العوائق أمام التجارة.

نطاق المقترحات

تشجيع اتفاقيات أو ترتيبات الترانزيت الإقليمية والثنائية.

إعداد إرشادات منظمة التجارة العالمية حول اتفاقيات وترتيبات الترانزيت الإقليمية.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تشارك الدولة العضو بشكل نشط في تشجيع اتفاقيات أو ترتيبات الترانزيت الإقليمية والثنائية والمساهمة في إعداد إرشادات منظمة التجارة العالمية ذات الصلة.

**م-3(و) تبسيط الإجراءات والتخليص التفضيلي على بضائع معينة**

وصف عام

تسعى هذه المقترحات إلى تشجيع الدول الأعضاء على استخدام أساليب إدارة المخاطر لمساعدة الهيئات الحكومية على تركيز أنشطة التفتيش والمراقبة على البضاعة عالية المخاطر في الترانزيت، وكذلك تيسير حركة البضاعة قليلة المخاطر. وبالتالي، تم تناول هذه المسائل ضمن المقترحات ك-1(ج): إدارة/تحليل المخاطر، التجار المفوضون.

**م-3(ز) خفض أعمال التفتيش والرقابة**

تم تناول هذه المسائل بموجب المقترحات التالية:

- ي – 1 تنسيق الأنشطة والمتطلبات ما بين كافة المؤسسات الحدودية؛
- ك -1(ج) إدارة/تحليل المخاطر، التجار االمفوضون

**م-3(خ) الأختام**

تم بحث هذه الموضوعات بموجب المقترحات التالية:

- ك -1(ج) تحليل / إدارة المخاطر، التجار االمفوضون

**م-3(ط) التعاون والتنسيق بخصوص متطلبات التوثيق**

تم بحث هذه الموضوعات بموجب المقترحات التالية:

- ي – 1 تنسيق الأنشطة والمتطلبات ما بين كافة المؤسسات الحدودية.

**م-3(ي) المراقبة**

وصف عام

إدراكاً لأهمية التنفيذ الكفوء لاتفاقيات وترتيبات الترانزيت، تسعى هذه المقترحات إلى ضمان التنفيذ الفعلي لالتزامات الترانزيت هذه.

المعيار الأساسي

تتأكد الدولة العضو من شمول أي اتفاقية/ترتيبات إقليمية للترانزيت لتدابير تتصل بمراقبة حركة العبور.

نطاق المقترحات

إدخال ترتيبات المراقبة في اتفاقيات أو ترتيبات الترانزيت الإقليمية التي قد تشمل:

- تعيين منسقين وطنيين للترانزيت؛
- الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص لإدارة ومراقبة الاتفاق.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

تشكل ترتيبات المراقبة جزءاً من اتفاقيات أو ترتيبات الترانزيت الإقليمية التي تكون الدولة العضو طرفاً فيها، والتي قد تتضمن عناصر موصى بها في "نطاق المقترحات" حسبما هو مناسب.

**م-3(ك) نظام نقل البوندد (الحرم الجمركي)، والكفالات، والنظام العالمي، والإقليمي، والوطني للكفالات الجمركية.**

وصف عام

تسعى هذه المقترحات إلى إيجاد نظام كفالات وطني وإقليمي وعالمي نافذ لتجارة الترانزيت. هدف هذا النظام تجنب فرض ضرائب مشروطة، وفي الوقت ذاته حماية إيرادات الدولة في حال تحويل البضائع إلى مسار آخر داخل البلد.

المعيار الأساسي

تسمح الدولة العضو بمرور تجارة الترانزيت عبر أراضيها دون استيفاء ضرائب أو رسوم أو أية أتعاب أخرى شريطة تقديم كفالة مناسبة.

نطاق المقترحات

نظام كفالات وطني وإقليمي وعالمي نافذ لتجارة الترانزيت بحيث:

- يمثل كفالة واحدة في الدولة أو في جميع دول الترانزيت؛
- تكون قابلة للتجديد لشحنات بضاعة لاحقة؛
- تكون ذات سقوف معقولة تأخذ بالاعتبار ظروف الترانزيت وطبيعة وقيمة شحنة البضاعة المعنية؛ والمسؤولية تجاه الإيرادات المحتملة.
- يتم الإفراج عنها بسرعة وبشكل كلي فور الانتهاء من عملية الترانزيت المعنية.

متطلبات الإيفاء بالمعيار الأساسي

لدى الدولة العضو تشريع وطني و/أو ترتيبات إدارية تسمح بعبور تجارة الترانزيت عبر أراضيها دون دفع رسوم جمركية أو أية أتعاب أخرى شريطة تقديم كفالة مناسبة.

في حال توفره، سوف تقوم الدولة العضو باعتماد نظام كفالات عالمي أو إقليمي نافذ يضم كافة العناصر المحددة في نطاق المقترحات.

يوجد دليل ملموس على أن إدارة الجمارك والإدارات المعنية الأخرى تراعي تلك الترتيبات بالشكل الصحيح.

**م-4 تعاون وتنسيق أفضل**

**م-4(أ) ما بين السلطات**

تم تناول هذه المسائل بموجب المقترحات التالية:

- ي – 1 تنسيق الأنشطة والمتطلبات ما بين كافة المؤسسات الحدودية، نافذة واحدة منسقة ما بين المكاتب الجمركية المتجاورة.

**م-4(ب)ما بين الهيئات الحكومية والقطاع الخاص**

تم تناول هذه المسائل بموجب المقترحات التالية:

- ب – 1 الفترة الفاصلة ما بين النشر والتنفيذ.
- ج-1 المشاورات المسبقة وإبداء الملاحظات على القواعد الجديدة أو المعدلة.

**م-5 توظيف المصطلحات وتوضيحها**

تسعى هذه المقترحات إلى توضيح عدد من مصطلحات منظمة التجارة العالمية والنواحي العملية المتعلقة بتجارة الترانزيت.

## الملحق أ: أداة التقييم

**أ-1 نشر وإبلاغ تعليمات التجارة وأحكام العقوبات**

**م-3(أ) نشر المسائل المتعلقة بالترانزيت**

**المعيار الأساسي:** على الدولة العضو أن تضمن جاهزية وإتاحة المعلومات المناسبة التي تتصل بقوانين وإجراءات التجارة لأي شخص يطلبها.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**أ- 2(ب) النشر على شبكة الانترنت معلومات معينة تحدد تسلسل الإجراءات والمتطلبات الأخرى لاستيراد بضاعة إلى منطقة دولة عضو**

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولة العضو بنشر تسلسل الإجراءات والمتطلبات الأخرى لاستيراد بضاعة إلى منطقة دولة عضو على موقعها الرسمي على شبكة الانترنت.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**أ-3 الإبلاغ عن تعليمات التجارة**

**م-3(أ) الإشعار بأنظمة التجارة الخاصة بالترانزيت**

**المعيار الأساسي:** عند إدخال تشريعات تجارة جديدة أو إجراء تعديلات قد يكون لها تأثير هام على تجارة أعضاء آخرين، تقوم الدولة العضو بإبلاغ الأطراف المهتمة وسكرتارية منظمة التجارة العالمية حول إدخال تشريعات جديدة أو إجراء تعديلات في أقصر وقت ممكن قبل استكمال الإجراءات الرسمية.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

### أ-4 تأسيس نقاط استفسار / نقاط استعلام مرجعية وطنية مفردة / مراكز استعلامات

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولة العضو بتأسيس نقاط استفسار و/أو نقاط استعلام مرجعية وطنية مفردة تكون مسؤولة عن تأمين أو تيسير الوصول إلى المعلومات والوثائق المرتبطة بالتجارة إلى الجهات المعنية وعلى أساس غير تمييزي.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق

**الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ب-1 الفترة الفاصلة ما بين نشر المعلومات وتنفيذها**

**م-3(أ) الفترة الفاصلة ما بين النشر والدخول حيز التنفيذ لتجارة الترانزيت**

**المعيار الأساسي:** يتأكد العضو، حيثما كان ممكناً، أن المعلومات المتعلقة بالقواعد الجديدة والمعدلة للتطبيق العام هي متوفرة أمام الأطراف المعنية مسبقاً قبل البدء بالتنفيذ.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

### ج-1 المشاورات والملاحظات المسبقة حول القواعد الجديدة والمعدلة

**المعيار الأساسي:** يعمل العضو على إيجاد وإدامة آليات تشاور لتلقي ملاحظات حول المقترحات من الأشخاص المهتمين وأخذها بعين الاعتبار بخصوص القواعد المرتبطة بالتجارة الجديدة أو المعدلة قبل التنفيذ.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ج-2 معلومات حول أهداف السياسات المأمولة**

**المعيار الأساسي:** عند السعي لإدخال قواعد تجارة جديدة أو معدلة، يقوم العضو بتوجيه المشورة إلى الأشخاص المعنيين حول أهداف السياسة المعنية التي يتم متابعتها.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**د-1 توفير الأحكام المسبقة**

**المعيار الأساسي:** يقوم العضو بإصدار قواعد ملزمة قانوناً في الوقت المناسب وبشكل سابق للمعاملة التجارية المعنية بناءً على طلب الشخص المعني الذي قدم للعضو جميع المعلومات الضرورية.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**هـ-1 حق الطعن (الاستئناف)**

**المعيار الأساسي:** يقوم العضو بتقديم حق طعن قانوني في الموضوعات الجمركية وغيرها مما يرتبط بالتجارة.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**هـ-2 الإفراج عن البضاعة في حال الطعن (الاستئناف)**

**المعيار الأساسي:** عندما يكون هناك قرار متنازع بشأنه، يقوم العضو بالسماح للبضاعة موضوع القرار بالدخول، وحيثما كان مناسباً من ناحية عملية، حجز قيمة الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى بانتظار صدور قرار البت بالطعن.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**هـ-3 آليات الطعن (الاستئناف) في اتحاد جمركي**

**المعيار الأساسي:** عندما يكون هناك قرار متنازع بشأنه يتعلق باستيراد بضاعة إلى منطقة اتحاد جمركي وهو موضوع الاستئناف، يوافق العضو أن يتم النظر بالموضوع واتخاذ القرار على مستوى الاتحاد الجمركي.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**و-1 توحيد إدارة أنظمة وتعليمات التجارة**

**المعيار الأساسي:** يقوم العضو بإدارة أنظمة وتعليمات التجارة بأسلوب موحد غير متحيز.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**و-2(أ) إعداد مدونة سلوك**

**المعيار الأساسي:** يقوم العضو بإعداد وإدامة وتطبيق مدونة سلوك تتطرق إلى واجبات ومسؤوليات الموظف الحكومي.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**و-2(ب) نظام محوسب للتخفيف من/القضاء على الاجتهاد الشخصي**

**المعيار الأساسي:** يقوم العضو باستخدام تكنولوجيا المعلومات للتقليل من الاجتهاد الشخصي لموظف الجمارك ما أمكن.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**و-2(ج) نظام العقوبات**

**المعيار الأساسي:** يقوم العضو بإدخال أحكام عقوبات في تشريعاته الجمركية.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**و-3 نظام الإنذار للواردات/الإنذار العاجل**

**المعيار الأساسي:** لا يقوم العضو بتشغيل نظام إنذار الواردات/الإنذار العاجل بطريقة تتسبب في إيجاد معيقات لحركة التجارة.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**و-4 الحجز**

**المعيار الأساسي:** عندما يتم احتجاز بضاعة للتفتيش من قبل سلطة مكلفة، يقوم العضو بتزويد المستورد أو وكيله المعتمد بالمعلومات في الوقت المناسب حول احتجاز البضاعة.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

## و-5 إجراءات الفحص

**المعيار الأساسي:** عندما يتم إجراء اختبار عينات بضاعة من قبل سلطة حكومية معنية لضمان التطبيق المناسب للتشريع الوطني، يقوم العضو بإعطاء المستوردين أو المصدرين أو وكلائهم المعتمدين حق إجراء اختبار مطابقة ثان.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ز-1(أ) معايير محددة للرسوم / البدلات**

**م-2(ج) أحكام أكثر فعالية حول أتعاب الترانزيت**

**المعيار الأساسي:** تضمن الدولة العضو أن الرسوم والأتعاب لا تتجاوز الكلفة التقريبية للخدمات المقدمة ولها علاقة مباشرة / غير مباشرة بمتطلبات محددة لشكليات الاستيراد أو التصدير أو تجارة العبور (الترانزيت).

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ز-1(ب) نشر / إعلام للرسوم / البدلات**

**م-2(أ) نشر رسوم وبدلات الترانزيت**

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولة العضو بنشر معلومات حول الرسوم والأتعاب في الأوقات المناسبة قبل تنفيذها أو تعديلها.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ز-1(ج) منع تحصيل رسوم وبدلات غير معلن عنها**

**م-2(أ) منع تحصيل رسوم وبدلات ترانزيت غير معلن عنها**

**المعيار الأساسي:** لن تقوم الدولة العضو بتحصيل أية رسوم وأتعاب لم يتم الإبلاغ عنها علانية.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ز-1(د) المراجعة الدورية للرسوم والبدلات**

**م-2(ب) المراجعة الدورية لرسوم وبدلات الترانزيت**

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولة العضو بمراجعة كافة الرسوم والأتعاب بانتظام لضمان التقيد بالتزامات منظمة التجارة العالمية.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

## ز-1(هـ) الدفع الآلي

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولة العضو بالسماح بدفع الضرائب الجمركية والرسوم والأتعاب المتعلقة بالتجارة بواسطة وسائل الدفع الآلي (حسبما يتوفر لدى المؤسسات المعنية من مرافق وأجهزة مساعدة ضرورية).

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ز-2 خفض / التقليل من عدد وأنواع الرسوم والبدلات**

**م-2(ج) تقليل / تبسيط أتعاب الترانزيت**

**المعيار الأساسي:** تكون الرسوم والأتعاب المتعلقة بالتجارة لدى الدولة العضو في حدها الأدنى ما أمكن من حيث العدد والنوع.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

## ح-1(أ) عدم التمييز

**المعيار الأساسي:** تضمن الدولة العضو أن تصميم وتطبيق وأثر ممارسات وإجراءات الاستيراد والتصدير لا تعمل على التمييز ضد البضائع على أساس بلد المنشأ و/وطريقة النقل.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ح-1(ب) المراجعة الدورية للإجراءات الرسمية / الإجراءات والمتطلبات**

**م-3(ب) المراجعة الدورية للترانزيت**

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولة العضو بالمراجعة الدورية لشكليات ومتطلبات الاستيراد والتصدير فيها بالتشاور مع القطاع الخاص، ولا تعمل على إدامة مثل تلك الشكليات والمتطلبات في حال أن الظروف والأهداف التي تعمل على زيادة تبنيها لم تعد موجودة.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ح-1(ج) خفض / الحد من الإجراءات الرسمية / الإجراءات ومتطلبات البيانات / التوثيق**

**م-3(ج) خفض / تبسيط إجراءات الترانزيت**

**المعيار الأساسي:** تتأكد الدولة العضو أن الشكليات ومتطلبات التوثيق لا تشكل عبئاً أو معيقاً للتجارة أكثر مما هو ضروري لتحقيق أهداف سياسة مشروعة.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ح-1(د) إتباع المعايير الدولية**

**م-3(د) تناغم / توحيد إجراءات الترانزيت**

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولة العضو بإتباع المعايير الدولية المناسبة كأساس لإجراءاتها في أعمال الاستيراد والتصدير والترانزيت.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

## ح-1(هـ) الرمز الجمركي الموحد

**المعيار الأساسي:** تقوم كل دولة عضو أو اتحاد جمركي بالتأكد أن التشريعات الجمركية الوطنية موحدة أو متناسقة وتقدم إعلان استيراد وتصدير واحداً ورسالة إدارية أو مجموعة بيانات.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ح-1(و) قبول المعلومات أو النسخ المتوفرة تجارياً**

**م-3(د) تناغم / توحيد إجراءات الترانزيت**

**المعيار الأساسي:** لأغراض تيسير التجارة سوف تستخدم الدولة العضو المعلومات المعنية المتوفرة في سياق المعاملات التجارية ونسخ الوثائق المعنية حيثما كان ذلك مناسباً من الناحية العملية.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

## ح-1(ز) الحوسبة

**المعيار الأساسي:** سوف تستخدم الدولة العضو تكنولوجيا المعلومات ووسائل التجارة الإلكترونية في حوسبة إجراءات الاستيراد والتصدير لديها (لأقصى حد ممكن).

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

## ح-1(ح) تقديم الوثائق إلى النافذة الواحدة / مرة واحدة

**المعيار الأساسي:** سوف تقوم الدولة العضو (بتقدم تدريجي مع الأخذ بالاعتبار إمكانيات الدولة) بتنفيذ متطلب تقديم وثائق الاستيراد والتصدير والبيانات (وتشمل نسخة إلكترونية منها) مرة واحدة إلى إدارة حكومية واحدة.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ح-1(ط) إلغاء أعمال التفتيش المسبق على شحنة البضاعة**

**المعيار الأساسي:** لن تطلب الدولة العضو بموجب أي تشريع أو ترتيب إداري القيام بأعمال نظام تفتيش مسبق على الشحنة أو ما شابهه.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

## ح-1(ي) إلغاء إلزامية استخدام الوسطاء الجمركيين

**المعيار الأساسي:** لن تطلب الدولة العضو الاستعانة الإجبارية (الملزمة) بالوسطاء الجمركيين. وفي حال تطلب ترخيص الوسطاء الجمركيين، فإن قواعد عملية الترخيص يجب أن تكون شفافة وغير تمييزية وتناسبية.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

## ح-1(ك) إجراءات حدودية متماثلة في الاتحاد الجمركي

**المعيار الأساسي:** سوف يعتمد أعضاء الاتحاد الجمركي الإجراءات الحدودية والمعايير المتصلة بشأن التخليص على البضائع.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ح-1(ل) طرق الفحص تستند إلى خصائص المنتج المحددة**

**المعيار الأساسي:** سوف تستخدم الدولة العضو طرق فحص تستند إلى خصائص محددة للمنتج والحالة المادية للمنتج عند لحظة الاستهلاك.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ح-1(م) متطلبات توثيق ونماذج موحدة تتعلق بالتخليص على المستوردات في الاتحاد الجمركي**

**المعيار الأساسي:** سوف تعتمد الدول الأعضاء في اتحاد جمركي متطلبات توثيق ونماذج موحدة للتخليص على البضائع.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

## ح-1(ن) خيار إرجاع البضائع المرفوضة إلى المصدّر

**المعيار الأساسي:** تسمح الدولة العضو بإرجاع شحنات المواد الغذائية إلى المصدر في حال تم رفضها من قبل المستورد أو الهيئات الحكومية نتيجة فشلها في تلبية مواصفات تجارية معينة.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ط-1 حظر متطلب معاملات قنصلية**

**المعيار الأساسي:** لن تقوم الدولة العضو بفرض أية متطلبات خاصة بالتصديقات القنصلية للوثائق.

.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ي-1 تنسيق الأنشطة والمتطلبات ما بين جميع المؤسسات العاملة على المعابر الحدودية – مكان واحد لجميع المعاملات (نافذة واحدة)**

**م-3(ز) خفض أعمال التفتيش م-3(ط) تعاون / تنسيق حول متطلبات التوثيق م-4 تحسين / تعاون أفضل م-4(أ) ما بين الهيئات**
**م-4(ب) ما بين الهيئات والقطاع الخاص**

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولة العضو بتوحيد متطلبات البيانات والتوثيق الوطنية وإعطاء المستوردين والمصدرين مكاناً واحداً لاستكمال معاملاتهم. وفي حال استوجب الأمر تفتيش الشحنة من قبل أكثر من مؤسسة حكومية يتم تنسيق أعمال التفتيش تلك وإنجازها في وقت واحد ما أمكن.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ي-1 تنسيق الأنشطة والمتطلبات ما بين جميع المؤسسات العاملة على المعابر الحدودية – <u>التنسيق ما بين مكاتب جمركية متجاورة</u>**

**م-4(أ) تحسين / تعاون أفضل ما بين الهيئات المختصة بالترانزيت**

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولتان العضوان المتجاوران بتنسيق الإجراءات وإيجاد مرافق حدودية مشتركة ما أمكن.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ك-1(أ) التخليص على البضاعة قبل وصولها**

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولة العضو بتوفير المكان اللازم لعملية التخليص واستقبال وثائق وبيانات التخليص والتعامل معها قبل وصول البضاعة.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ك-1(ب) تشريع إجراءات الشحنات السريعة**

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولة العضو بتوفير إجراءات سريعة للتخليص على شحنات البضاعة العاجلة.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ك-1(ج) تحليل / إدارة المخاطر (ورقة مستقلة خاصة بالتجار االمفوضين لاحقاً)**

**م-3(ز) خفض أعمال التفتيش (الفحص) والرقابة** **م-3(ح) استعمال الأختام**

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولة العضو بإجراء اختبارات وتفتيش استناداً إلى تطبيق إدارة المخاطر.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ك-1(ج) التجار االمفوضون**

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولة العضو بتوفير شكليات مبسطة للاستيراد والتصدير للتجار الذين يظهرون مستوى عالياً من الالتزام بقوانين وتعليمات التجارة.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ك-1(د) تدقيق لاحق ما بعد التخليص**

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولة العضو بتقديم خدمة التدقيق اللاحق حيث يتم الإفراج عن البضاعة في وقت وصولها، والتحقق من الالتزام في وقت لاحق.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ك-1(هـ) فصل إجراءات الإفراج عن التخليص**

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولة العضو بإعداد الشروط التي بموجبها يمكن الإفراج عن البضاعة من الجمارك قبل سداد الرسوم والضرائب المطلوبة.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ك-1(و) تدابير أخرى لتبسيط إجراءات الإفراج والتخليص الجمركي**

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولة العضو باعتماد تدابير أخرى لتبسيط والتخليص الجمركي على البضائع والإفراج عنها حيثما كان ذلك ممكناً.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**ك-2 حساب ونشر معدل الوقت للتخليص الجمركي على البضائع والإفراج عنها**

**م-3(أ) حساب ونشر معدل الوقت للتخليص الجمركي على البضائع والإفراج عنها**

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولة العضو بحساب ونشر معدل الوقت اللازم للإفراج والتخليص الجمركي وأن تعمل باستمرار على خفض الوقت اللازم للتخليص الجمركي على البضائع والإفراج عنها.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

## ل-1 المعايير الموضوعية لتصنيف التعرفة

**المعيار الأساسي:** تطبق الدولة العضو معايير موضوعية لتصنيف التعرفة.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**م-1(أ) تعزيز مبدأ عدم التمييز**

**المعيار الأساسي:** توافق الدولة العضو على تقديم معاملة وطنية، ومعاملة الدولة الأولى بالرعاية، ومعاملة غير تمييزية لتجارة العبور من أو إلى منطقة أي دولة عضو بخصوص كافة الأتعاب والتعليمات والشكليات.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**م-2(د) تبادل المعلومات بشكل دوري ما بين الإدارات الجمركية في البلدان المتجاورة**

**المعيار الأساسي:** تقوم الدولة العضو بالتشاور مع السلطات في الدول المجاورة بخصوص أية رسوم وأتعاب جديدة أو معدلة للترانزيت قبل البدء بالتطبيق ودخولها حيز التنفيذ.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**م-3(هـ) تشجيع اتفاقيات أو ترتيبات الترانزيت الإقليمية**

**المعيار الأساسي:** تعمل الدولة العضو على تشجيع اتفاقيات أو ترتيبات الترانزيت الإقليمية والثنائية التي تكون متوافقة مع كافة الالتزامات الأخرى بخصوص تيسير حركة التجارة بهدف خفض الحواجز أمام التجارة.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**م-3(ي) المراقبة**

**المعيار الأساسي:** تتأكد الدولة العضو أن أية اتفاقيات أو ترتيبات ترانزيت إقليمية تتضمن تدابير بخصوص مراقبة الترانزيت.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

**م-3(ك) نظام نقل البوندد (الحرم الجمركي) والكفالات والنظام العالمي، والإقليمي، والوطني لكفالات الجمارك**

**المعيار الأساسي:** تسمح الدولة العضو بمرور تجارة الترانزيت عبر أراضيها دون استيفاء ضرائب أو رسوم أو أية أتعاب أخرى شريطة تقديم كفالة مناسبة.

**الالتزام**: نعم لا جزئياً لا ينطبق **الأولوية**: عالية متوسطة منخفضة غير موجودة

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| الفئات المؤثرة والمتأثرة التي تم التشاور معها خلال فترة التقييم: | | | | | |
| ملاحظات: (مثلاً، فيما إذا سيتم دعم المقترح أم لا، أية استفسارات أو توضيحات مطلوبة، الفترة الزمنية المقدرة للتنفيذ، وغيرها) | | | | | |

## الملحق ب: نموذج تقييم

مثال توضيح: د-1 تقديم أحكام مسبقة

**المعيار الأساسي:** يقوم العضو بإصدار أحكام ملزمة قانوناً في الوقت المناسب وبشكل سابق للمعاملة التجارية المعنية بناءً على طلب الشخص المعني الذي قدم للعضو جميع المعلومات الضرورية.

**الأسلوب المقترح للتقييم:** باستخدام الدليل في الملحق أ. (رجاء الاطلاع تالياً).

1. **الفئات المؤثرة والمتأثرة:** قم بتحديد كافة الفئات المؤثرة والمتاثرة في كل من القطاعين العام والخاص والتي يجب التشاور معها خلال فترة عملية التقييم.
2. **الواقع الحالي مقارنة مع متطلبات تلبية المعيار الأساسي:** صف الواقع الحالي في ضوء المتطلبات اللازمة لتلبية المعيار الأساسي. على سبيل المثال ما نوع الأحكام المسبقة التي يتم توفيرها حالياً؟ هل هي ملزمة بالنسبة للإدارة؟ يجب أن يتم التوصل إلى ذلك بالتشاور مع ممثلي مجتمع التجارة العالمية والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى.
3. **الالتزام (الامتثال):** حدد فيما إذا كان الواقع الحالي يشكل التزاما (امتثالاً( كاملاً أو جزئياً أو لا يوجد التزام بمتطلبات المعيار الأساسي.
4. **المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات:** قم بالتشاور مع الفئات المؤثرة والمتأثرة لتحديد المعيقات الرئيسية أمام تحقيق الالتزام بالمعيار الأساسي.
5. **الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات:** حدد الأعمال الواجب القيام بها لتحقيق التزام (امتثال) كامل بالمعيار الأساسي والمتطلبات.
6. **الهيئة الرئيسية المسؤولة/ والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى:** حدد الإدارة أو المؤسسة الحكومية الرئيسية التي ستتولى مسؤولية إنجاز العمل، إضافة إلى الجهات الأخرى التي ستقدم مساعدة.
7. **الأعمال المحلية/ التصحيحية المطلوبة:** حدد الأعمال / الإجراءات التصحيحية التي يمكن إنجازها باستخدام الموارد الخاصة للدولة العضو، وأية مساعدة فنية/دعم بناء قدرة قد تلزم لتلبية المعيار الأساسي والمتطلبات.
8. **الأولوية:** حدد الأولويات الرئيسية من مجموع الأعمال ومبادرات المساعدة الفنية. يتم تحديدها على أساس أولويات (أ) أو (ب) أو (ج) استناداً إلى أهميتها من وجهة نظر الدولة العضو، حيث (أ) تدل على الأولوية القصوى.

## د-1 تقديم أحكام مسبقة

**المعيار الأساسي:** يقوم العضو بإصدار أحكام ملزمة قانوناً في الوقت المناسب وبشكل سابق للمعاملة التجارية المعنية بناءً على طلب الشخص المعني الذي قدم للعضو جميع المعلومات الضرورية.

.

**الالتزام**: نعم ☐ لا ☐ جزئياً ☑ **الأولوية**: عالية ☑ متوسطة ☐ منخفضة ☐ غير موجودة ☐

| الواقع الحالي نسبة إلى المتطلبات لتلبية المعيار الأساسي | المعيقات أمام تلبية المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال اللازمة لتحقيق المعيار الأساسي والمتطلبات | الأعمال المحلية / التصحيحية المطلوبة | المساعدة الفنية المطلوبة | الهيئة أو المؤسسة المسؤولة والفئات المؤثرة والمتأثرة الأخرى المشاركة | الأولوية للمساعدة الفنية أو بناء القدرات باستخدام الرموز أ ، ب ، ج |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1) عدم وجود قواعد أحكام مسبقة ملزمة قانوناً | عدم موافقة (يعتقد موظفو الجمارك وتجار القطاع الخاص أن الواقع الحالي مفيد لهم. ضعف الوعي حول منافع الأحكام المسبقة.) | التشاور مع الفئات المؤثرة والمتأثرة | عقد لقاءات مع لفئات المؤثرة والمتأثرة المعنيّة لبحث الموضوع. | تقديم النصح حول إدارة التغيير | وزارة الصناعة والتجارة، الجمارك، وكلاء التخليص والنقل والشحن | أ |
| | | إدارة التغيير: تغيير الاتجاهات، طريقة الاتصال. | | | | ب |
| | | برامج توعية لموظفي الجمارك | تنظيم وعقد برامج وندوات توعية وتثقيف | | الجمارك | ب |
| | | برامج توعية وتثقيف للتجار | إعداد وتوزيع نشرات توعية<br>إجراء دراسة حول المكاسب المتحققة | | غرفة التجارة / مجتمع الأعمال | ب |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | من الأحكام المسبقة للمصدرين والمستوردين | | | |
| | قلة التشريعات والإرشادات | إعداد وإقرار تشريعات وطنية وإجراءات إدارية | إعداد مسودة تشريعات وتعديل تشريعات قائمة أو إعداد إجراءات إدارية | | وزارة المالية<br>الجمارك<br>وزارة العدل<br>وزارة التجارة | أ |
| | | | دراسة كل حالة على حدة / مهمات تقصي حقائق وممارسات فضلى | | | ج |
| | | التشاور مع الفئات المؤثرة والمتأثرة | عقد لقاءات مع الفئات المؤثرة والمتأثرة لمناقشة الموضوع | | | أ |
| | قلة الموظفين المؤهلين<br>شعبة / قسم خاص للأحكام المسبقة | إدارة التغيير: إعداد هيكل تنظيمي و وظائف إدارية واضحة | | تقديم المشورة حول إدارة التغيير | الجمارك / سلطة الإيرادات | ب |
| | | التعاقد مع موظفين إضافيين | إجراء محلي: | | وزارة المالية | ج |
| | | تدريب الموظفين الجدد حول إجراءات الأحكام المسبقة والتصنيف | محلي | تمويل تدريب مدربين | الجمارك | ب |
| | | استحداث "قسم الأحكام المسبقة" مع موظفين دائمين ضمن الجمارك | مراجعة الهيكل التنظيمي وتحديد عدد الموظفين وبيان طريقة العمل | | وزارة المالية<br>الجمار | ب |
| 2) تقديم مشورة غير رسمية حول التصنيف، إنما دون انتظام، لم | لا يوجد التزام تطبيق ومراقبة | تعزيز وتطبيق القانون حول الأحكام المسبقة | | تدريب 9 من كبار موظفي إدارة | الجمارك | ب |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تتحدد القرارات من قبل موظفين آخرين | | وإجراءات التشغيل الإدارية | | الجمارك | الجمارك | |
| | | | تدريب موظفين (من الصف الثاني 135 موظف) حول التشريع الجديد والإجراءات | | الجمارك | ب |
| | | تحضير إرشادات إدارية | | | الجمارك | |
| | قلة المعدات والأدوات المكتبية المناسبة والاتصال مع المراكز على المعابر الحدودية وقلة عدد الموظفين المؤهلين | تركيب معدات الاتصال الضرورية للأرشيف وإصدار الطلبات | | تمويل شراء عدد من أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات | الجمارك | |
| | | التأكد من وجود اتصال مع المراكز الحدودية بواسطة الهاتف والفاكس والانترنت | تدريب الموظفين (انظر أعلاه) واستخدام معدات وأجهزة الاتصال | | الجمارك ووزارة الاتصالات | أ |
| | ضعف المعرفة الدقيقة حول التصنيف | تدريب الموظفين حول النظام المنسق | التدريب: راجع الإجراء رقم 2 | | الجمارك | |
| 3) عدم وجود أحكام إجراءات طعن | عدم وجود تشريعات أو إرشادات | تطبيق تشريع جديد | تدريب قسم الأحكام المسبقة | | الجمارك وزارة المالية وزارة العدل المحاكم | ب |

## الملحق ج

مادة إضافية (تكميلية) لدليل التقييم الذاتي

**مجموعة نقاط ذات صلة بالمقترحات المقدمة من الدول الأعضاء**

### أ. نشر المعلومات وتوفرها

ملاحظات تستوجب المراعاة:

- العمل على تحديد كافة القوانين والتعليمات والإرشادات والتوجيهات الإدارية والقرارات وأية معلومات أخرى ذات صلة بالعمل الجمركي وعمل أية مؤسسة أخرى، والشروط والمؤهلات لأشكال مختلفة من المعاملات الجمركية وإجراءات الطعن والرسوم والبدلات وإجراءات الموانئ والمطارات وأية معابر حدودية أخرى.
- يجب أن تتضمن المعلومات التي سيصار إلى نشرها تفاصيل خطط إدارة الجمارك والإدارات الأخرى لتنفيذ التزامات منظمة التجارة العالمية أو أي برامج إصلاح وتحديث أخرى ذات صلة.
- يجب نشر أية تعديلات على مواد ذات صلة بالطريقة ذاتها التي تم فيها نشر المعلومات الأصلية.
- يجب أن يكون النفاذ إلى المنشورات والحصول عليها سهلاً وأن يتم النشر عبر وسائل نشر مناسبة (شاملة النشر الإلكتروني)، على سبيل المثال: عبر الموقع الإلكتروني المعني لإدارة الجمارك.[54] كما أن توفر المعلومات مطبوعة على الورق يعتبر مهماً لأولئك الذين ليس لديهم إمكانية النفاذ إلى المعلومات إلكترونياً.
- ويمكن تحسين النفاذ إلى المعلومات من خلال إعداد "ملخصات" يتم تحديثها باستمرار عبر منشورات حكومية محددة (سواء ورقياً أو إلكترونياً). قد تصنف مثل تلك الملخصات حسب الإدارة الحكومية أو حسب فكرة محددة. مثال: قد تكون ملخصات جمركية أو "دليل مرجعي حول الاستيراد" ويشير إلى جميع ما يتعلق بهذا الموضوع عبر عدد من الإدارات الحكومية.
- يجب توفير المنشورات إلى كل جهة مهتمة وعلى أساس غير تمييزي. وفي حال كانت اللغة الرسمية تسبب عائقاً في النفاذ إلى المعلومات، يمكن للدول توفير المعلومات الأساسية الضرورية بإحدى اللغات الرسمية لمنظمة التجارة العالمية (الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية).
- يجب أن تكون الرسوم التي يتم استيفاؤها مقابل الحصول على المعلومات من قبل الجهات المهتمة متناسبة مع كلفة توفير تلك الخدمة.
- يجب تأسيس واستحداث مراكز الاستعلامات وأماكن الاستفسار أو الخط الهاتفي الساخن لتقديم معلومات حول الموضوع أعلاه لاستخدام الحكومات و/أو التجار. ويجب إعلام سكرتارية منظمة التجارة العالمية لنشر ذلك على نطاق أوسع. وسيساعد هذا في تجاوز مشكلة التحديث المتواصل للمعلومات في بيئة تعتمد على النشر الورقي فقط.

### ب. الفترات الزمنية الفاصلة بين نشر المعلومات وتنفيذها

### ج. التشاور وإبداء الملاحظات حول الأحكام الجديدة والمعدلة

[54] لقد تبين للدول النامية أن وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات فعالة لنشر المعلومات إلى أعداد أكبر من الجمهور. وبالنسبة للدول النامية التي لا تستطيع أو ليس لديها وسائل إلكترونية فإن المواقع الإلكترونية التجارية الإقليمية مثل SACD أو APEC تصلح لتكون بدائل للنشر والتوزيع.

ملاحظات تستوجب المراعاة:

- العمل على إدخال نظام تلقائي لإصدار إشعارات طلب ملاحظات حول القواعد المقترحة خلال فترة زمنية محددة قبل تبني ودخول تلك القواعد حيز التنفيذ.[55]
- يجب منح فترات زمنية مناسبة تفصل بين اعتماد القواعد المتصلة بالتجارة ودخولها حيز التنفيذ بحيث تتاح الفرصة أمام الفئات المؤثرة والمتأثرة لإبداء الرأي والتأقلم مع التغييرات المقترحة.
- إدخال استثناء على متطلب الإشعار الموحد في ظروف محددة، مثل تهديدات وشيكة على الأمن القومي والصحة.
- إدخال حكم قانوني للمشاورات ما بين الجهات المعنية في الحكومة والقطاع الخاص بشأن القواعد المقترحة وأية إجراءات تجارة أخرى تؤثر على الاستيراد والتصدير والترانزيت.
- قد يتضمن ذلك إيجاد آلية تشاور رسمية ومنتظمة مع منظمات القطاع الخاص الممثلة بما فيها المستوردون والمصدرون وشركات النقل والغرف التجارية.[56]
- قد يتضمن إشعار قواعد التجارة المقترحة تفصيلات حول أهداف السياسة التي تحدد التدابير المقترحة لتقديم شفافية أكبر للقواعد. وقد تحدد تلك التفصيلات ما تهدف لتحقيقه التدابير المقترحة وربما بيان البدائل الواجب دراستها أو ربما إجراء تقييم أثر.
- قد يتم التشاور مع الأطراف المعنية على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية عبر آليات مثل عقد ندوات توعية وإرسال دعوات لتقديم الملاحظات.
- وحيثما كان ذلك ملائماً، يجب عقد مناقشات ثنائية مع منظمات فردية حول نقاط مصالح أو مخاوف محددة.

### د. الأحكام المسبقة

ملاحظات تستوجب المراعاة:

الأحكام المسبقة عادة:

- تكون على شكل تصريح خطي صادر عن إدارة الجمارك ويتضمن موجبات ذلك الحكم في حال طلبها صاحب الطلب.
- تصدر بناءً على طلب خطي من التجار أو المنتجين أو وكلائهم.
- تصدر ضمن فترة زمنية محددة بعد استلام كافة المعلومات والوثائق من صاحب الطلب (تراعي الفترة الزمنية الظروف الخاصة للدولة العضو الفرد).
- تكون نافذة بتاريخ صدورها أو بتاريخ معين يكون موضحاً في الحكم بحيث لا يكون بعد تاريخ استيراد أو تصدير البضاعة.
- يتم إبلاغها خطياً باستخدام نموذج موحد لتحقيق الثبات والتنبؤ في اتخاذ القرار.
- تكون ملزمة للسلطات الجمركية (أو أية سلطة حكومية معنية أخرى) لفترة زمنية محددة في الحكم، شريطة عدم تغير الحقائق والظروف التي استند إليها الحكم.
- تنطبق على أعمال الاستيراد والتصدير دون النظر إلى هوية المستورد أو المصدر أو المنتج شريطة أن تكون الحقائق والظروف متماثلة في جميع الأمور المادية.
- غير قابلة للتطبيق في حال تبين أن البضاعة تختلف عن البضاعة محور الحكم أو أن الشخص الطالب للحكم لم يستطع التصرف وفقاً للشروط المحددة في الحكم.
- تكون متاحة للجمهور، إلى حد معين، وتخضع لمتطلبات الحفاظ على السرية.

---

[55] قد يكون نشر القواعد المتعلقة بالتجارة في الجريدة الرسمية متطلباً مسبقاً قبل نفاذها ودخولها حيز التنفيذ.

[56] بديل آخر يمكن دراسته هو الالتزام بمراجعة الرئيسية الملائمة بشكل منتظم للتأكد من بقائه محدثاً ويعمل على تحسين كفاءة شفافية المعلومات. وهذه الطريقة متبعة حالياً في أمور محددة متعلقة باتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

- تكون سارية لفترة زمنية محددة اعتباراً من تاريخ الصدور في حال لا يوجد تغيير على الحقائق المادية أو الظروف التي استندت إليها، وتم الالتزام بجميع الشروط ولم يتم إلغاؤها.

نقاط إضافية يمكن دراستها فيما يتعلق بالتعديل والإلغاء والتأجيل والرفض:

- في مواقف محددة، يجوز لإدارة الجمارك أن تتراجع عن إصدار حكم، مثال في حال كون البضاعة قيد المراجعة أو الطعن.
- يجوز لإدارة الجمارك أن تتراجع أو تؤجل إصدار حكم مسبق في حال لم يقم صاحب الطلب بتقديم المعلومات المطلوبة خلال الفترة الزمنية المحددة.
- يجوز تعديل أو إلغاء حكم مسبق في أي وقت في حال:
  - استند الحكم المسبق إلى حقيقة أو قانون خطأ.
  - يوجد تغيير في القانون.
  - يوجد تغيير في الحقائق المادية أو الظروف التي استند إليها الحكم المسبق.
  - تم تقديم معلومات غير دقيقة أو غير صحيحة.

- يجب تقديم إشعار خطي بخصوص أي تعديل أو إلغاء للحكم المسبق ولتاريخ سريان التعديل أو النفاذ إلى الشخص الذي أعطي له الحكم المسبق.
- يجوز تأجيل سريان تاريخ أي تعديل أو إلغاء لفترة من الزمن حيث إن الشخص الذي صدر له الحكم المسبق استند بنية طيبة إلى تلك القاعدة.
- ينطبق تعديل أو إلغاء أي قاعدة مسبقة فقط على البضاعة التي تخضع للأحكام المسبقة وتكون مصدرة أو مستوردة في أو بعد تاريخ التعديل أو الإلغاء النافذ.

**ه. إجراءات الطعن**

ملاحظات تستوجب المراعاة – حق الطعن:

- ينبغي أن تحدد التشريعات الوطنية أسس وإجراءات حق الطعن (الاستئناف) ضد القرارات الإدارية الصادرة عن إدارة الجمارك.
- تمنح التشريعات الوطنية الحق الأولي للمراجعة ضمن إدارة الجمارك، وحقاً لاحقاً للطعن أمام محكمة نظامية أو جهة إدارية مستقلة.
- ينبغي أن تتضمن عملية الطعن وسيلة للاستعانة بها في حال كان هناك فشل في التوصل إلى قرار.
- للمتضرر من القرار حق استلام توضيحات خطية بخصوص موجبات القرار. وينبغي أن تتضمن القرارات الخطية توضيحاً حول كيفية إجراء مراجعة للقرار.
- للمتضرر من القرار حق الطعن بالقرار.
- ينبغي أن تتاح أمام كافة المتضررين نصائح حول كيفية إجراء الطعن. تقدم الطعون خطياً وتوضح الركائز التي استندت إليها. وينبغي منح المستأنف وقتاً كافياً لتحضير أوراقه وإثباتاته.
- ينبغي تأمين إجراءات سريعة وعادلة للنظر بالطعون بما في ذلك حق المستأنف بوجود تمثيل قانوني له خلال عملية النظر بالطعن.
- ينبغي توفر أطر زمنية واضحة وسريعة لمراحل تقديم الطعون والنظر فيها وإصدار الحكم.
- تسلم قرارات الطعون خطياً إلى المستأنف بما في ذلك نصائح بخصوص حق المستأنف في استئناف ذلك الطعن مرة أخرى.
- وفي حال تم كسب قضية الطعن، ينبغي على إدارة الجمارك أن تصدر قراراً معدلاً.
- ينبغي نشر نتائج الطعون بأسرع ما يمكن وعبر أوسع وسيلة إعلان انتشاراً مناسبة مع احترام حق سرية المعلومات التجارية والخاصة.
- يجوز لإدارة الجمارك أن تستحدث عملية استقبال شكاوى يقوم التجار من خلالها بتقديم ملاحظاتهم إلى إدارة الجمارك حول كيفية تحسين الإجراءات.

ملاحظات تستوجب المراعاة – الإفراج عن البضاعة في حال الطعن:

- ينبغي أن تحدد التشريعات الوطنية الظروف التي يمكن فيها الإفراج عن البضاعة من قبل إدارة الجمارك بانتظار سماع وصدور قرار الطعن. يكون مثل هذا الإفراج مشروطاً بقيام المستأنف بالإيفاء بمجموعة متطلبات تتعلق بتقديم كفالة ضمان عن البضاعة.
- كما ينبغي أن تحدد التشريعات الوطنية الأسس التي يجوز لإدارة الجمارك بناءً عليها عدم الإفراج عن البضاعة.
- يجوز لإدارة الجمارك أن تفرض شروطاً معينة بخصوص تخزين أو أمن البضاعة بعد خروجها من عهدة الجمارك (الحرم الجمركي).
- تحتفظ إدارة الجمارك بحقها باستمرار بالتفتيش على البضاعة أو الوثائق الخاصة بالبضاعة بعد خروجها من عهدة الجمارك.

- في حال كسب المستأنف القضية، ينبغي على إدارة الجمارك أن تفرج فوراً عن البضاعة رسمياً وفقاً لشروط وبنود القرار وأن تعيد للطاعن الكفالة أو الضمان المالي المدفوع سابقاً.
- في حال خسر المستأنف القضية، يجوز لإدارة الجمارك أن تطلب فوراً دفع قيمة الرسوم الجمركية المتحققة أو مصادرة قيمة الكفالة أو الضمان كاملاً واعتبارها دفعة كاملة، أو إرجاع البضاعة موضوع الطعن إلى عهدة الجمارك، وفقاً لشروط الإفراج الأولي عن البضاعة.

### و. تدابير أخرى لتعزيز الحيادية وعدم التمييز والشفافية

ملاحظات تستوجب المراعاة – تعليمات موحدة بشأن إدارة التجارة:

- كافة المعلومات المتعلقة بالتطبيق العام لقانون الجمارك تكون موجودة وجاهزة باستمرار.
- دراسة استحداث قسم مركزي في الحكومة تكون مسؤوليته تفسير تعليمات التجارة مثل التصنيف الجمركي أو التخمين الجمركي والقيمة وغير ذلك. ويتبع هذا القسم إلى مديرية المعلومات في إدارة الجمارك، ويتم تزويده بموظفين مؤهلين يتمتعون بفهم ومعرفة كبيرة لنظم التعرفة والقيمة والمعاملة التفضيلية.
- ينبغي توفير المعلومات إلى التجار عبر جميع وسائل الإعلام الجماهيرية ما أمكن بما فيها الانترنت والمطبوعات والمنشورات الأخرى والإعلانات العامة. تعتبر دراسات الحالة مثالاً ممتازاً لبيان الطريقة التي يستطيع التجار تفسير التشريعات المعنية.
- تقديم تدريب للموظفين حول دراسات الحالة بخصوص التصنيف الجمركي والقيمة والمنشأ. يجب تدريب عدد من الموظفين الرئيسيين على كتابة المواد العامة التي تبين طريقة فهم إدارة الجمارك لقانون الجمارك المعني.
- ينبغي عقد برامج تثقيفية وتوعية بالتوازي مع نظم الأحكام الإرشادية والأحكام الملزمة. فهي توفر معلومات تفصيلية إلى الجمهور تساعدهم على فهم مواد قانون الجمارك.
- في حال تطلب إجراء تعديل على القانون، ينبغي عقد برامج تثقيف جمركية مسبقاً حول التغييرات المطلوب إجراؤها لمساعدة الجمهور على فهم مواد القانون الجديدة فور سريانها.
- ينبغي على إدارة الجمارك استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات إلى أقصى حد ممكن خصوصاً الانترنت وذلك بهدف زيادة عدد المطلعين وتعظيم نطاق وصول الجمهور إلى مثل تلك المعلومات.
- ملاحظة الإرشاد حول إدارة برامج المعلومات الوارد في القسم الثاني من الفصل التاسع من إرشادات الملاحق العامة لاتفاقية كويوتو المعدلة.

ملاحظات تستوجب المراعاة – النزاهة والسلوك الأخلاقي للموظفين:

- إعداد مدونة سلوك.
- إدخال مبادئ النزاهة والأخلاقيات في برامج التدريب.
- دراسة استخدام نظم آلية محوسبة لتقليل / منع الاجتهاد الشخصي للموظف.
- إدخال نظام عقوبات.
- قبول وتنفيذ أحكام إعلان Arusha. [57]

### ز. الرسوم والأتعاب المرتبطة بالاستيراد والتصدير

ملاحظات تستوجب المراعاة:

[57] تعتبر موضوعات النزاهة والفساد من المسائل الهامة. وأدركت منظمة الجمارك ذلك من خلال إعداد إعلان Arusha (إعلام مجلس التعاون الجمركي حول الحاكمية الرشيدة والنزاهة في الجمارك)، وتبقى مبادئ الإعلان بمثابة حجر الأساس للممارسات الفضلى في هذا المجال.

- تحديد قيمة الرسوم والأتعاب المدفوعة مقابل الخدمات المحددة في القانون ونشر إعلان بمضمون تلك الرسوم والأتعاب مسبقاً قبل التنفيذ.
- وبشكل خاص منع تحصيل أية رسوم وأتعاب غير منشورة وأن يتم ذكر المنع في التشريع الرئيسي.
- التقليل ما أمكن من إتباع أسلوب التحصيل اليدوي للرسوم، واعتماد طرق التحصيل الإلكترونية.
- دمج وتقليل عدد وأنواع الرسوم والأتعاب المفروضة.
- ربط الخدمة المقدمة مع الرسم المفروض مقابلها للتأكد من أن الرسوم المحصلة تعكس الكلفة التقريبية لتلك الخدمات المقدمة. وبالتالي لا يمكن احتساب قيمة الرسوم والأتعاب على أساس حسب قيمة البضاعة.
- حساب الكلفة التقريبية للخدمات وذلك بتجزئة الكلفة إلى كلفة مباشرة (وهي الكلفة المتصلة مباشرة مع تقديم الخدمة المحددة بما فيها أجرة العمل، وثمن المواد، والمعدات والمرافق) وكلفة غير مباشرة (مثل كلفة العمالة المساندة، والمعدات وبدل إيجار المكتب).
- إجراء مراجعة دورية للرسوم والأتعاب للتأكد أنها تبقى متوافقة مع كلفة تقديم الخدمات المحددة، وتكون عملية المراجعة جزءاً من آلية تشاورية تنفذ بحسب الفقرة (ج).

### ح. الشكليات المرتبطة بالاستيراد والتصدير

ملاحظات تستوجب المراعاة – عدم التمييز:

- الإجراءات الجمركية الرسمية للمستوردات والصادرات لا تميز في التعامل ضد البضاعة على أساس بلد المنشأ.
- الإجراءات الجمركية الرسمية للمستوردات والصادرات لا تميز في التعامل ضد البضاعة على أساس واسطة النقل.
- يجب أن تضمن التشريعات الوطنية صراحة إتباع مبدأ عدم التمييز.
- يتم اختيار البضاعة للتفتيش وفقاً لأساس عوامل الخطر المحددة لها والتي تتطلب إجراء تفتيش أو أي شكل آخر من أشكال التدخل.
- يستند التدخل المبني على المخاطر إلى معايير الممارسات العالمية الفضلى. [58]

ملاحظات تستوجب المراعاة – فترات المراجعة:

- إدخال منهج منظم لمراجعة إجراءات وشكليات التخليص على البضائع. ينبغي أن تتضمن عملية المراجعة العناصر التالية:
  - برنامج تشاوري مع القطاع الخاص منتظم لتحديد التحسينات في الإجراءات حسبما يراها مستخدمو النظام.
  - وضع علامات مقارنة للإجراءات للمساعدة في إجراء مقارنات مع الإدارات الجمركية الأخرى.
  - تحديد العمليات الآلية الجديدة لتسريع التخليص على البضائع.
  - تحديد الإجراءات غير الضرورية والمكررة.
- مراجعة الرسوم والبدلات بانتظام للتأكد أن الرسوم المستوفاة تعكس الكلفة الحقيقية للعمل. الهدف هو خفض الرسوم في مجالات استخدام الأنظمة الآلية لتسريع التخليص على البضاعة وتشجيع التجار على تبني إجراءات تخليص آلية.
- تحديد أهداف تنظيمية للإجراءات والنواحي الرسمية والتحقق من أنها لا تزال ملائمة وفعالة بالإجراءات المطبقة.

[58] انظر اتفاقية كويوتو المعدلة ـ إرشادات للملحق العام، الفصل السادس.

ملاحظات تستوجب المراعاة – خفض / تقليل الإجراءات / الشكليات ومتطلبات البيانات / التوثيق:

- يتم إعداد نموذج البيان الجمركي من قبل إدارة الجمارك، وأن يكون مذكوراً في التشريعات الوطنية، ومتوافقاً مع المعايير الدولية مثل: UN Layout key(مفتاح مخطط الأمم المتحدة) وUNTDED (دليل عناصر البيانات التجارية) وتوصيات CCC (مجلس التعاون الجمركي) في مجال نماذج وثائق التجارة وعناصر البيانات ومعايير الرسائل الإلكترونية.
- يجب أن تقتصر المعلومات المطلوبة في البيان الجمركي على التفاصيل التي تكون ضرورية للتقييم وتحصيل الرسوم والضرائب وجمع الإحصاءات وتطبيق قانون الجمارك (وأية إدارة حكومية أخرى عاملة على الحدود).
- في حال عدم قيام صاحب البيان الجمركي بتقديم كافة المعلومات المطلوبة، تسمح إدارة الجمارك بقبول بيان جمركي مشروط أو غير مكتمل بانتظار تلقي المعلومات كاملة.
- تطلب إدارة الجمارك، ما أمكن، تقديم بيان جمركي واحد. ولا يتم طلب عدة نسخ ما لم تكن ضرورية لأغراض إدارة المخاطر.
- تطلب إدارة الجمارك الوثائق الضرورية فقط للسماح بمراقبة العملية والتأكد أن جميع متطلبات تطبيق قانون الجمارك قد تم الالتزام بها. وفي حال عدم إرفاق الوثائق الداعمة مع البيان الجمركي لأسباب تراها إدارة الجمارك ضرورية، فإنها سوف تسمح باستصدار تلك الوثائق خلال فترة زمنية محددة. وفي حال أمكن تقديم البيانات الجمركية إلكترونياً، عندئذ ينبغي تقديم الوثائق الداعمة إلكترونياً أيضاً.
- ينبغي أن تسمح إدارة الجمارك بتقديم البيان الجمركي في أي مكتب جمركي معتمد ومن خلال الوسائل الإلكترونية.
- يتم تقديم البيانات الجمركية خلال الساعات المحددة، إنما ينبغي أن تسمح إدارة الجمارك بتقديم البيانات الجمركية خلال ساعات أطول من ساعات الدوام الرسمي. ينبغي توفير خدمة تقديم البيانات الجمركية إلكترونياً على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع.
- ينبغي أن تسمح التشريعات الوطنية بتقديم البيان الجمركي والوثائق الداعمة قبل وصول البضاعة.
- يجوز لإدارة الجمارك الإفراج عن البضاعة من عهدة الجمارك قبل أو فور وصول البضاعة على أساس تقييم المخاطر بناءً على الوثائق المصاحبة للبضاعة (تخليص مسبق).

ملاحظات تستوجب المراعاة – إتباع المعايير الدولية:

- استصدار قرار حكومي رسمي بتبني المعايير الدولية المحددة في الاتفاقيات والوثائق القانونية الدولية التالية:
  - اتفاقية كويوتو المعدلة.
  - اتفاقية القيمة الجمركية الخاصة بمنظمة التجارة العالمية.
  - اتفاقية النظام المنسق.
  - وثائق التجارة UNEDIFACT and UN Layout Key- - آلية الأمم المتحدة لتعاطي البيانات إلكترونياً لإدارة التجارة والنقل ومفتاح مخطط الأمم المتحدة لوثائق التجارة.
- دراسة عملية الانضمام إلى الاتفاقية بشكل منهجي ودقيق من خلال إتباع الخطوات التالية:
  - إجراء تحليل موقف لتحديد مدى تطابق التشريع والممارسات الحالية مع المعايير الدولية.
  - إجراء تحليل الفجوة لتحديد التعديلات اللازم إدخالها على التشريع والممارسات لتتوافق مع الاتفاقيات الدولية.
  - إقرار تشريع يتضمن التعديلات التشريعية الضرورية.
  - مراجعة إجراءات التشغيل والإرشادات التوجيهية لتنفيذ التشريع الجديد بالتشاور مع الجهات صاحبة العلاقة.

- تقديم تدريب مناسب للموظفين، وحيثما كان مناسباً فإن التعديلات على النظم ومراجعة نماذج الوثائق ينبغي أن تعكس الإجراءات الجديدة.
- تنظيم برنامج إعلامي يقدم المعلومات إلى التجار بخصوص الإجراءات والمتطلبات الجديدة.

ملاحظات تستوجب المراعاة – رمز جمركي موحد

- ينبغي ترميز سياسة الجمارك الوطنية وممارساته وإجراءاتها بموجب قانون، وأن تكون شفافة وسهل الوصول إليها وأن تخضع للمراجعة المنتظمة من قبل الحكومة والقطاع الخاص معاً.
- ينبغي أن تتوافق التشريعات الوطنية مع المتطلبات الدستورية كما ينبغي أن يتضمن الالتزامات والمعايير الدولية المتبناة من خلال المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية.
- ضمن دول الاتحاد الجمركي، ينبغي أن يكون هناك تشريع موحد لضمان تناغم واتساق تطبيق القانون في أرجاء دول الاتحاد.

ملاحظات ينبغي مراعاتها – قبول المعلومات التجارية

- ينبغي أن تعمل إدارة الجمارك على تعظيم الاستفادة من الوثائق التجارية المتوفرة وتقليل الحاجة إلى استخدام النسخ المصورة.
- بالنسبة لبيانات بضائع الشحن، ينبغي عدم طلب وثائق تتضمن معلومات غير ضرورية ولا تستخدم في التعريف على البضاعة أو وسيلة النقل المستخدمة، وينبغي أن تقتصر المعلومات على ما هو وارد في الوثائق العادية للناقل. [59]
- ينبغي على إدارة الجمارك قبول الوثائق التجارية المحددة في بيان الشحن المطلوب تقديمها من قبل الناقل.
- ينبغي بيان إجراءات ضمان سرية وأمن المعلومات التجارية، بما فيها تلك التي تستخدم التوقيع الإلكتروني عند تسليم الوثائق إلكترونياً.
- ينبغي أن تسمح إجراءات وقانون الجمارك باستخدام وقبول نسخ مصورة للوثائق التجارية عوضاً عن الوثائق الأصلية لمتطلبات التخليص الجمركي.
- ينبغي على إدارة الجمارك إتباع أسلوب التدقيق اللاحق وبيان الالتزام للتحقق من الاستخدام المناسب للنسخ المصورة من الوثائق التجارية، وعدم تأخير التخليص على البضاعة بحجة التحقق من مطابقتها الأصل.

ملاحظات تستوجب المراعاة – الأتمتة

- ينبغي على الإدارات الجمركية تطوير نظم تخليص آلية، واعتبار ذلك أمراً ذا أولوية.
- ينبغي تصميم النظم على نحو يعظّم سرعة أعمال التخليص وفي الوقت ذاته يديم الرقابة الجمركية ويعزز القدرة على إجراء التخليص وفق منهج إدارة المخاطر.
- وينبغي تطوير مرافق تحويل أموال إلكترونية لتيسير السداد السريع للرسوم والضرائب الجمركية والأتعاب الأخرى.
- تطوير إجراءات آلية للإفراج عن البضاعة لتقديم خدمة سريعة للتخليص عن بضاعة الشحن وتقليل الازدحام في الموانئ والمطارات وتيسير حركة الشحنات الفردية بشكل كبير.
- إتباع الإرشادات الواردة في الفصل السابع من الملحق العام لاتفاقية كويوتو المعدلة:

- تطبق إدارة الجمارك تكنولوجيا المعلومات لدعم عمليات الجمارك حيث إن كلفتها منخفضة وفعالة للجمارك والتجارة. تقوم الجمارك بتحديد شروط التطبيق.
- عند إدخال تطبيقات وبرمجيات الكمبيوتر، سوف تستخدم إدارة الجمارك المعايير الدولية المناسبة.

[59] راجع اتفاقية كويوتو المعدلة، الملخص الخاص أ، الفصل الأول.

- يتم إدخال تكنولوجيا المعلومات بالتشاور مع الأطراف ذات الصلة التي تتأثر بشكل مباشر منها وعلى نحو كبير ما أمكن.
- تتضمن التشريعات الوطنية:
  أ) طرق التجارة الإلكترونية كبديل لطرق الاستخدام الورقي.
  ب) حق دائرة الجمارك في الاحتفاظ بالمعلومات لاستخدامها الخاص وحسبما تراه مناسباً لتبادل تلك المعلومات مع إدارات جمركية أخرى ومع جميع الجهات المعتمدة قانوناً باستخدام وسائل التجارة الإلكترونية.

ملاحظات تستوجب المراعاة – النافذة الواحدة / تقديم الوثائق مرة واحدة

- يطلب القانون الوطني من الإدارات الحكومية الأخرى تعظيم التعاون فيما بينها وتبسيط إجراءات تقديم الوثائق على المعابر الحدودية.
- ينبغي وجود إدارة واحدة (الجمارك) مكلفة باستقبال كافة الوثائق المتعلقة بإجراءات التخليص على البضاعة على الحدود.
- يتم التنسيق بناءً على اتفاق وتوقيع وثيقة من قبل الإدارات الحكومية العاملة على المعابر (وثيقة تفاهم أو ما شابه) تحدد أدوار ومسؤوليات كل إدارة.
- يتم إدامة إحصائيات قياس الأداء والتقارير لمساعدة كافة الإدارات على مراقبة التنفيذ ونتائج البرنامج.

ملاحظات تستوجب المراعاة – التخلص من التفتيش المسبق للشحنة:

- تعديل التشريعات الوطنية لإلغاء متطلب التفتيش المسبق لشحنة البضاعة.
- التأكد من أن الإدارة الجمركية قادرة على القيام بوظائفها الحالية بحسب التفتيش المسبق للشحنة حال وصول البضاعة إلى البلاد.
- في حال تم الإبقاء على التفتيش المسبق للشحنة لأغراض المصالح الوطنية، التأكد من أن هذه العملية لا تعيق حركة التجارة. وهذا يتطلب من الدول المصدرة القيام بعملية التفتيش المسبق للشحنة بموجب بنود اتفاقية منظمة التجارة العالمية بخصوص التفتيش المسبق للشحنة.

ملاحظات تستوجب المراعاة – الاستخدام الإلزامي للوسطاء الجمركيين:

- المحافظة على نظام قانوني لترخيص الوسطاء الجمركيين استناداً إلى مؤهلات وقدرات مثبتة للوسيط. وهذا يتضمن تقديم تدريب من قبل هيئة أو سلطة متخصصة.
- التأكد أن نظام الترخيص هذا يعمل بطريقة غير تمييزية.
- السماح للتجار إتمام معاملاتهم الجمركية مباشرة مع إدارة الجمارك دون استعانة إلزامية بالوسطاء.
- إتباع المعايير المحددة في الفصل الثامن من الملحق العام لاتفاقية كويوتو المعدلة بخصوص التعامل مع أطراف ثالثة.

### ط. أعمال التصديق القنصلي للوثائق

ملاحظات تستوجب المراعاة:

- ينبغي تعديل التشريعات الوطنية حيثما كان ذلك ضرورياً لإلغاء متطلب تصديق الوثائق من القنصلية أو السفارة، وإلغاء الشرط الذي لا تستطيع الجمارك بموجبه التصرف إلا بناء على الوثائق "المصدقة قنصلياً". وينبغي أن تكون الجمارك قادرة على التخليص على البضائع في الحالات التي لا تكون هذه الوثائق موجودة باستثناء الحالات التي يعتبر فيها تصديق القنصلية ضرورياً (مثلاً: حيث الالتزامات القانونية العامة تتطلب إثباتاً من هذا النوع).

- كما ينبغي تعديل التشريعات الوطنية بحيث يتم إلغاء كافة صلاحيات القناصل لاستيفاء رسوم مقابل تقديم مثل تلك الخدمات.
- ينبغي إلغاء الفواتير القنصلية.
- ينبغي على الإدارات الجمركية أن تعمل مع المؤسسات الأخرى المسؤولة عن الحدود وأن تسمح لمؤسسات إصدار التصاريح باعتماد شروط أقل تشدداً في طلب الثبوتيات عند التعامل مع البضائع التي يكون فيها هذا الأمر مطلوباً لغايات إدارة المخاطر.

### ي. التنسيق بين الدوائر والمؤسسات الحدودية

ملاحظات تستوجب المراعاة – النافذة الواحدة:

- وجود تشريعات وطنية تتطلب من الإدارات الحكومية زيادة التعاون وتبسيط الإجراءات بخصوص التخليص على البضائع عند المعبر الحدودي.
- التخليص على شحنات البضائع باستخدام إدارة المخاطر. ينبغي على كافة الإدارات الحكومية إتباع منهج منظم واحد لإدارة المخاطر لتحديد شحنات البضائع التي تحتاج إلى كشف. وينبغي أن يستند برنامج إدارة المخاطر هذا إلى الممارسات العالمية الفضلى (الفصل السادس من الملحق العام لاتفاقية كويوتو المعدلة).
- ينبغي وجود عملية تفتيش واحدة منسقة لشحنات البضائع التي تصنف على أنها عالية الخطورة. ينبغي تكليف إدارة واحدة (الجمارك) لتنسيق جميع أعمال التفتيش لضمان عدم وجود ازدواجية أو تكرار.
- يتم إعداد إجراءات عمل معيارية لكافة الإدارات المعنية ويتم الموافقة عليها من قبل كافة الإدارات المعنية. وينبغي استشارة كافة الإدارات أثناء عملية إعداد وتنفيذ تلك الإجراءات.
- يستند التنسيق إلى وثيقة متفق عليها من قبل كافة الإدارات المعنية (مذكرة تفاهم أو ما شابه) تحدد أدوار ومسؤوليات كل إدارة.
- يتم إدامة إحصائيات قياس أداء وتقارير لمساعدة كافة الإدارات على مراقبة التنفيذ ونتائج البرنامج.

ملاحظات تستوجب المراعاة – المرافق الحدودية المشتركة:

- عندما تكون المكاتب الجمركية موجودة في موقع مشترك عند المعبر الحدودي، ينبغي على الإدارات الجمركية تنظيم ساعات العمل وإمكانيات تلك المكاتب فيما بينها.
- عند المعابر الحدودية المشتركة، تقوم الإدارات الجمركية المعنية، كلما كان ذلك ممكناً، بالعمل معاً وتقوم بأعمال التفتيش بشكل مشترك.
- ينبغي أن تكون متطلبات البيانات للإدارتين الجمركيتين المتجاورتين مبسطة ومنسقة إلى أقصى حد ممكن، وذلك للمساعدة في التخليص على البضاعة عبر نقطتيْ الجمارك باستخدام مجموعة بيانات واحدة.
- ينبغي إتمام شكليات التخليص على نحو مشترك ما أمكن، بحيث أن عملية المكان الواحد تغطي إجراءات الاستيراد والتصدير أو الترانزيت في آن واحد.
- في حال أن عملية واحدة للتخليص على البضاعة غير ممكنة، ينبغي أن يكون تبادل البيانات والمعلومات ما بين المكتبين الجمركيين إلى أقصى قدر ممكن، وذلك للمساعدة في تسريع عبور البضاعة عبر المكتبين.
- في حال قررت إدارة جمركية استحداث مكتب جمركي جديد أو تحويل مكتب قائم عند معبر حدودي مشترك، ينبغي أن تتعاون تلك الإدارة، حيثما كان ذلك ممكناً، مع الإدارة الجمركية المجاورة لتأسيس مكتب جمركي متجاور لتيسير عمليات المراقبة المشتركة.

**ك. الإفراج والتخليص على البضاعة**

ملاحظات تستوجب المراعاة – التخليص على البضاعة قبل وصولها:

- تسمح هذه الميزة للتجار بتقديم بياناتهم الجمركية إلى الإدارة الجمركية مسبقاً من أجل إقرارها والإفراج عن البضاعة فور وصولها إلى البلاد أو حتى قبل وصولها شريطة توفير كافة المعلومات الضرورية الخاصة بالبضاعة ودراستها من قبل إدارة الجمارك مسبقاً.
- يشكل التخليص المسبق على البضاعة جزءاً من أسلوب إدارة المخاطر وينبغي القيام به بالاشتراك مع عمليات التخليص الفعال وتدقيق التخليص اللاحق. يساعد التخليص المسبق وفق أساس تقديم الوثائق قبل وقت من وصول البضاعة خصوصاً في حال تضمنت الوثائق معلومات محددة التجار على استلام البضاعة فور وصولها وبالتالي توفير الوقت والمال.
- وبالرغم من أن "الفحص" الإلكتروني لوثائق الشحنة هو الأسلوب الأكثر فعالية، فإنه من الممكن تطبيق فحص الوثائق قبل وصول البضاعة، علماً بأن طرق الفحص اليدوي مستخدمة. على سبيل المثال: نجحت سريلانكا في إتباع الفحص قبل الوصول والتخليص على شحنات البضاعة الواردة جواً قبل توفر الأجهزة الآلية. ويتكون ذلك من فحص الوثائق يدوياً، والقيام بفحص انتقائي، وتركيب أجهزة تصوير بالأشعة السينية للتعامل مع أية مخاطر محتملة لعدم مطابقة وصف البضاعة. يتم تقديم عدد من بيانات الشحن مجتمعة يدوياً إلى إدارة الجمارك قبل وصول طائرة الشحن، مرفق بها نسخ عن بوالص الشحن والفواتير. يتم فحص الوثائق يدوياً من قبل موظفي الجمارك لتحديد الشحنات التي يحتمل أنها عالية الخطورة (بناءً على معلومات استخبارية أو تطورات جديدة أو سجل الالتزام السابق للشاحن ومستلم البضاعة وغير ذلك). وفي حال تبين احتمالية وجود شحنة بضاعة عالية الخطورة يتم إجراء مزيد من الفحص والتفتيش عليها فور وصولها، إضافة إلى البضائع التي تستوفى رسوم عليها والبضائع المقيدة حيث تخضع لأعمال تخليص رسمي. بينما يتم تسليم جميع شحنات البضائع الأخرى (قليلة الخطر) إلى أصحابها فور وصولها.[60]
- يمكن الحصول على مزيد من الإرشاد بالرجوع إلى المعايير الموصى بإتباعها الواردة في اتفاقية كويوتو المعدلة لمنظمة الجمارك العالمية.

ملاحظات تستوجب المراعاة – إجراءات تسريع الشحنات العاجلة:

- إدخال إجراءات تسريع تخليص عاجل على البضاعة استناداً إلى "إرشادات التخليص الفوري على شحنات البضاعة من قبل الجمارك" الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية (2000). والعنصر الرئيسي في تلك الإرشادات هو إدراك شحنات الجو العاجلة تلك ذات الطبيعة الحساسة للوقت وأن المبدأ هو "تقوم إدارة الجمارك عادة بالتخليص على / الإفراج الفوري عن جميع شحنات البضائع شريطة الالتزام بكافة الشروط التي تحددها الجمارك وتقديم كافة المعلومات الضرورية قبل وصول شحنة البضاعة. ويتم توفير المعلومات مسبقاً من خلال تقديم البيانات إلكترونياً."
- تقسم الإرشادات شحنات البضائع إلى أربع فئات وذلك لأغراض تسريع الإفراج / التخليص الجمركي:
  - الفئة الأولى: المراسلات والوثائق
  - الفئة الثانية: شحنات بضاعة منخفضة القيمة التي لا يتحقق عليها رسوم وضرائب جمركية
  - الفئة الثالثة: شحنات بضاعة منخفضة القيمة يتحقق عليها رسوم وضرائب جمركية

[60] انظر ويدوسون، ديفيد (2004) "إدارة المخاطر في العمل الجمركي" الصفحات 91-99 ، لوك دي وولف و خوسيه بي سوكول (تحرير) "كتيب تحديث الجمارك – البنك الدولي – واشنطن دي. سي.

- الفئة الرابعة: شحنات بضاعة مرتفعة القيمة.

- تتكون الفئة الأولى من مراسلات و وثائق لا قيمة تجارية لها ولا تخضع للرسوم والضرائب. تقتصر المراسلات على الرسائل الخطية من شخص لآخر، والبطاقات البريدية والخطابات ذات الصبغة الشخصية. تقتصر الوثائق على المطبوعات بكميات غير تجارية. المراسلات والوثائق المسجلة على وسائط إعلامية غير مشمولة ضمن هذه الفئة. كما أن أية مادة ممنوعة أو محظور تداولها غير مشمولة هنا. تشير الإرشادات أن شحنات البضاعة التي تقع ضمن هذه الفئة يمكن الإفراج عنها استناداً إلى وثيقة نقل أو أي بيان مبسط آخر.

- وتتكون الفئة الثانية من مواد للتوزيع على الجمهور بكميات تجارية أو مواد أنواع معلومات للأشخاص فاقدي البصر، أو مطبوعات أو شحنات منخفضة القيمة لا يتم استيفاء رسوم وضرائب عليها أو يتم إعفاؤها نظراً لأن المبلغ المتحقق ضئيل مثل مواد هدايا ذات قيمة أقل من قيمة محددة أو عينات تجارية أو بضاعة ذات قيمة منخفضة ولا يتحقق عليها رسوم و/أو لا يتم تقاضي أي ضرائب عليها. إن أية مواد ممنوعة أو محظور دخولها غير مشمولة. تشير الإرشادات إلى أن شحنات البضاعة التي تقع ضمن هذه الفئة يمكن الإفراج عنها مقابل بيان مبسط مقدم إلى دائرة الجمارك مسبقاً قبل وصول البضاعة. ينبغي تحديد سقف القيمة بموجب قانون بالعملة السائدة في الدولة.
- الفئة الثالثة تتكون من شحنات بضاعة ذات قيمة أكبر و/أو ذات سقوف ضريبة / رسم جمركي يزيد عما هو محدد لشحنات بضاعة الفئة الثانية أو أنها لا يمكن إلغاء أو إعفاؤها من الرسوم / الضرائب. يتم استبعاد أية مادة ممنوعة أو محظورة. تشير الإرشادات أن شحنات البضاعة التي تقع ضمن هذه الفئة يمكن الإفراج عنها مقابل بيان مبسط أو حتى دوري. يمكن ضمان الرسوم والضرائب مقابل كفالة مصرفية يقدمها المستورد.
- أما الفئة الرابعة فهي تتكون من شحنات بضاعة ليست ضمن الفئات الثلاث السابقة وتتضمن شحنات بضاعة تخضع لقيود. وينطبق عليها الإجراءات المعتادة في الإفراج والتخليص على البضاعة بما فيها دفع الرسوم والضرائب. تحظى مثل هذه البضائع بإجراءات تخليص ميسرة شريطة خضوعها لشروط معينة ينبغي تلبيتها بما فيها تقديم مسبق لمعلومات محددة و وجود ضمان مالي يغطي بدل الضرائب والرسوم.

<u>ملاحظات تستوجب المراعاة – تحليل / إدارة المخاطر – التجار االمفوضون:</u>

- إدارة المخاطر في السياق الحالي هي تطبيق منظم لإجراءات وممارسات إدارية تساعد إدارة الجمارك على تخفيف المخاطر التي قد تنشأ عن أنشطة أو شحنات بضاعة محددة.
- يتصف العمل الجمركي عند المعابر الحدودية بحجم عمل كبير وموارد محدودة ممل يعني أنه من المستحيل تفتيش كافة المعاملات بالشكل المطلوب. إن التطبيق الفعال لأساليب إدارة المخاطر يساعد على تيسير حركة التجارة وفي الوقت ذاته يبقي على ضوابط تنظيمية مناسبة. وبالتالي فإن شحنات البضائع قليلة المخاطر يمكن التعامل معها بسرعة، والاستفادة المثلى من الموارد المتاحة وتوجيهها إلى مجالات الخطورة العالية. إن مثل هذا الأمر يحسّن الإنتاجية والكفاءة ويقلل الكلفة على التجار، على سبيل المثال لاستبدال ضوابط توثيق معينة عند المعابر الحدودية بخصوص التدقيق ما بعد التخليص.
- تتم إدارة المخاطر في السياق الجمركي من خلال نظام استخباراتي جيد يؤدي إلى تحديد الأنشطة وشحنات البضائع التي تحتمل خطورة عالية.
- يمكن للإدارات الجمركية الاستعانة بالفصل السادس من الملحق العام لاتفاقية كويوتو المعدلة والاستعانة به للاسترشاد وإعداد وتنفيذ نظام إدارة مخاطر.

- تستند برامج "التاجر االمفوض" إلى مبادئ إدارة المخاطر، وهي مصممة ليقوم أعضاء المجتمع التجاري الدولي بتحديد وتقدير مستويات عالية مستدامة من الالتزام. يرتبط مفهوم "التاجر االمفوض" بالأعمال وغيرها مما يشكل بمجمله سلسلة التزويد. ويكون هؤلاء التجار معروفين ويتمتعون بثقة إدارة الجمارك نظراً للالتزام الجيد في تقديم البيانات الجمركية وسداد الرسوم المتحققة في مواعيدها. يمكن استثناء هذه المجموعة من التجار من النظام المتبع في التعامل وإعطاؤهم مستوى أعلى من التسهيلات بإتباع إجراءات أكثر ملاءمة وتدخل أقل من قبل إدارة الجمارك. ويتم مراقبة تلك الفئة من التجار من خلال تدقيق لاحق على الالتزام إضافة إلى التدقيق في مناسبات معينة. تنفيذ مثل هذه البرامج يوفر آلية لتوجيه موارد إدارة الجمارك نحو التجار الذين تم تقييمهم على أنهم يمثلون مستوى أكبر من المخاطر.

ملاحظات تستوجب المراعاة – تدقيق ما بعد التخليص:

- تدقيق ما بعد التخليص مرتبط بعمليات فعالة للتخليص على البضاعة وتخليص ما قبل وصول البضاعة كما تم بيانه سابقاً. يعتبر تدقيق ما بعد التخليص أحد أشكال الرقابة الجمركية التي تتم بعد الإفراج عن البضاعة من عهدة الجمارك. يمكن لهذا التدقيق أن يراعي المعاملات الفردية أو المعاملات التي تكررت خلال فترة زمنية معينة ويجوز أن تتم في موقع الجمرك أو في موقع التاجر. لذا فإن هذا التدقيق يقلل الكلفة على التجار ويساهم في حركة فعالة للتجارة. وكجزء من نظام شامل لإدارة المخاطر، يساعد التدقيق ما بعد التخليص الجمارك على الإفراج عن كميات كثيرة من شحنات البضائع دون الكشف عليها والاحتفاظ فقط بالشحنات ذات المخاطر المحتملة.
- يجوز إجراء تدقيق ما بعد التخليص على شكل تفتيش ظاهري في موقع التاجر أو على نحو تدقيق إلكتروني "على سطح المكتب / شاشة الكمبيوتر" ويجري التركيز على الوثائق المساندة بالنسبة لعدد من المعاملات المحددة والمواد الملحقة بها. إن تدقيق ما بعد التخليص يتطلب موظفين مؤهلين بالشكل الصحيح وقانون يحدد بوضوح صلاحيات هؤلاء الموظفين. ويكون التركيز في مثل هذا التدقيق وفق إستراتيجية شاملة تركز على الشركة بدلاً من إستراتيجية تركز على المعاملة التجارية حيثما كان مناسباً، ويجوز إتباع أسلوب العينات لآخذ صورة واسعة عن نشاط التاجر الفرد (والصناعة).
- ومن خلال إيجاد "قاعدة بيانات التزام" تستند إلى نتائج كل عملية تدقيق، ومن ثمّ إجراء مقارنة فيما بينها، يمكن تحديد الاختلافات التي قد تشير إلى أماكن المخاطر المحتملة. وهذا بدوره قد يؤدي إلى منهج تدخل أكثر تنسيقاً واستهدافاً.

ملاحظات تستوجب المراعاة – فصل أعمال الإفراج عن التخليص:

- يسمح هذا الأسلوب بأن يتم الإفراج عن البضاعة من قبل الجمارك قبل سداد بدل الرسوم والضرائب الجمركية في الحالات التي لا تزال فيها التصنيف النهائي لتعرفة البضائع وتخمين قيمتها وأعمال معاملات أخرى معلقة.
- تنفيذ إجراءات إفراج عن البضاعة منفصلة هو عمل متمم لترتيبات إدارة المخاطر والضمان المالي ويمكن إجراؤه بشكل مؤسسي من خلال إيجاد بدائل دفع للتجار الذين يتصفون بتاريخ دفع مؤكد يكون ما بعد دخول البضاعة ويعتمد على الحساب البنكي. كما أن هؤلاء التجار يوافقون إتمام ترتيبات ضمانات مالية. ومن ضمن تلك البدائل: الدفع الإلكتروني، لكن هذا غير ضروري.
- ومن أجل الحفاظ على الإيرادات، فإن من الشروط المسبقة الهامة للفصل بين الإفراج والتخليص على البضاعة هو إيجاد ترتيبات مالية وإجراءات إدارية مصاحبة لضمان عملية الإفراج مثل

تقديم كفالة بنكية أو سند ضمان مالي (سند جمركي). يتضمن الفصل الخامس من الملحق العام لاتفاقية كويوتو المعدلة والإرشادات المرافقة تفصيلات عن تلك الترتيبات وكيفية تنفيذها.

ملاحظات تستوجب المراعاة – تدابير أخرى لتبسيط الإفراج والتخليص الجمركي:

- تبسيط وتقليل الوثائق المطلوبة مما يسمح للحكومة فرض رقابة أكبر كما يسهل التزام الأعمال مثل اعتماد وثيقة تجارية واحدة تصلح لأغراض الاستيراد والتصدير بناءً على معايير مفتاح مخطط الأمم المتحدة UN Layout Key Standards.
- خفض عدد الوثائق المطلوبة والمحددة محلياً إضافة إلى متطلبات التوقيع على الوثيقة وأية إجراءات طوابع معقدة أخرى لا تضيف أية قيمة إلى المعاملة الجمركية.
- بيان عقوبات واضحة مقابل الأخطاء المرتكبة في وثائق الجمارك نتيجة الجهل مرفقاً بها عملية تخفيف تلك العقوبات شريطة وجود معايير محددة بوضوح.
- إجراء أعمال التفتيش وتدقيق التخليص في مواقع خارج مقر الجمارك أو حتى في مقار ومستودعات التجار وذلك لتجنب ازدحام الميناء، خصوصاً بالنسبة للتجار االمفوضين، بدلاً من الإصرار على نقل البضاعة إلى مستودعات تديرها الجمارك، ما لم تكن البضاعة تخضع لأوامر حجز أو توقيف.
- تحديد ساعات العمل في نقاط المعابر وفقاً للاحتياجات التجارية ومتطلبات التشغيل والتي قد تتضمن ساعات عمل إضافي.
- تكليف إدارة واحدة مثل الجمارك لتكون هيئة تنسيق لأعمال الرقابة الحدودية والقيام بأعمال المعاملات الحدودية المشتركة.
- الاستعانة بنموذج بيانات منظمة الجمارك العالمية كإطار عمل بيانات المجموعات المنسقة والموحدة والرسائل الإلكترونية الموحدة التي يرسلها التجار لأغراض جمركية وتنظيمية أخرى لإنجاز أعمال الوصول والمغادرة والترانزيت والتخليص على البضاعة في التجارة العالمية.

ملاحظات تستوجب المراعاة – تحديد ونشر معدل زمن الإفراج والتخليص على البضاعة:

- الاستفادة من الدراسة التي أنجزتها منظمة الجمارك العالمية حول معدل أوقات الإفراج عن البضاعة وذلك لتحديد مقاييس للمقارنة مع الوقت اللازم للإفراج والتخليص على البضاعة، والقيام بنشرها.
- قياس أداء إنجاز المعاملات على المعابر الحدودية من وجهة نظر المستخدم لدى عدد من المؤسسات العاملة على الحدود، ورفع تقرير شهري حول الأداء إلى لجنة الإدارة و/أو بواسطة الشبكة الإلكترونية.

**ل. تصنيف التعرفة**

ملاحظات تستوجب المراعاة:

- اعتماد اتفاقية النظام المنسق لترميز البضاعة ووصفها الصادر بموجب اتفاقية منظمة الجمارك العالمية لكونه المعيار الموضوعي لتصنيف تعرفة البضائع.

**م. مسائل تتعلق ببضاعة الترانزيت**

ملاحظات تستوجب المراعاة – تعزيز عدم التمييز:

- عدم تطبيق قوانين التجارة التي تقيّد حرية حركة بضائع الترانزيت و وسائل النقل لأسباب غير تجارية.

- ينبغي تطبيق معاملة الدولة الأولى بالرعاية ومعاملة غير تمييزية مع احترام كافة الأتعاب والتعليمات والشكليات المفروضة بشكل يتصل مع الترانزيت.

ملاحظات تستوجب المراعاة – أنظمة الرسوم والأتعاب:

- نشر تفاصيل متطلبات ورسوم وأتعاب الترانزيت من أجل تحسين الشفافية. وينبغي أن يتم هذا بموجب الأساس ذاته الموضح في البند (أ) – "نشر وتوفير المعلومات".
- القيام بأعمال مراجعة دورية بخصوص مدى ملاءمة قيمة وأنواع الرسوم والأتعاب والشكليات المطلوبة.
- ينبغي أن تكون بدلات تكاليف النقل والتكاليف الإدارية مناسبة، بمعنى أنها لا تزيد عما هو ضروري لاسترداد تكاليف الخدمة المقدمة من قبل إدارة الجمارك. غالباً ما تزداد تكاليف النقل والرسوم القانونية المباشرة وذلك بإدراج مبالغ مثل أمانات كبيرة ومتطلبات إجبارية لقوافل النقل وإكراميات إلى موظفي الجمارك و/أو أفراد شرطة الحدود.
- ينبغي أن تسمح إجراءات الترانزيت بحركة البضائع من نقطة العبور إلى منطقة الجمارك في دولة الترانزيت وانتهاءً بدولة المقصد دون فرض رسوم استيراد أو ضرائب أو أية أتعاب أخرى على عملية الاستيراد ودون أن تخضع لأية تعليمات استيراد أخرى مثل تفتيش الصحة والسلامة المطبقة في دولة الترانزيت.

ملاحظات تستوجب المراعاة – متطلبات الشكليات والتوثيق:

- ينبغي أن تستند أعمال الترانزيت الجمركي إلى ثلاثة مبادئ: أمن شحنة البضاعة وآلية الضمان المالي وتدفق معلومات بشكل رئيسي.
- تبسيط وتوحيد متطلبات التوثيق ومتطلبات وإجراءات البيانات المطبقة على بضاعة و وسائل نقل الترانزيت بما في ذلك إجراءات المعاملات قبل وصول البضاعة واستخدام المعلومات والبيانات التجارية المتوفرة وإدارة المخاطر وبرامج التاجر االمفوض. ويمكن الحصول على إرشادات حول عملية تبسيط وتوحيد الوثائق في المعيار رقم 6 والممارسة الموصى بها رقم 7 من الملحق الخاص (هـ) ومن المعيار رقم 5 والممارسة الموصى بها رقم 6 من الملحق الخاص (هـ) من اتفاقية كويوتو المعدلة.[61]
- يتم التأكيد على بضاعة الترانزيت من خلال استخدام أقفال الجمارك، بل والأفضل استخدام الأقفال الإلكترونية. ويتم قفل الشحنة في النقطة التي تبدأ فيها عملية الترانزيت. يجب أن يكون القفل أداة تثبيت مادية تضمن انتقال بضاعة الترانزيت من النقطة الأولى ومغادرة بلاد الترانزيت بالكمية والشكل والحالة ذاته حتى يتم تفريغها دون تغيير. تقوم إدارة الجمارك بوضع القفل على الشاحنة أو وسيلة النقل الأخرى لضمان عدم إخراج أو إضافة أي جزء من الحمولة دون كسر القفل أو ترك علامات ظاهرة على الشاحنة. إن أفضل ممارسة هو استخدام القفل الإلكتروني الذي يضم رقاقة إلكترونية دقيقة يتم تشغيلها عند كسرها. وعند تشغيلها، ترسل الرقاقة إشارة لاسلكية تلتقطها شبكة قمر صناعي وترسل معلومات إلى المؤسسة أو مالك البضاعة من بينها معلومات عن مكان البضاعة. المعيار رقم 3 في الملحق (هـ) لاتفاقية كويوتو المعدلة يقدم إرشاداً بخصوص الأقفال الجمركية وتثبيته.
- ينبغي تقديم ضمان مالي إلى الجمارك يغطي دفعات رسوم وضرائب وأتعاب تصدير تترتب على وجود البضاعة في بلاد الترانزيت، حيث تستخدم لتغطية ما يلزم في حال أن البضاعة لم تخرج

[61] الفصل رقم 1 من الملحق الخاص (هـ) من اتفاقية كويوتو المعدلة يوصي أنه من أجل تقليل متطلبات البيانات لأغراض بيانات بضاعة الترانزيت، يجب قبول الوثيقة التجارية باعتبارها الجزء الوصفي من البيان الجمركي.

من بلاد الترانزيت عند استخدام إجراءات الترانزيت. إن وجود نظام مالي قوي أمر مهم لإجراءات فعالة وكفؤة في نظام ضمان الترانزيت. إن أفضل ممارسة هي تطبيق اتفاقية TIR في أرجاء أوروبا ضمن شبكة مؤسساتها الضامنة الوطنية.[62]

- ومن أجل السيطرة على بداية ونهاية إجراءات الترانزيت، ينبغي أن يتم تنفيذ نظام لمراقبة تدفق المعلومات. يمكن أن يستند النظام إلى التوثيق الورقي يتولى مسؤوليته سائق الشاحنة في أثناء التنقل ما بين المركز الجمركي لمنطقة الخروج حيث تم تحميل الشاحنة بالبضاعة وعبر بلاد الترانزيت وصولاً إلى المركز الجمركي لبلد المقصد النهائي. كما يمكن أن يتم إرسال تلك الوثائق إلكترونياً. وعندما يتم تطابق نسخ الوثائق المعنية فإن عملية الترانزيت تكتمل ويتم الإفراج عن الكفالة. في حال عدم تطابق الوثائق، عندئذ لا تكتمل إجراءات الترانزيت ويجري التحفظ على الكفالة أو طلب تحويل قيمتها إضافة إلى أية غرامات أخرى يمكن تطبيقها.

ملاحظات تستوجب المراعاة – التنسيق والتعاون:

- استحداث آليات رسمية لتحسين التعاون والتنسيق ما بين الإدارات والمؤسسات المعنية ضمن وما بين دول الترانزيت. على سبيل المثال، تقصي إمكانية وجدوى التعامل المشترك على الحدود من أجل خفض ازدواجية التعليمات.
- يمكن عقد اتفاقيات الترانزيت، مثل "اتفاقية الممر" التي تعمل على تشجيع التعاون ما بين وضمن دول الترانزيت والدول التي ليس لها منافذ بحرية مما يعمل بالتالي على خفض التكاليف على التجار. يمكن إبرام مثل هذه الاتفاقيات على المستوى الثنائي وشبه الإقليمي والإقليمي، ويمكن أن تعمل على اعتماد الإجراءات والشكليات المتبعة من قبل السلطات المعنية في الدولة الأخرى، بما في ذلك أعمال الكشف والتفتيش والوثائق التي تشهد على الالتزام بمتطلبات الدولة المستوردة أو ما يماثلها من متطلبات للدولة المصدرة. كما يمكنهم التعامل مع قضايا تتجاوز أعمال الترانزيت الفردية بما يشمل البنى التحتية وتأشيرات الدخول والتراخيص والتأمين. غالباً ما تكون الاتفاقيات الثنائية محدودة النطاق مقارنة مع الاتفاقيات الإقليمية حيث تتعامل مع تلك القضايا على أساس ممرات مفضلة ومشاركة في الشحن.
- التعاون ما بين الحكومة والقطاع الخاص والتبادل المنتظم للمعلومات، على سبيل المثال من خلال آلية مثل لجنة وطنية لتيسير حركة التجارة والنقل، يمكنها تحسين فعالية وكفاءة عمليات الترانزيت واستخدام نظام الضمانات. يمكن لمثل هذه الآليات أن تكون وسائل مراقبة أداء عمليات الترانزيت وتساعد على تحديد نقاط الضعف في إجراءات المعابر الحدودية.

[62] تنص اتفاقية TIR أن البضاعة التي تنقل بموجب إجراءات TIR بداخل شاحنات أو مجموعة شاحنات أو حاويات موافق عليها ومحكمة الإغلاق، لا تخضع للكشف الجمركي ما لم يكن هناك شك بوجود أمور غريبة غير مألوفة. إنها تستغني عن الحاجة لتقديم ضمانات وطنية ونظم وطنية للتوثيق بينما يتم استخدام وثيقة ترانزيت واحدة هي البطاقة المعتمدة "TIR Carnet".

Sustainable Achievement of Business Expansion and Quality
Salem Center, Sequleyah Street
Al Rabieh, Amman
Phone: +962 6 550 3050
Fax: +962 6 550 3069
Web address: **http://www.sabeq-jordan.org**